

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economique,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/ 2014



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:/ق.ع. / 2014

الموضوع

السياسة الائتمانية و دورها في تمويل المشاريع الاستثمارية
دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية ونقود

إشراف الاستادة:

- د/ حوحو سعاد

إعداد الطالبه:

- فرين منال

السنة الجامعية: 2013-2014

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي.

وإلى أختي عائشة وزوجها بدر الدين وابنيها المدللين مهدي و عبد الرؤوف.

إلى أخي لطفي الذي أتمنى له التوفيق في حياته.

وأهدي سلاما خاصا مرفوعا بكل عبارات الحب إلى روح أختي الغالية مريم.

إهداء خاص إلى العربي وكافة عائلته.

إلى صديقة الدرب، إلى صديقتي وأختي فراح.

و إلى كل العائلة والأهل والأحباء والأصدقاء.

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص: مالية ونقود دفعة 2013/2014.

إلى كل من سقط من قلبي سهوا.

أهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

الحمد لمن يتجمد الحرف منه في حضرته، وتعجز أن تدور في فلكه، " الحمد لله " أولا و أخيرا
ظاهرا وباطنا، نحمده ونشكره عظيم فضله وجزيل رحمته بتوفيقه لنا للوصول إلى هذه الدرجة البسيطة
من العلم.

وهو القائل في محكم تنزيله : « **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون** » صدق الله العظيم
و نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة على
مذكرة التخرج د/ **حوجو سعاد**، وذلك على كل ما قدمته لنا من توجيهات ونصائح، ونتمنى لها التوفيق
والرفعة فجازاها الله خيرا وجعل مجهوداتها العلمية في ميزان حسناتها.

كما نتمنى خالص الثناء للسادة الأفاضل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -البر- وكالة بسكرة:

- السيد: فرج سفيان.
- السيد: قلالة نجم الدين.
- السيدة: سيدهم سارة ميرة.

وأخيرا نرفع جزيل الشكر إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريبنا، ونخص بالشكر أساتذة العلوم
الاقتصادية.

طالبة البحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
—	الاهداء
—	شكر و عرفان
—	فهرس المحتويات
—	فهرس الجداول
—	فهرس الاشكال
أ-خ	المقدمة العامة
ب	إشكالية الدراسة
ب	التساؤلات الفرعية
ب	فرضيات الدراسة
ت	أهداف الدراسة
ت	أهمية الدراسة
ت	منهجية الدراسة
ت-ح	الدراسات السابقة
ح	أهم ما يميز الدراسة
ح-خ	هيكل الدراسة
41-1	الفصل الأول: نظرة عامة حول الائتمان المصرفي
2	مقدمة الفصل
14-3	المبحث الأول: عموميات حول الائتمان المصرفي
8-3	المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي
10-8	المطلب الثاني: أدوات الائتمان المصرفي ومبررات استخدامه
14-10	المطلب الثالث: تصنيفات الائتمان
21-14	المطلب الرابع: معايير ومراحل منح الائتمان المصرفي
31-21	المبحث الثاني: ماهية السياسة الائتمانية
23-21	المطلب الأول: مفهوم السياسة الائتمانية وأهميتها
26-23	المطلب الثاني: أسس ومكونات السياسة الائتمانية
29-26	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية
31-29	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني
40-31	المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية
34-31	المطلب الأول: مفهوم ومصادر المخاطر الائتمانية
37-34	المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية

37	المطلب الثالث: مخاطر تمويل المشاريع الاقتصادية
40-38	المطلب الرابع: الضوابط الأساسية التي تساعد على الحد من مخاطر الائتمان
41	خلاصة الفصل
81-42	الفصل الثاني: نظرة عامة حول تمويل المشاريع الاستثمارية
43	مقدمة الفصل
57-44	المبحث الأول: عموميات حول التمويل
46-44	المطلب الأول: ماهية التمويل
47-46	المطلب الثاني: المطلب الثاني: مراحل تمويل المشروع الاستثماري
48-47	المطلب الثالث: خطوات تمويل المشروع الاستثماري
57-48	المطلب الرابع: مصادر التمويل
73-57	المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار
62-58	المطلب الأول: ماهية الاستثمار
68-63	المطلب الثاني: أدوات الاستثمار و تصنيفاته
70-68	المطلب الثالث: قرار الاستثمار
73-70	المطلب الرابع: مخاطر الاستثمار
80-74	المبحث الثالث: عموميات حول المشاريع الاستثمارية
76-74	المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية
77-76	المطلب الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية
78-77	المطلب الثالث: مخاطر المشروعات الاستثمارية
80-78	المطلب الرابع: دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية
81	خلاصة الفصل
109-82	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة
83	مقدمة الفصل
93-84	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –البدر- وكالة بسكرة
89-84	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و مفهومه
90-89	المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه
93-91	المطلب الثالث: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية –البدر- وكالة بسكرة وهيكلة التنظيمي
101-93	المبحث الثاني: العمليات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة
94-93	المطلب الأول: الخدمات التقليدية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية –البدر- وكالة بسكرة
96-94	المطلب الثاني: الخدمات الحديثة التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية –البدر- وكالة بسكرة
101-96	المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –البدر- وكالة بسكرة
108-102	المبحث الثالث: دراسة حالة قروض ممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –البدر- وكالة بسكرة

106-102	المطلب الأول: دراسة حالة قرض ممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة والمدعم في إطار دعم وتشغيل الشباب CNAC
108-106	المطلب الثاني: حالة قرض التحدي ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة
108	المطلب الثالث: تقييم السياسة الائتمانية المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة
109	خلاصة الفصل
114-110	الخاتمة العامة
113-111	النتائج
113	التوصيات
114	آفاق الدراسة
125-115	قائمة المراجع
145-126	الملاحق
—	الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
87	المديريات الجهوية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر-	01
102	معلومات مبدئية حول القرض المدعم بـ CNAC الذي تم منحه	02
104	الهيكل الاستثماري للمشروع المدعم بـ CNAC	03
104	الهيكل المالي للمشروع المدعم بـ CNAC	04
106-105	الميزانية التقديرية لمدة 5 سنوات	05
107	معلومات مبدئية حول القرض التحدي الذي تم منحه	06

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الانتماني	01
34	مصادر المخاطر الانتمانية	02
40	إجراءات منح قرض بنكي	03
70	العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري	04
93	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة	05

تعد البنوك شريان إنشاء الأنشطة الاقتصادية المختلفة و استمرارها، إذ أنها تجلب الموارد من وحدات الفائض النقدي وتعمل على استخدامها في مختلف أوجه التوظيف بالاستثمار في وحدات العجز النقدي، وبذلك فالبنوك تزاوّل دور الوساطة المالية، وإذا كانت الودائع هي المصدر الأساسي لأموالها فإن الائتمان المصرفي هو الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعمليات الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها، حيث يعتبر منح الائتمان المصرفي الوظيفة الأساسية لهذه البنوك فرغم قيامها بالعديد من الأنشطة المالية وتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء، إلا أن الائتمان المصرفي يعتبر في الأصل الأكثر ربحية مقارنة بسائر استخداماتها، حيث تمنح قوة شرائية للمتعاملين الاقتصاديين لتمكنهم من دعم نشاطهم الاستثماري أو الاستغلالي على حد سواء.

إن وصف الائتمان المصرفي يعد تصنيفاً للائتمان مرتبطاً بالجهة المانحة له وهي البنوك كأساس للتفرقة بين الائتمان التجاري الذي يمنحه التجار لعملائهم، وعادة ما يتميز الائتمان المصرفي بأنه يمنح نقداً وهو ما يطلق عليه التسهيلات النقدية أما الائتمان التجاري فيمنح في شكل سلع أو خدمات، ولقد اثبت الواقع العملي إن الائتمان المصرفي سلاح ذو حدين، ذات نفع كبير إذا اتبع فيه الأسس العلمية السليمة بعيداً عن التحيز الشخصي و الثاني شديد الخطورة إذا أهمل القياس الموضوعي لمخاطر الائتمان سواء ارتبطت تلك المخاطر بالمقرض ونشاطه الذي يزاوله أو بالعملية المطلوب تمويلها أو بالظروف العامة أو نتيجة لأخطاء البنك ذاته أو الأخطاء الناتجة عن فعل الغير.

لا بد للبنك أن يقوم بدراسة شاملة لملف طلب القرض الذي يتقدم به العميل مهما كان نوعه أو أجله سواء بتحليل المعطيات التي تتعلق بالعمل نفسه وأوضاعه المالية، أو تلك المتعلقة بالمشروع المراد تمويله إن كان منفصلاً عن المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار لبعض الجوانب والظروف المتعلقة بسياسة الائتمان، وكل هذا من أجل اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي من عدمه، حيث تتضمن هذه السياسة الائتمانية مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية، تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

ومن أجل توفير التمويل اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه، تلجأ الدول والمؤسسات والأفراد إلى البنوك والمؤسسات المالية التي تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ولقد زادت أهميتها في العصر الحديث لمساهمتها الفعالة في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وخلق الجو والظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية، وتوفير الثقة وتدعيم الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع لما له من دور فعال في تحقيق سيادة البلاد التنموية، وتعتبر الوساطة المالية صانعة للتمويل وهذا من خلال النتائج التي تحققها، كما أن الاستثمار هو احد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة أو بلد ما، حيث يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وكذلك مواكبة العصر ما جاء معه من تطور تكنولوجي وتقدم باعتبار أن الاستثمارات هي الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد التي تسهر الدولة على تنشيطها وتوسيعها حسب أهدافها ومهامها.

تعد المشاريع الاستثمارية من أهم الوسائل التي تؤثر على تطوير تنمية الاقتصاد الوطني، فهي مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى استغلال مختلف الموارد بغية تحقيق أهداف معينة، حيث تساهم إلى حد كبير في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب العمليات على الإطلاق، لان عملية تمويل أي مشروع استثماري تتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل تكاليف وكذا معرفة سياسات الائتمان لدى البنوك التي يمكن من خلالها أن تقلل من المخاطر التي قد تعرقل هذا المشروع الاستثماري كمخاطر عدم التسديد، لذلك يجب المراقبة والمتابعة على هذا الأخير خلال عملية التنفيذ.

✓ إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق نتبلور لدينا الإشكالية الرئيسية فيما يلي:

ما هو دور السياسة الائتمانية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

✓ التساؤلات الفرعية:

بناء على الإشكالية الرئيسية هناك أسئلة فرعية تدرج تحتها تتمثل في:

1. ما هو الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية؟
2. ما هي أهم المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تعترض البنوك التجارية و تؤثر على ربحيتها ونشاطها؟
3. فيما يكمن دور التمويل البنكي في تنمية المشاريع الاستثمارية؟
4. هل يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية سياسة ائتمانية محددة في منحه قروض لتمويل المشاريع الاستثمارية؟

✓ فرضيات الدراسة:

1. الائتمان المصرفي هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ويمنح نقدا ويعتمد على عدة عناصر منها الثقة والمدة.
2. تعد عدم قدرة العميل على السداد أو عدم خبرته في تسيير المشروع هو الخطر الائتماني الأهم الذي يواجه البنوك التجارية.
3. تحتاج المشاريع الاستثمارية للأموال باستمرار للإففاق على النشاطات المختلفة و بالتالي تلجأ بذلك إلى التمويل المصرفي لما له من أهمية في تنميتها و تطويرها.
4. كل بنك يعتمد سياسة ائتمانية محددة للتحكم في العملية الائتمانية.

✓ أهداف الدراسة: إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

1. المعرفة الجيدة بالسياسة الائتمانية واهم مكوناتها والعوامل المؤثرة فيها .
2. تحديد المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية أثناء تأديتها لنشاطاتها المختلفة واهم مسبباتها.
3. التعرف على التمويل البنكي وأهميته في تنمية المشاريع الاستثمارية وتطوير الاقتصاد.
4. تحديد معايير اختيار المشاريع الاستثمارية وأساليب تقييمها.
5. محاولة إبراز المعايير التي تؤثر على إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -البدر- في اتخاذ القرار الاستثماري لتمويل المشاريع الاستثمارية.

✓ أهمية الدراسة:

لا يمكن لبنك أن يقدم تسهيلا ائتمانيا لتمويل المشاريع الاستثمارية دون أن يقوم بدراسة وافية وكافية ولكل جوانب المشروع الاستثماري لذلك فأهمية الدراسة تكمن في أهمية الاستثمار ودوره في التنمية والنمو الاقتصادي ، فيعد تمويل الاستثمار اليوم الشغل الشاغل لرجال السياسة والاقتصاد، ومجال اهتمام الباحثين والجامعيين وانشغال رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين والبنوك والهيئات المالية... الخ من المهتمين بقضايا الاستثمار والتمويل والتنمية.

✓ منهج الدراسة :

حتى تتمكن من الإجابة عن أسئلة الدراسة ودراسة الإشكالية المطروحة و محاولة إثبات صحة الفرضيات المتنبأة بمعنى الإلمام بكل جوانب الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتوافق مع طبيعة الدراسة النظرية ، إلى جانب دراسة الحالة لمطابقة الجانب النظري وإسقاطه على الجانب التطبيقي الذي تمت دراسته في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -البدر- وكالة بسكرة.

✓ وسائل جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على وسائل محددة لجمع البيانات اللازمة والضرورية للخوض في تفاصيل هذه الدراسة والأكثر استخداما أو التي تم التركيز عليها أكثر هي المراجع باللغة العربية الى جانب المراجع باللغة الفرنسية، وأهم هذه الوسائل هي الكتب، رسائل الماجستير والأطروحات الدكتوراه، الملتقيات والمجلات ، التقارير والمحاضرات.

✓ الدراسات السابقة:

1. منصور الزين، " آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر، في الدول النامية حول ضرورة تفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية، وذلك بدراسة آليات تشجيع وترقية الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية لذلك فان أهداف هذا البحث تتمثل في :

- دراسة بعض المكونات البارزة لمناخ الاستثمار في الجزائر.
- الكشف على المسببات والعوامل التي تعرقل نمو تطور الاستثمارات في الجزائر، ويزيد من نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- دراسة واقع وآفاق القطاع الخاص والعام. وذلك بالكشف عن المشاكل التي يعاني منها كل قطاع.
- تحليل الآليات والسبل التي من خلالها يمكن للجزائر أن تطور وتنمي الاستثمار المحلي والأجنبي. ليكون سندا حقيقيا لدفع التنمية الاقتصادية.
- اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.
- ابرز النتائج التي توصلت إليها:
- إن الجزائر أبدت إرادة قوية بذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار.
- إن بيئة أداء الأعمال في الجزائر مازالت ضعيفة وتنقصها العديد من العوامل التي تكبح الاستثمارات.
- 2. فايدي كمال، " التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر" - حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، البليدة جوان 2005.
- تهدف هذه الدراسة إلى:
- الإحاطة بالجانب النظري لعملية اختيار المشاريع الاستثمارية، قبل اتخاذ قرار التمويل من طرف البنوك الجزائرية، بهدف ترسيخ ممارسات جديدة تتلاءم مع المرحلة الحالية التي يعيشها الاقتصاد الوطني.
- تأصيل الجانب المنهجي للتقويم والتحليل التطبيقي لمختلف الأساليب العلمية المستخدمة في تقييم المشروعات الاستثمارية.
- تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة.
- ابرز النتائج التي توصل إليها:
- ✓ تستلزم عملية تقويم المشروعات الاستثمارية الفعالة توافر بنك المعلومات والمعطيات حول كافة قطاعات النشاط داخل الاقتصاد الوطني.
- ✓ تتطلب عملية تمويل الاستثمارات دراية كاملة بالوضعية المالية للمؤسسة المقترضة خاصة فيما يتعلق بحجم وهيكل التزاماتها.
- تعتبر الضمانات الحقيقية عنصرا محددًا في قرار منح قروض الاستثمار من طرف البنوك الجزائرية.

3. مسعي سمير، "تسعير القروض المصرفية"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2008/2007.

• تهدف هذه الدراسة إلى:

➤ معرفة أهم العوامل التي تأخذ في عين الحساب عند تحديد أسعار القروض المصرفية.

➤ توصيف أهم السبل المتاحة أمام البنك لتخفيض أسعار قروضه.

➤ توضيح آلية تسعير البنوك التجارية لقروضها الممنوحة.

• منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج التاريخي.

• ابرز النتائج التي توصل إليها:

➤ تعتبر المخاطر المالية عنصرا ملازما لنشاط البنك، ولا يمكن التخلي عنها بأي شكل من الأشكال، ويبقى على البنك فقط احتواءها ضمن هامشه المالي.

➤ تعتبر ودائع الأفراد من أهم موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وعلى الرغم من ارتفاع تكلفتها مقارنة مع المؤسسات المالية (ودائع السوق النقدية)، إلا أن البنك يسعى إلى تطويرها وإنائها عن طريق تطوير وتحديث خدماته.

➤ يعتبر خطر القرض داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية احد المخاطر الحقيقية التي تثير حفيظته، بالنظر إلى ارتفاع معدلاتها، والناجمة بالأساس عن نقطة التغطية، هشاشة الدراسات الائتمانية وتمويل بعض القطاعات المشبعة، بالإضافة إلى التوجه الإداري لعمليات منح الائتمان.

4. هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 03، 2011/2012.

• تهدف هذه الدراسة إلى:

➤ تحديد الأسباب الرئيسية للديون المتعثرة.

➤ تحديدي كيفية تسوية القروض المصرفية المتعثرة على مستوى المصارف ومستوى الاقتصاد ككل.

➤ تحديد أهم الإجراءات الرقابية والاحترازية المطبقة على المصارف الأولية الجزائرية.

• اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي.

• ابرز النتائج التي توصل إليها:

➤ يعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية خسارة كبيرة على البنك سواء في حالة منح التسهيلات أو رفضها.

➤ من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل وذلك من حيث القيمة السوقية.

الدراسات الائتمانية لدى المصارف التجارية الجزائرية لا تأخذ حقها بسبب عدم القلق من حدوث التعثر لأنه في النهاية ستقوم الدولة بإعادة رسملتها.

✓ أهم ما يميز الدراسة:

بناء على هذه الدراسات فان دراستنا تختلف من حيث هدف كل دراسة من خلال النقاط التالية، حيث بعض الدراسات تطرقت فقط لمتغير الائتمان مثل الدراسة "3،4"، دون الخوض في متغير التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية على عكس الدراسات المتبقية الأخرى "1،2" تطرقت للتمويل والاستثمار فقط، وأيضا هناك اختلاف من حيث المنهج المستخدم على سبيل المثال في دراسة رقم "3" اعتمد على المنهج التاريخي بالإضافة إلى مناهج أخرى، الدراسة رقم "1" فهي عبارة عن أطروحة دكتوراه أما بقية الدراسات رفهي رسالات ماجستير، وهناك اختلاف آخر في مكان الدراسة حيث في الدراسة رقم "2" والتي كانت على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA)، والدراسة رقم "4" كانت دراسة حالة الجزائر.

وبالتالي فان دراستنا شملت المتغيرين معا وهما الائتمان والتمويل المصرفي للمشاريع وجاءت كتكملة للدراسات السابقة السالفة الذكر، حيث تمت هذه الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة.

✓ هيكل الدراسة :

من أجل الإلمام بكل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

• الفصل الأول: عموميات حول الائتمان المصرفي

و تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول ماهية الائتمان المصرفي وتصنيفاته ومعايير ومراحل منحه، أما في المبحث الثاني فننترق إلى مفهوم السياسة الائتمانية ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني، وفي المبحث الثالث نتناول مخاطر الائتمان ومصادرها وأنواعها ووسائل الحد منها.

• الفصل الثاني: عموميات حول التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية

و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث نتناول في المبحث الأول ماهية التمويل البنكي وأنواعه وطرقه واهم وظائفه، أما المبحث الثاني فننترق إلى ماهية الاستثمار وأشكاله واهم أدواته، وفي المبحث الأخير نتناول ماهية المشاريع الاستثمارية ومعايير اختيارها و الدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

• الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- البدر- وكالة بسكرة

وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث نستعرض في المبحث الأول تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة من حيث أهدافه ومهامه واهم مبادئه وهيكله التنظيمي، أما المبحث الثاني نتناول العمليات التي يقوم بها البنك من خلال الخدمات التقليدية والحديثة التي يقدمها ومن خلال التطرق إلى أنواع القروض الممنوحة من طرفه، وفي المبحث الثالث نستعرض دراسة حالة قروض ممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة من خلال دراسة حالة قرض ممنوح من طرف البنك والمدعم في إطار دعم وتشغيل الشباب CNAC والتطرق أيضا إلى حالة قرض التحدي ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر- وكالة بسكرة، ثم سنقوم بتقييم السياسة الائتمانية المتبعة من طرف البنك.

مقدمة الفصل :

مع تطور البنوك التجارية واتساع حجم خدماتها، وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية فقد تنوعت أشكال الائتمان المصرفي لتتلاءم وتتوافق مع الحاجات الاقتصادية، وتتكيف مع العوامل والمحددات التي تتفاعل معها، حيث يعد الائتمان المصرفي الاستخدام الرئيسي لودائع البنوك التجارية وهو الخدمة الأساسية التي تقدمها وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الائتمان بأنواعه المختلفة، حيث يتولى الائتمان مهمة إمداد القطاعات الاقتصادية بما تحتاج له من أموال لازمة للإنتاج، على أن يتم تسديدها في المستقبل.

ولا بد لكل بنك تجاري عند تعامله مع الائتمان أن يكون لديه سياسة للائتمان مكتوبة والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك، ويواجه هذا الأخير عند منحه للائتمان مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها .

وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول الائتمان المصرفي.
- ✓ المبحث الثاني: ماهية السياسة الائتمانية.
- ✓ المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: عموميات حول الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان المصرفي جانبا مهما من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك وقل ما نجد مشروع في الحياة العملية يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية، بل إن هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان المقدم من البنوك في صورة قروض أو غيرها إلى تغذية رأس مالها العامل ، حيث يمثل الائتمان المصرفي شكلا من أشكال مصادر التمويل المقترضة قصيرة الأجل.¹

المطلب الأول: ماهية الائتمان المصرفي

تعتبر عملية منح القروض من النشاطات الرئيسية والأساسية للبنك، نتيجة لما تعود عليه بفوائد كثيرة ومتنوعة ، فرغم قيامها بالعديد من الأنشطة المالية وتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء، إلا أن الائتمان يعتبر أهمها وأخطرها، لأنه فضلا عن كونه الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، يعد الأصل الأكثر ربحية مقارنة بسائر استخداماتها.

الفرع الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

عرف الكتاب الاقتصاديين الائتمان بتعارف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث، نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها في الميادين الاقتصادية المختلفة، فإذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الانجليزية Credit نجد انه ناشئ من عبارة Credo في اللاتينية، وهي تركيب لاصطلاحين:

➤ Crad ويعني باللغة السنسكريتية ثقة.

➤ Do ويفهم باللغة اللاتينية أضع.

وعليه فالمصطلح معناه أضع الثقة.²

ويمكن تعريف الائتمان على أنه: " ثقة تمكن البنك من وضع مبلغ معين من النقود أو قابل للتعيين تحت يد عميله، مقابل عائد يعكسه الاتفاق المبرم بينهما، يستخدم في غرض محدد لفترة زمنية محددة، وذلك بعد أن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة للنشاط الممول للوفاء في ظل المخاطر المحيطة، ويجوز للبنك في الأحوال التي يقدرها أن يطلب من العميل تقديم ضمانات إضافية سواء عينية أو من أي طبيعة أخرى يقبلها البنك³، وعليه فالائتمان يعطي حرية التصرف الفعال والفوري للممتلكات العقارية أو القوة الشرائية مقابل الوعد بالسداد خلال فترة زمنية معينة مع نسب فوائد محددة"⁴.

وكتعريف آخر فان الائتمان يعني: " منح الدائن لمدينه أجلا معيناً لدفع الدين، كأن يتم البيع بثمن غير حاضر وبتأجيل دفع الثمن تتم عملية الائتمان، كما أن هناك صورة أخرى للائتمان تتمثل في تقدم شخص لآخر يطلب

¹ موسى شقيري نوري، وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 88.

² ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999، ص31.

³ شحاتة صلاح إبراهيم، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، دار الإيمان للطباعة، القاهرة، مصر، 2009، 24.

⁴ Bouyacoub Farouk, L'entreprise Et Le Financement Bancaire, Casbah éditions, Alger, 2000, p17.

مبلغ من النقود بصفة قرض، ويتم الاتفاق في الحصول على مبلغ القرض على الفور من جانب، وتأجيل سداد مبلغ القرض نفسه في زمن مقبل من جانب آخر".¹

والائتمان يكون على نوعين: "القرض والاعتماد، فالقرض يعني: تقديم مبلغ من المال دفعة واحدة من قبل البنك إلى العميل، إما الاعتماد: فهو تعهد من قبل البنك بوضع مبلغ من المال تحت تصرف العميل خلال مدة معينة ليسحب منه ما يشاء، ولا يدفع الفوائد إلا على المبالغ المستعملة فعلا، وكل من الكلمات الثلاثة: الائتمان، الاعتماد، القرض، تترجم بالفرنسية إلى كلمة Cr dit. إلا أن القرض يمكن أن يستعمل له مرادف آخر وهو Pr t".²

ويمكن الاستدلال على أطراف الائتمان عن طريق مفهوم الائتمان و هي:

1. الطرف الأول: هو الذي يمنح هذا الائتمان أو المقرض متوقعا الحصول على ما يعادلها في وقت محدد في المستقبل بالإضافة إلى الفائدة.
2. الطرف الثاني: هو المقرض أو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض في الوقت المحدد في المستقبل إضافة إلى الفائدة.³

ويمكن التمييز بين أربعة عناصر للائتمان هي:

1. علاقة المديونية: حيث يفترض وجود دائن (هو مانح الائتمان) ومدين (هو متلقي الائتمان).
2. وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده في هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.⁴
3. الأجل أو الفارق الزمني: هناك فاصل زمني بين تاريخ منح القرض وتاريخ استحقاقه، هذا الفاصل الزمني يسمح للمدين باستعمال القرض، وقد تكون هذه المدة الزمنية قصيرة، متوسطة أو طويلة وذلك حسب نوعية الائتمان.⁵
4. المخاطرة: وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل الدين من ضمن أسباب حصول الدائن على دينه مزيدا بمبلغ معين هو الفائدة.⁶

¹ خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص ص 75-76.

² ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 29.

³ أحمد يوسف عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 123.

⁴ كامل أسامة، حامد عبد الغني، النقود والبنوك، دار الوفاء، بدون بلد نشر، 2006، ص 70.

⁵ زمران كريم، "التوقع بخطر قرض بنك تجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية"، دراسة على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بانوراميك قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2007/2008، ص 20.

⁶ كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص 70.

الفرع الثاني: نشأة الائتمان المصرفي

يعرف الدارسون للعلوم المالية والمصرفية والمهتمين بذلك أن البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لم تصل إلى ما هي عليه الآن باعتبارها شكلا من أشكال الوساطة المالية إلا بعد أن مرت بمراحل تطور غاية في الأهمية غيرت من شكلها ودورها ومنهج عملها وحتى أهدافه حيث أصبحت وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد، والذي يعتبر إحدى أهم الموضوعات التي تسعى الدول إلى ضمان تحقيقها أملا في زيادة معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.¹

حيث يعتبر الائتمان المصرفي مرحلة متقدمة من تطور الوساطة والخدمات المالية والمصرفية، ففي بادئ الأمر نشأت خدمات الصرافة ونقل الأموال والتمويل، ثم تلتها فيما بعد عملية الائتمان التي تستند إلى دراسة أوضاع المقترض والتأكد من وجود الضمانات لقاء الحصول على التمويل، لذلك فإن عملية الائتمان تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقترض والمقرض والتي تدل على توافقه في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومن يحتاج إليها.

فمزيد من الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس فإن نمو حجم الموارد، يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول، وهكذا يكون الادخار مقابلا للائتمان له تأثير على سلوك كل من المدينين والدائنين سواء بواسطة جهاز الفائدة أم عن طريق السياسة الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها.

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية إذ أن الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة.² تشير الوثائق الأثرية التي يرجع تاريخها إلى القرن العشرين قبل الميلاد، إلى أن قدماء البابليين الذين قامت حضارتهم على أنقاض الحضارة السومرية، قد عرفوا الائتمان، حيث عرفت بابل القديمة البذر التي كان يحصل عليها المزارعون نقدا أو عينا ثم إعادتها من المحصول بعد الحصاد.

وورث الرومان التنظيم الائتماني الإغريقي ضمن سائر فنونهم المصرفية، وبلغت مصر بالفن المصرفي أقصى مراحل تطوره في العالم القديم خلال القرنين الأول والثاني للميلاد. ثم أخذت نظم الائتمان التي خلفتها المدن القديمة في التدهور بسبب انقطاع طرق المواصلات واضطراب حبل الأمن الذي صاحب الانهيار الاقتصادي والحضاري للإمبراطورية الرومانية، وبتداعي الكيان السياسي للإمبراطورية الرومانية قبل نهاية القرن الخامس الميلادي، انطوت صفحة المعاملات الائتمانية كما عرفتها

¹ هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011/2012، ص3.

² ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، مرجع سابق، ص ص38-39.

الحضارات القديمة. وبدأت مرحلة جديدة من ظهور العمليات الائتمانية حتى ظهور المصارف في القرن الخامس عشر.¹

الفرع الثالث: أهمية الائتمان المصرفي ووظائفه

يعتبر الائتمان المصرفي المورد الأساس الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العامة.

أولاً: أهمية الائتمان المصرفي

تعد القروض المصرفية التي تعطى البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداولة (كمية وسائل الدفع)، ويلعب الائتمان دوراً هاماً في تمويل حاجة الصناعة الزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها.²

كما يساعد الائتمان الوسيط _ تجار الجملة والتجزئة _ في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.³ ويمكن أن نتضح لنا أهمية الائتمان والدور الذي يلعبه إذا عرفنا أنه:

أولاً: يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قد يتناسب حجماً ونوعاً مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع.

ثانياً: يلعب الائتمان دوراً كبيراً في زيادة كفاءة عملية تخصص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو في مجال الإنتاج ففي مجال الاستهلاك يسمح الائتمان للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لها أقصى إشباع كلي ممكن، أما أهمية الائتمان في مجال الإنتاج فتصل إلى حد أن الإنتاج الحديث لم يكن لوجوده وليستمر دون الائتمان فالسمة الأساسية للإنتاج الحديث _ كما هو معروف _ هي التركيز والتركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

ثالثاً: يلعب الائتمان أيضاً دوراً كبيراً فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل إذا كان معدل خلق الدين (الائتمان) ضئيلاً، ويرتفع إذا كان كبيراً.⁴

رابعاً: الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية يمكن المقترض من تغطية عجزه المالي الذي يشل حركة نشاطه، فهو بذلك يفتح مجالاً أمام حركة الإنتاج والنمو في مجالات العمل المختلفة ويمكن الوحدات الاقتصادية من تحقيق أهدافها والاستمرارية في ممارسة أعمالها.

¹ الوادي حسين محمود، وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص ص 128-129.

² عيسى مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 44.

³ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، نشر الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 104.

⁴ كامل أسامة، حماد عبد الغني، مرجع سابق، ص ص 75-76.

خامسا: اعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر الإشباع للحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن على الجانب الآخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إن لم يحسن استخدامه وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه.

سادسا: ونضيف أن الائتمان يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، وبذلك فهو (واسطة للتبادل) وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع (أي واسطة لزيادة رأس المال)، وإذا أحسن توجيه الائتمان فانه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد.¹

ثانيا: وظائف الائتمان المصرفي

للائتمان المصرفي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية من خلال الوظائف التالية:

➤ الوظائف الاقتصادية: للائتمان وظيفتان اقتصاديتان:

(الأولى) انه يأتي بوسائل وفاء تقوم مقام النقود المعدنية ، فلا قيمة للعملة الورقية أو الكمبيالة في ذاتها ولكن يعطي الدائنون الذين يقبلونها ائتمان لمدينهم فتحل في التداول مكان العملة المعدنية، وقد تتم المبادلة دون تداول لهذه الأوراق إذ تسوى الديون والحقوق بعمليات حسابية في دفاتر البنوك عمليات النقل المصرفي، هذه التسويات أساسها الائتمان.

(الثانية) انه يسمح باستخدام الأموال على أحسن وجه ، فوظيفة الائتمان الأساسية إعطاء رؤوس الأموال لمن يحسن استغلالها للإنتاج فينشئ بها المؤسسات الاقتصادية، إذ يجهل كثير من أصحاب الأموال طريقة استثمارها فيقرضونها بفائدة لمن يجيد استغلالها من أصحاب الأعمال المدربين، فيستغل صاحب العمل مال غيره بالائتمان، كما انه وسيلة تحصل بها الدول على الأموال اللازمة لها.

➤ الائتمان والثروة: قد يظن البعض إن الائتمان منسئ في ذاته للثروة، وهذا خطأ بين إذ لا تزيد مبادلة أموال حاضرة بوعد بأموال مستقبلية في الثروة الحالية، ومصدر الخطأ أن معطي الائتمان يحصل على وعد كتابي يعطيه إياه المقترض، ويكون هذا الوعد عنصرا من ماله إذ يمكن التصرف فيه بالبيع ومن ثم يظهر مالان عوضا عن مال واحد.

إنما إذا لم ينشئ الائتمان بذاته ثروة جديدة فانه يجعل رؤوس الأموال أكثر إنتاجا فيزيد في الثروة العامة بطريقة غير مباشرة، إذ ينقلها لقاء فائدة من يد لا تعرف الاستغلال لأخرى تحسنه، أو يجمع المبالغ الضئيلة فيتكون منها رأس المال كبير يستخدم في الصناعة أو التجارة، وينشط الإنتاج ويجعله مستمرا إذ لو انتظر المنتج بيع مصنوعاته حتى يقبض أمواله وبيئدئ في النتاج من جديد لأصبحت عملياته متقطعة، فيحصل المنتج بالائتمان على المبالغ اللازمة لشراء الموارد الأولية ودفع أجور العمال ولو انه لم يصرف بضاعته بعد ويشجع الائتمان

¹ القزويني شاكرا، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008، ص113.

الادخار حيث يفتح أمامه أبواب الاستثمار، وينشط تداول رؤوس الأموال بتمويلها بأوراق ائتمان كالكمبيالات والشيكات.¹

ويمكن استخلاص دور الائتمان من وظائفه التالية:

➤ وظيفة تمويل الإنتاج: إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة تستوجب قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، لذلك أصبح اللجوء للمصارف أمراً طبيعياً وضرورياً لتمويل العمليات الإنتاجية الاستثمارية المختلفة.

➤ وظيفة تمويل الاستهلاك: أي تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث والأجهزة المنزلية وليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقداً ويأتي هنا دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك أي وقت شراء السلعة ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة للفوائد على أقساط أو حسب موعد يحدد حسب الاتفاق.²

➤ وظيفة تسوية المبادلات: إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهمية من خلال مكونات عرض النقد أو كيفية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان استخداماً واسعاً في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة ويمكن ملاحظة مثل هذا في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.³

المطلب الثاني: أدوات الائتمان المصرفي ومبررات استخدامه

الفرع الأول: أدوات الائتمان المصرفي

ومن أهم هذه الأدوات نجد الأوراق التجارية والأوراق التجارية تعتبر بمثابة أدوات للائتمان قصير الأجل، بينما الأوراق المالية هي أدوات ائتمان طويلة الأجل ومن الجدير بالذكر أن النقود الورقية ذاتها تعد من بين أدوات الائتمان وستتناول هذه الأدوات بقدر من الإيجاز فيما يلي:

1. **الأوراق التجارية:** وهي أدوات الائتمان قصير الأجل ومن أهمها نجد الكمبيالة والسند الأدنى والشيك واذونات الخزنة، ومن أهم ما يميز هذه الأوراق سرعة تداولها وعدم تقيدها بالقيود المتعارف عليها في قواعد القانون المدني، كما أن العرف يدخل في توفير قدر كبير من الضمان لها وإضفاء درجة من الثقة عليها والكمبيالة هي صك أو ورقة تتضمن أمراً صادراً من الدائن (صاحب الكمبيالة) إلى المدين (المسحوب عليه) بان يدفع لشخص ثالث (المستفيد) في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو بمجرد الاطلاع، مبلغاً معيناً، أما السند الأدنى فهو صك يتعهد فيه المدين (محرر السند) بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو بمجرد الاطلاع لإذن المستفيد وقد يكون التعهد بالدفع لحامل السند ويعرف السند في هذه الحالة بأنه سند لحامله. ويتشابه

¹ عبد الرحيم أحمد حسن، البنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011، ص ص31-32.
² الزوام محمد السنوسي، إبراهيم محمد مختار، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في منظمات الأعمال _ التحديات _ الفرص _ الأفق _ ، جامعة الزرقاء الخاصة ، ليبيا ، الفترة 10-11 نوفمبر، 2009 ، ص ص 8-9.
³ رمضان زياد، جودة محفوظ، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 70.

السند الأدنى مع الكمبيالة في أن كلاهما يعتبر وسيلة لأداء الدين الآجل وأنه قابل للتظهير وان كل الموقعين عليه يتضامنون في أداء قيمته، إلا أنهما يختلفان في أن السند الأدنى لا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان نتيجة لعملية تجارية وفي أن استعماله يقتصر على العمليات الداخلية ولا ينسحب إلى العمليات الخارجية فضلا عن عدم جواز خصمه لدى البنك المركزي، أما الشيك فهو ورقة تتضمن أمرا صادرا من الساحب إلى المسحوب عليه بان يدفع لإذن شخص ثالث أو لحامله مبلغا معيناً بمجرد الاطلاع.

وهناك أداة ائتمانية قصيرة الأجل ليست من الأوراق التجارية وان كانت تتشابه معها من نواحي كثيرة وهي ادونات الخزنة، وإذن الخزنة هو سند بدين الحكومة قصيرة الأجل (ثلاث شهور في العادة) ويتم تداوله بنفس طرق تناول الأوراق التجارية، ويتميز عليها بكبر الضمان الذي يوفره لحامله لان الضامن الذي يوفره لحامله لان الضامن هو الحكومة وعادة ما يكون هذا السند لحامله ويتضمن بالضرورة فائدة على الدين الذي يمثله لصالح المستفيد ويمكن خصمه لدى البنوك التجارية.¹

2. **الأوراق المالية:** وهي أدوات الائتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات وغير خاف أن الأسهم هي من قبيل حقوق الملكية فجملة رؤوسهم هم شركاء في رأس المال وبالتالي لا يحصلون على فائدة وإنما يحققون أرباحاً أو يتحملون خسارة تبعاً لما يسفر عنه المركز المالي للمشروع الذي اصدر الأسهم، أما السندات فهي بمثابة أدوات ائتمان قد تصدرها الحكومات أو المشروعات والمكاتبون في هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين ومن ثم يتعين أن يتقاضوا فائدة بسعر ثابت يتحدد مقدماً ويستمر حقهم في تقاضيه حتى تاريخ استهلاك الدين من الجهة التي أصدرته.

3. **النقود الورقية:** وهي تعبير من بين أدوات الائتمان وليس أدل على ذلك من أنها تسمى أحيانا بالنقود الورقية الائتمانية دلالة على أن قبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة، ولذلك فان الذي له حق إصدار هذا النوع من الائتمان هو الدولة فقط وان كان ينوب عنها في الإصدار البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة وتتمتع النقود بميزة كبرى هي قبولها العام كوسيط في المبادلات أو سيولتها الكاملة، وذلك بخلاف كافة أدوات الائتمان الأخرى التي تتمتع بقدر فقط من السيولة كبيراً كان أم صغيراً.²

¹ كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص ص 78-79.

² عوض الله زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 134-135.

الفرع الثاني: مبررات استخدام الائتمان المصرفي

هناك العديد من المبررات لاستخدام الائتمان المصرفي لعل أهمها:

1/ **سهولة الحصول على الائتمان المصرفي:** حيث تستطيع المؤسسات الكبيرة والصغيرة الحصول على هذا النوع من القروض، كما أن البنوك التجارية تتوسع عادة في تقديم هذه القروض بعد دراسة حالة المقترض وذلك نظرا لقلّة المخاطر في الأجل القصير.

2/ **المرونة:** أن هذا النوع من الائتمان يؤدي إلى حصول المقترض على أموال نقدية بعكس الائتمان التجاري الذي يؤدي إلى حصوله على بضائع، ويمكن للمقترض استخدام هذه النقدية في الحصول على خصومات نقدية يمنحها الموردون.¹

3/ **التكلفة:** أن تكلفة هذا النوع من القروض عادة أقل من تكلفة القروض طويلة الأجل، وذلك نظرا لأنه يستخدم عادة لتمويل العمليات الموسمية ثم يسدد القرض في نهاية الموسم لذلك ففائدة القروض هي لفترة الموسم، كما أن تكلفة الائتمان المصرفي عادة تكون أقل من تكلفة الائتمان التجاري.²

المطلب الثالث: تصنيفات الائتمان

تختلف صور الائتمان وأنواعه وفقا لمعايير عديدة حيث يمكن تصنيفها حسب مدة الائتمان وحسب الضمان، وحسب الغرض، وحسب شخصية المتلقي، وحسب نوع النشاط، وحسب طبيعة الائتمان، وسنحاول تصنيفها على حسب كل معيار.

أولاً: تصنيف الائتمان حسب معيار الزمن.

ونجد ثلاث أنواع من القروض والتي هي: قروض قصيرة الأجل، متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

1. **القروض قصيرة الأجل:** تبلغ مدتها عادة أقل من سنة، وتستخدم في تمويل النشاط التجاري للمؤسسات وتتميز هذه القروض بخاصية التصفية الذاتية وتمنح هذه القروض غالبا من مدخرات ودائع العملاء، ونظرا لقصر اجل استحقاقه فان أسعار الفائدة تنسم عادة بالانخفاض وتنقسم القروض قصيرة الأجل إلى ما يلي:

أ. قروض الإعارة: وهي عبارة عن عقد يعطي بموجبه احد المتعاقدين للآخر مبلغ لمدة معينة مع إلزام هذا الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون فوائد.

ب. الحساب الجاري: هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحساب كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.³

2. **القروض متوسطة الأجل:** هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات، كالألات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج وتقسّم إلى نوعين:

➤ قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة.

¹ ذيب سوزان سمير، وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 14.

² موسى شقيري نوري، وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 89.

³ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص 259.

➤ قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة.

ونظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.¹

3. **القروض طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات، فإنها تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات، وقد يشارك البنك في منح القروض متوسطة الأجل مع عدد من البنوك الأخرى فيما بينها تعرف (بقرض المشاركة) ويساهم كل منها في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير الائتمان المطلوب والذي قد يستحيل عمليا الحصول عليه من بنك واحد فقط، نظرا لضخامة قيمة هذه القروض وكذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من البنوك وخاصة أن المقترض عميل واحد.²

ثانيا: تصنيف الائتمان حسب معيار الضمان

وطبقا لهذا المعيار فان الائتمان ينقسم إلى قروض مضمونة، وقروض غير مضمونة.

أ. **القروض المضمونة:** عادة ما يحصل البنك على ضمان مقابل منحه الائتمان بمختلف أنواعه، وطبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي، وائتمان عيني:

1. **الائتمان الشخصي:** في الائتمان الشخصي لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبتثقه في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية الدين (حسب سمعته ومثانة مركزه)³ ويمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية:

➤ الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

➤ الضمان الاحتياطي: يعتبر من بين الضمانات الشخصية على القروض، ويمكن تعريفه على انه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية او جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها على التسديد.⁴

2. **الائتمان العيني:** هي قروض مضمونة بضمان احد الأصول يسمى التمويل بضمان الأصل فهي لضمان سداد الالتزام، فإذا لم يستطع المقترض الوفاء بالالتزام فان من حق المقرض الحجز على الأصل الضامن، فإذا كانت القيمة البيعية للأصول الضامنة اكبر من الالتزامات للقروض المضمونة فان الغائض يوجه إلى سداد القروض غير المضمونة قبل دفع أي أموال إلى الملاك، وإذا كانت الأصول المرهونة غير كافية للوفاء

¹ لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003، ص 74.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص 280.

³ كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص73.

⁴ لطرش الطاهر، مرجع سابق، ص ص 166-167.

بالالتزامات نحو الدائنين أصحاب القروض المضمونة فان هؤلاء الدائنين يشتركون مع الدائنين العاديون في تصفية الأصول الأخرى للحصول على باقي مستحقاتهم.¹

ويكون الائتمان عينيا عادة في حياة الصفقات ذات المخاطرة المرتفعة، وعموما فهو يفترن بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، وهناك صور عديدة للائتمان العيني تختلف باختلاف نوع الضمان المقدم للحصول على القروض ومن الصور الشائعة لهذا النوع من الائتمان نذكر بصفة خاصة.

أ. القروض بضمان بضائع: وهي قروض يمنحها البنك لعميله بضمان بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان، ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها. وألا تكون معرضة للتلف أو النقصان الشديد أثناء فترة القرض، وأن تكون سهلة الجرد ويمكن بيعها في أي وقت، وألا تكون أسعارها عرضة لذبذبات شديدة، وأن تكون من وحدات متجانسة يسهل عدها أو كيلها أو وزنها.²

ب. القروض بتأمين كمبيالات: وهنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرون معروفين للبنك وتكون هذه الكمبيالات مظهره للبنك.

ت. القروض بضمانات متنوعة: وهناك أنواع مختلفة من القروض تندرج تحت هذا النوع من السلف بضمان المرتبات، وكذلك من أنواع هذه القروض اعتمادات المقاولين واعتمادات التصدير والاستيراد، وكذلك يتم منح تسهيلات ائتمانية بضمان بضائع جاهزة للتصدير كما يمكن منح بضمان مستندات الشحن الخاصة باعتمادات التصدير الغير معززة والغير قابلة للإلغاء وفي حدود نسبة معينة من قيمة المستندات³

ووفقا للقانون التجاري الجزائري، يمكن أن يأخذ الضمان احد الشكلين: الرهن الحيازي والرهن العقاري⁴

➤ الرهن الحيازي: كالألات والمعدات والأثاث والبضائع.

➤ الرهن العقاري: ويتمثل في قطعة ارض أو مبنى، ويجب أن يكون العقار صالحا للتعامل به وقابلا للبيع في المزاد العلني، وتكون قيمته اكبر عادة من قيمة القرض.⁵

ب. قروض غير مضمونة: ويكتفي بها بوعدها المقترض بالدفع، ولا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.⁶ وهذا النوع نادرا إلى حد ما في البنوك العربية.⁷

¹ حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 423-424.

² عطية صلاح أحمد، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص 161.

³ كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص 74.

⁴ لطرش الطاهر، مرجع سابق، ص 168.

⁵ ناصر سليمان، مرجع سابق، ص 90.

⁶ عيسى مهند حنا نقولا، مرجع سابق، ص 56.

⁷ الوادي حسين محمود وآخرون، مرجع سابق، ص 139.

ثالثاً: تصنيف الائتمان حسب معيار شخصية متلقي الائتمان

يعبر هذا المعيار عن نوع الهيئة المقترضة، وطبيعتها القانونية وعليه يتم تقسيم الائتمان تبعاً لهذا المعيار على النحو التالي:

1. **الائتمان الخاص:** وهو لائتمان المقدم للأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات والمؤسسات الخاصة، وتعتمد قدرة هذه الهيئات في الحصول على الائتمان على ملائمتها الحالية والمستقبلية وعلى الثقة التي يضعها البنك فيها.
2. **الائتمان العام:** هو الائتمان الذي يقدم للهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية، وتعتمد قدرة هذه المؤسسات في الحصول على الائتمان المصرفي على الثقة في التعامل مع الدولة ومؤسساتها ومركز الدولة المالي، وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية، وعلى مدى محافظة الدولة واستعدادها للوفاء وتسديد التزاماتها السابقة.¹

رابعاً : تصنيف الائتمان حسب معيار الغرض من الائتمان

وفقاً لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى:

1. **ائتمان استثماري:** فتلجأ إليه المشروعات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة (أراضي ومؤسسات وتجهيزات فنية مختلفة) وغالباً ما يكون هذا الائتمان طويل الأجل وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول على مثل هذا الائتمان، أما إذا لجأت المشروعات إلى الائتمان بغرض تمويل جزء من رأس مالها العامل أو الجاري فنكون بصدد الائتمان التجاري.²
2. **ائتمان تجاري:** ويقصد به الائتمان الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات التسويق والتبادل التجاري المحلي والخارجي سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو مشروعات أو أفراد، وتحصل المؤسسات والمشاريع على الائتمان التجاري عادة من البنوك التجارية مع العلم أن هذا النوع من الائتمان يكون قصير الأجل، لأن استخدامه يمثل جزءاً من النفقات الجارية للمشروعات والأفراد.³
3. **ائتمان استهلاكي:** وهي قروض تقدم للأفراد بغرض تمويل السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات أو إدخال تحسينات على مساكنهم وعادة ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية⁴، كما تقوم البنوك بإصدار بطاقات الائتمان التي يستطيع حاملها الشراء بموجبها، بحيث يقوم البنك بالسداد نيابة عنه للتاجر، وتسجل القيمة على حساب حامل البطاقة ديناً بدون فوائد لفترة قصيرة تتراوح ما بين 25-55 يوماً من تاريخ

¹ عوض الله زينب حسين، مرجع سابق، ص 127.

² كامل أسامة، حامد عبد الغني، مرجع سابق، ص 71.

³ الأنصاري أسامة عبد الخالق، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ص 201.

⁴ هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المركز العربي الحديث، الطبعة الحديثة، ط3، الإسكندرية، 2000، ص 215.

الشراء. فإذا سدد العميل المبلغ خلال الفترة المحددة له فإنه لا يدفع فوائد، أما إذا تم السداد بعد ذلك فيدفع فوائد تكون عادة ضعف الفائدة على القروض الأخرى.¹

4. **ائتمان إنتاجي (رأسمالي):** وهي القروض التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع كم تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء معدات المصنع والمواد الخام الأزمة للإنتاج، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة واستخدامها في ذلك، وبالتالي يمكن تجنب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة لدفع قيمة القرض، ولكن السيولة الذاتية لا تحدث في الأجل المتوسط والطويل.²

خامساً: تصنيف الائتمان حسب معيار طريقة السداد

يسدد العميل الائتمان إما:

1. **دفعة واحدة:** يسحب العميل القرض دفعة واحدة، ويقوم بتسديده مع الفوائد المترتبة عليه، في نهاية المدة دفعة واحدة.

2. **وإما على أقساط:** يسدد القرض على دفعات إما شهرية، وإما ربع سنوية حسب برنامج السداد الذي يتفق عليه، أخذاً بهين الاعتبار التدفقات النقدية التي سيحصل عليها العميل من مشروعه، أو من مصدر أخرى.³

سادساً: تصنيف الائتمان حسب معيار العملة المستعملة

وبناء على هذا المعيار فإن الائتمان المصرفي ينقسم إلى:

1. **القروض بالعملة المحلية:** وهي التسهيلات التي تمنح بعملة البلد الذي يعمل فيه البنك التجاري.
2. **القروض بالعملة الأجنبية:** وهي التسهيلات التي تمنح بالعملة الأجنبية، وهذه التسهيلات معرضة لمخاطر الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان العادية، ويمكن تغطية هذه المخاطر عن طريق عقود المستقبلات أو عقود الخيارات في البنوك التجارية التقليدية.⁴

المطلب الرابع: معايير ومراحل منح الائتمان المصرفي

تحتاج عملية منح الائتمان المصرفي إلى تحليل دقيق للعميل طالب الائتمان مهما كان نوعه، ومركزه المالي، وطبيعة عمله، وقدرته على ممارسة هذا العمل، والظروف المتعلقة بمؤسسته، والضمانات التي يستطيع تقديمها، ومن ثم فقبل اتخاذ قرار بشأن منحه الائتمان المطلوب لا بد من كتابة تقرير ائتماني يأخذ كل الأمور في الحسبان، وعرضه على المسؤولين لاتخاذ القرار بشأن منح الائتمان أو رفضه وذلك بعد المرور بعدة مراحل مهمة .

¹ جبر هشام، إدارة المصارف، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 203.

² عيسى مهند حنا نقولا، مرجع سابق، ص 53 .

³ جبر هشام، مرجع سابق، ص 227-228 .

⁴ الوادي حسين محمود وآخرون، مرجع سابق، ص 140 .

الفرع الأول: معايير منح الائتمان المصرفي

هناك مجموعة مترابطة ومتكاملة من العوامل والنماذج التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان في أي بنك من البنوك، والتي يمكن إيجازها في النماذج التالية:

أولاً: نموذج الائتمان المعروف بـ 5 C'S .

ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5 C'S ابرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم البنك _ كمانح للائتمان _ بدراسة تلك الجوانب لدى عملية المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان ، وفيما يلي استعراض لهذه المعايير :

1. الشخصية Character : يقصد بشخصية العميل مدى التزام العميل ورغبته في الحفاظ على سمعة المؤسسة الخاصة به في الأوساط التجارية، ويتم تجميع المعلومات عن هذا العنصر من واقع السجلات التي تشير إلى طبيعة العلاقة بين العميل وبين المشروع (وذلك في حالة العملاء الذين سبق التعامل معهم)، أما بالنسبة للعملاء الجدد فيمكن تجميع المعلومات المفيدة عن خصائصهم من خلال الاتصال بالمؤسسات الأخرى التي تعاملت معهم .

2. رأس المال Capital: يقصد برأس المال الحالة المالية للعميل، ويمكن الحكم على المركز المالي للعميل من خلال دراسة وتحليل مجموعة من النسب المالية وبصفة خاصة النسب التي تقيس كل من الرفع المالي والسيولة إلى جانب تحليل القوائم المالية المختلفة¹.

3. القدرة Capacity: يقوم البنك بتقييم مدى قدرة طالب القرض على توظيف استثماراته وإدارة أمواله ونشاطه بطريقة فعالة وبكفاءة ، والتي تؤدي به في النهاية إلى توليد دخل أو أرباح كافية لأداء التزاماته، ومن أهم المؤشرات التي يعتمد عليها البنك في ذلك هي خبرة المقترض ومؤهلاته الفنية والإدارية التي تسمح له بالإدارة الجيدة لعمله، بالإضافة إلى خبرته التجارية ومركزه المالي، وكذلك مدى انتظامه في تسديد القروض التي سبق أن حصل عليها سواء من نفس البنك أو من بنوك أخرى، بالإضافة إلى مؤشرات موضوعية أخرى، إضافة إلى القوائم المالية المتمثلة في الدخل والميزانية العمومية².

4. الضمان Collateral: ويقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة، والتي يرهنها لتوثيق الائتمان المصرفي ، أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد الائتمان الممنوح للمقترض، إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق على أن يكون ضامناً للقرض، ولذلك تنوعت

¹ الحناوي محمد صالح، وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004، ص ص197-198.
² آيت عكاش سمير، "تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية"، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البلدة، جانفي 2005، ص ص55-56.

الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها، فهناك قروض بضمان عيني أو شخصي أو بدون ضمان.¹

5. الظروف المحيطة Condition: يقصد بالظروف الاقتصادية المحيطة مدى تأثير الاتجاهات الاقتصادية السائدة في بعض مجالات الاقتصاد على قدرة العميل على سداد التزاماته ، فقد يؤدي رواج إحدى الصناعات إلى زيادة قدرة المؤسسات العاملة في هذه الصناعة على سداد التزاماتها وبالتالي يمكن منح الائتمان لمثل هذه المؤسسات.

وتقوم المؤسسات البائعة بجمع المعلومات اللازمة عن العملاء إما من خلال خبراتها السابقة في التعامل معهم أو عن طريق الاستعانة ببعض المؤسسات المتخصصة والتي توجد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وتكون مهمتها الرئيسية هي جمع ونشر المعلومات المالية الخاصة بكافة الصناعات والمؤسسات العاملة في كل منها.²

ثانياً: نموذج الائتمان المعروف بـ 5 P'S .

وهي تعني بان هناك خمسة عناصر أساسية واجبة الدراسة تبدأ جميعاً بحرف P باللغة الانجليزية وهي:

1. نوع العميل people: ويقصد بذلك أن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر يتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وكذلك أخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية... الخ.

2. قدرة العميل على السداد payment: أي دراسة احتمالات إمكانية العميل في تسديد الائتمان، وفوائده، بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد.³

3. الغرض من الائتمان Purpose: حيث يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي، وان يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا الائتمان بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ القرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة البنك، ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية أم يتعارض معها.⁴

4. الحماية protection: ويتم ذلك من خلال توفر الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، مما يجعل من عملية الائتمان آمنة وسليمة وبأقل مخاطر ممكنة .

5. النظرة المستقبلية Perspective: ذلك بإلقاء نظرة متحفظة على المستقبل واكتشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل الائتمان، أي باكتشاف الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعميل الداخلية والخارجية،

¹ جلد سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 144.

² الحناوي محمد صالح وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 198 .

³ مطر محمد، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص ص 363-364.

⁴ ذيب سوزان سمير وآخرون، مرجع سابق، ص 104.

ومن ثم الآثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير الائتمان أو التسهيلات وتقويم المخاطر التي ستنشأ عن ذلك من احتمال خسارة الائتمان أو تعثر التسهيلات¹.

ثالثاً: نموذج الائتمان المعروف بـPRISM.

1. التصور Perspective: يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها الائتمان، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في:

- التحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان.
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القدرات².

2. القدرة على السداد Repayment: يجب على الشخص طالب التمويل أن يتحلى بقدرات وكفاءات إدارية وكوادر تمكنه من النجاح في إدارة المشروع المنوي تمويله وتتبع البنوك التجارية طرقاً كثيرة للتعرف على كفاءة ومقدرة طالب التمويل مثل معدل دورات الموجودات الثابتة لديه ودوران رأس المال العامل... الخ³.

3. الغاية من الائتمان Intention: ومضمون هذا المتغير هو تحديد الغاية من الائتمان الممنوح للعميل، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وإن آخر ما تفكر به الإدارة هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان⁴.

4. الضمانات Safeguards: يقوم البنك بفحص الضمانات التي يقدمها العميل، وتكون عادة لها علاقة بأجل الائتمان، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

أ. الائتمان القصير الأجل: وتتطلب ضمانات قصيرة، كسلامة المركز المالي للعميل، حيث لا يتوقع أن يتغير المركز المالي للعميل في مدة قصيرة.

ب. عمليات ائتمانية تنطوي على ضمانات خاصة: كالمركز المالي للعميل، خاصة عند خصم الأوراق التجارية، حيث تعد الأوراق التجارية المقدمة للخصم ضماناً للائتمان الممنوح.

ت. الكفالات الشخصية أو رهن أشياء ذات قيمة: وتعد ضمانات تكميلية بالإضافة إلى المركز المالي القوي للعميل⁵.

5. الإدارة Management: وهي تركز على تحليل النشاط الإداري للعميل ويشتمل على:

- العمليات: حيث يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وأسلوبه في إدارة الائتمان، ومدى تنوع منتجاته.

¹ مطر محمد، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، مرجع سابق، ص 364.

² موسى شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 104.

³ الوادي حسين محمود وآخرون، مرجع سابق، ص 131.

⁴ ذيب سوزان سمير، وآخرون، مرجع سابق، ص 106.

⁵ جبر هشام، مرجع سابق، ص ص 243-244.

➤ الإدارة: حيث يتم الوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل والسيرة الذاتية لمدرء الأقسام وقدرة الإدارة على تنظيم العمل والسير به نحو النجاح والنمو.

الفرع الثاني: مراحل الائتمان المصرفي (مراحل اتخاذ القرار الائتماني)

تقوم عادة البنوك بتحديد ووضع إجراءات منح القروض كتابيا والتي تضعها تحت تصرف موظفيها وتتم العملية الائتمانية بعدة مراحل قبل منح الائتمان بداية من دراسة الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار والتعاقد، وسنرى فيما يلي أهم هذه المراحل:

أولاً: مرحلة تقديم طلب الائتمان

يتسلم البنك طلب الحصول على الائتمان من العميل، والذي يكون في شكل استثمارية معيارية فيها عناصر تقدم لمصلحة القرض لإجراء الدراسة عليها¹، ومن أهم العناصر المكونة لها هي كالتالي:

- قيمة الائتمان المطلوب: ويتعين أن يكون محددًا ومتناسبًا مع الاحتياجات الفعلية للعميل.
- الغرض من الائتمان: هذا الغرض يتعين أن يكون مشروعًا ويدخل في إطار نشاط البنك وسياسته الائتمانية.
- تاريخ السداد: ويتعين أن يتناسب مع نهاية الدورة التشغيلية أو التجارية أو التسويقية لنشاط المقترض، ونؤكد هنا أهمية سداد العميل للدين كلما أمكن كل فترة زمنية.
- كيفية السداد: هذا العنصر يتعين إعطاؤه أهمية خاصة عن مناقشة العميل وذلك قبل منحه الائتمان، بمعنى ضرورة التعرف على كيفية سداد الائتمان، مرة واحدة، عدة أقساط، جزء على أقساط والباقي دفعة واحدة.
- مصادر السداد: وهنا يمكن التفرقة بين ثلاثة مصادر رئيسية للسداد هي تحويل الأرصدة إلى نقدية، أو زيادة رأس المال أو حجز أرباح أو جزء من الدخل المتوقع لهذا الغرض، أو الاقتراض من مصادر أخرى².

ثانياً: التحليل الائتماني للقرض

تساعد عملية التحليل الحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا، كما أن عملية التحليل الائتماني تمثل الإلمام بجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية³ الشخصية، القدرة على السداد، رأس المال، الظروف الاقتصادية المحيطة، والضمانات المقدمة³ وتعتبر عملية جمع المعلومات عن طالب الائتمان خطوة أولية تسبق عملية التحقق من المعلومات ومن ثم تبويبها وتحليلها وقد تتعدد مصادر المعلومات وتختلف ولكن يبقى دراسة طلب الائتمان وتقييم المخاطر والبحث عن الضمانات اللازمة أساساً لقرار منح الائتمان⁴.

¹ آيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص 54.

² الحمزاوي محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي_ دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته_، الناشر منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 190-191.

³ الخضيري محسن محمد، الائتمان المصرفي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1997، ص 233.

⁴ نيب سوزان سمير وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

ثالثاً: مصادر الحصول على معلومات حول المقترض

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي الائتمان اللجوء إليها حول العميل طالب الائتمان، بهدف التأكد من نيته السليمة في تسديد قيمة الائتمان والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مصادر كالتالي:

➤ مصادر يتقدم بها العميل.

➤ مصادر داخلية من داخل البنك.

➤ مصادر خارجية من خارج البنك.

1. مصادر يتقدم بها العميل: بالإضافة إلى المستندات المختلفة التي يتقدم بها العميل للحصول على الائتمان، وما تشمل عليه من بيانات ومعلومات مهمة بالنسبة للبنك، يقوم مسؤول الائتمان بترتيب مقابلات شخصية معه وهذا للكشف عن النقائص التي لم يتم ملاحظتها من خلال نموذج طلب الائتمان، وللتأكد كذلك من دقة المعلومات المقدمة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى الاستفسار عن جدول التسديد وكذلك عن أوضاعها التنافسية عن المنتجات وحصتها في السوق إذا كان طالب الائتمان مؤسسة أو شركة، وكذلك عن أوضاعها التنافسية وإدارتها وخططها المستقبلية، بالإضافة إلى انه يمكن أن يقوم بزيارة ميدانية لمقر عملها للتأكد من صحة الأرقام المقدمة في الميزانية، وتعتمد النتائج التي تحصل عليها الباحث الائتماني على ما يتمتع به من ذكاء ولباقة.¹

2. مصادر البنك الداخلية: وذلك من خلال الاطلاع على ما يلي:

➤ إحصائية عن الحسابات التي يتعامل فيها العميل مع البنك والتي تبين أعلى وأدنى رصيد ومجموع المبالغ المسحوبة والمودعة بهذه الحسابات.

➤ إحصائية عن الشيكات المرفوضة والمعدة على حسابات العميل.

➤ إحصائية الكمبيالات برسم التحصيل والتأمين والمخصومة للعميل.

➤ إحصائية بالتعامل مع البنك في مجال الاعتمادات والكفالات وخطابات الضمان الصادرة.

3. مصادر البنك الخارجية: ويمكن الحصول على معلومات إضافية من المصدر الخارجية التالية:

➤ مركز الأخطار المصرفية: من خلال مركز الأخطار المصرفية الموجودة في البنك المركزي يستطيع البنك معرفة حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل من البنوك الأخرى وذلك لمقارنتها مع إمكانية وحجم عملياته.

➤ السجل التجاري و السجل العقاري.

➤ بورصة الأوراق المالية: وذلك لمعرفة الأوراق المالية التي يتعامل بها العميل، وحجم مبالغها... الخ

➤ الموردون والمتعاملون مع العميل: وذلك لمعرفة مدى التزام العميل بتعهداته.

➤ المنافسون: من خلال دراسة الوضع العام للسوق والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل.

¹ آيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص 57 .

➤ البنوك الأخرى وجمعية البنوك.¹

رابعاً: التفاوض مع طالب الائتمان

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب استناداً إلى المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي تصبح الصورة أكثر وضوحاً لتحديد مبلغ الائتمان والأغراض التي سيستخدم فيها وكيفية الصرف منه، وطريقة سداد ومصادر السداد والضمانات المطلوبة والنسب التسليفية التي تطبق عليها وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.²

خامساً: مرحلة اتخاذ القرار

بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الاقتراض وتحليلها، وبعد التأكد من أن كافة التدابير قد اتخذت لحماية البنك ضد المخاطر غير المتوقعة، والتأكد من أن العائد الذي سيحصل عليه البنك يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها، يدخل البنك في عملية التفاوض مع العميل حول شروط العقد.³ وفي ضوء ما تسفر عنه الدراسات المالية والاقتصادية والبيئية لطلب العميل المقترض يتم تحديد النتيجة التي يقترحها البنك، فإما القبول بالشروط أو عدم القبول، ففي حالة القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة المصرفية بإعداد مذكرة عرض التسهيلات الائتمانية، فتلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات والمعلومات اللازمة عن المقترض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة، ويقوم الطرفان البنك المقرض والعميل المقترض عند الاتفاق بتوقيع عقد يتضمن كافة الشروط.⁴

سادساً: مرحلة توقيع العقود

بعد اتخاذ قرار الائتمان، يطلب من العميل التوجه إلى الدائرة القانونية في البنك لتوقيع العقود، وتوثيق الضمانات، حيث يبين في العقد قيمة التسهيلات، والغرض منها، والمدة، والعمولات والمصاريف، والضمانات المقدمة، وكيفية السداد، وكيفية متابعة الائتمان، وغير ذلك من الأمور.⁵

سابعاً: متابعة الائتمان

إذا صدر القرار بمنح الائتمان لعميل ما، وبدأ الصرف منه وفقاً للقواعد المتفق عليها بين البنك والعميل، تبدأ مراحل الائتمان خطورة وهي مهمة متابعة نشاط العميل والتي تنتهي بتمام سداد قيمة الائتمان. ونشير بإيجاز إلى عملية متابعة الائتمان تمر بثلاث مراحل:

➤ متابعة قبل الصرف.

➤ متابعة أثناء الصرف.

¹ موسى شقيري نوري وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 91-92.

² المكاوي محمود محمد، التمويل المصرفي (التقليدي - الإسلامي)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 25.

³ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص 135.

⁴ هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 196.

⁵ جبر هشام، مرجع سابق، ص 253.

➤ متابعة بعد الصرف والتي يتعين أن تشمل المتابعة المالية، المتابعة الاقتصادية، المتابعة البيئية.¹

ثامنا: تحصيل الائتمان

إن من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان تحصيل القروض وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فانه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالائتمان.²

المبحث الثاني: ماهية السياسة الائتمانية

تعتبر عملية الإقراض من الأنشطة الرئيسية للبنك، إذ نجدها تمثل الجانب الأكبر من استخدامه والمصدر الأول لربحيته، كما تعتبر كذلك المحرك الأساسي للاقتصاد بالاتجاه الذي يحقق فيه الرفاهية والرخاء للمجتمع، لذلك يقوم بإعداد السياسة الائتمانية لإدارة هذه العملية أين تتم فيها دراسات وتحليلات للائتمان، ويتم وضع إجراءات وخطوات، وتحدث فيها عمليات تفاوض وفرض متطلبات حتى يمنح الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الائتمانية وأهميتها

تحتاج مؤسسات الأعمال الخاصة والعامة مهما كانت طبيعة نشاطها إلى الائتمان المقدم قبل المؤسسات المصرفية والذي يمثل جانبا هاما من وظائفها واهم مصدر لتحقيق الربح، وتمثل القروض أهم أشكاله وأكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الائتمانية

يمكن تعريف السياسة أو الإستراتيجية الائتمانية بصفة عامة بأنها:

" مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها(الحدود) وأنواعها ولآجالها الزمنية وشروطها الرئيسية".³

وكتعريف آخر فان السياسة الائتمانية هي: " عبارة عن سياسة مكتوبة ومعترف بها، فهي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية، تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم".⁴

¹ الحمزاوي محمد كمال خليل، مرجع سابق، ص 235.

² الخضيري محسن محمد، مرجع سابق، ص 317 .

³ شناقرة وردة، " إثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية "، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2009/2008، ص 13 .

⁴ حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 141.

وتعرف أيضا أنها: " هي من الخطط الإستراتيجية للبنك وتعتبر امتداد للخطة العامة للبنك وتتضمن هذه الخطة التي هي السياسة الائتمانية مختلف التوقعات والإحصائيات الخاصة بالائتمان".¹

تقع المسؤولية النهائية عن إعداد وتكوين السياسة الائتمانية وعن وجودها وإقرارها على عاتق الإدارة العليا للبنك (مجلس الإدارة) ولكن لا ننصح أن يقوم المجلس بصياغة السياسة، وان يقوم بإقرارها بسرعة، وإنما يتطلب الأمر المناقشة الدقيقة والمتأنية لبنودها، والاستفسار عن مكوناتها فقد توضح مسودة هذه السياسة بواسطة الأفراد المختصين بإدارة الائتمان بالبنك من ذوي الخبرة والكفاءة بالمشاركة مع مدير الإدارة، ويختلف حجم وأسلوب المشاركة وفقا لحجم البنك وتنظيمه.²

وتتطلب السياسة الائتمانية الناجحة مجموعة من الشروط الواجب توفرها، وفي ما يلي أهم هذه الشروط:

- أن تكون مكتوبة، حتى يسهل الالتزام بها، والرقابة على تنفيذها.
- أن تعمل على جذب أكبر قدر من القروض، ومن أنواع مختلفة من المقترضين.
- أن تضمن سلامة الأموال المستثمرة، وذلك عن طريق الاختيار الجيد للعملاء.
- أن تعمل على تحقيق عائد مناسب يتلاءم مع المخاطر الناجمة عن عملية منح الائتمان.
- أن توفر السيولة للبنك حتى تضمن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.
- أن تتأكد من كفاية التدفقات النقدية الواردة للمشروع (المستفيد) من هذا الائتمان.
- أن يكون التعامل مع المقترض على أساس علاقة الشراكة بينه وبين البنك، وان لا يتعامل معه بأسلوب المتربص له، فينقض عليه عند عجزه عن الوفاء بالدين بالدعاوى، وتصفية رهونات.
- أن يعمل البنك مع العميل المتعثر في السداد على أساس التعاون للخروج من الأزمة، فيقدم له المشورة والنصيحة حتى يتجاوز الأزمة.³

الفرع الثاني: أهداف السياسة الائتمانية

تتعدد أهداف السياسة الائتمانية للبنك، حيث يمكن تصور أهم تلك الأهداف في:

- ❖ منع التضارب في اتخاذ القرارات الائتمانية، حيث تعتبر دليل عمل أو نظام عمل متاح لإدارات البنك المختلفة وخاصة الائتمانية فيها بالإضافة لأجهزة الرقابة الخارجية.
- ❖ تساعد السياسة الائتمانية على ترشيد القرارات الائتمانية بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها والمجالات التي لا يمكن التوظيف فيها، وبالتالي على جودة محفظة الائتمان من الديون المتعثرة وحسن استثمار أموال المودعين، مع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك في الأجل القصير والمساهمة في تحقيق أهدافه في الأجل الطويل من خلال ضمان أرباح سنوية مناسبة، ومن ثم المحافظة على استمراره في تآدية

¹ الحمزاوي محمد كمال خليل، مرجع سابق، ص 237.

² حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 142.

³ جبر هشام، مرجع سابق، ص ص 223-224.

رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياجات تراكمية لتقوية رأس مال البنك وزيادة حجمه لإعطائه القدرة على تحمل مزيد من المخاطر.

❖ تترجم أغراض البنك وإمكانياته بحيث تنعكس في شكل ضوابط وشروط من حيث حدود التوسع والتركز الائتماني.

❖ تحدد صلاحيات منح الائتمان المصرفي داخل البنوك لكل مستوى من المستويات الإدارية والتنظيمية داخل البنك.

❖ تسعى السياسة الائتمانية إلى تقليص حجم الديون المتعثرة وخاصة القروض غير المنتجة مع تطوير أعمال البنك بتكوين قاعدة عملاء تتوافر فيهم الأهلية الائتمانية وفقا لتصنيف ائتماني يقبله البنك.

❖ تتضمن السياسة الائتمانية خاصة في مجال الائتمان نظام لتفوق التقارير من القطاعات المختلفة المرتبطة بوظيفة الائتمان المصرفي لضمان توفير المعلومة الملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.¹

❖ تعتبر السياسة الائتمانية أداة للرقابة والتوجيه حيث تلعب دور حيوي في مراقبة عمليات منح الائتمان خاصة في ظل نظام للرقابة الداخلية فعال ومتابعة ائتمانية لصيقة أثناء التنفيذ.²

المطلب الثاني: أسس ومكونات السياسة الائتمانية

يجب أن تتسم السياسة الائتمانية بالوضوح والواقعية والمرونة بحيث يسهل تغييرها أو تعديلها حسب الظروف المستجدة، ويتخذ البنك عددا من القرارات عند رسم سياسة الائتمان تعد أسس ومكونات السياسة الائتمانية الجيدة.

الفرع الأول: أسس السياسة الائتمانية

يتسم الإقراض الجيد بعدد من الخصائص والتي إن توافرت يصعب حدوث التعثر عدا ما يرجع إلى أسباب يصعب السيطرة عليها وتقع خارج دائرة مسؤولية العميل والبنك المقرض، وهناك ثلاث أسس أو خصائص ينبغي على إدارة البنك مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية وهذه الأسس هي:

1. مبدأ الربحية: تسعى إدارة البنك دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاية الإدارة هو حجم الأرباح التي يحققها، إن تحقيق أرباح للبنك تعني أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه، حيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي يتقاضاها البنوك نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- أتعاب الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي.
- فروقات العملة الأجنبية أي الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.

¹ شحاتة صلاح إبراهيم، سابق مرجع، ص ص181- 182.

² نفس المرجع، ص 215.

- إيرادات أخرى وتشمل أي إيرادات تأتي من عمليات ليست من طبيعة عمل البنك .
أما في ما يتعلق بتكاليف البنك، فإنها تشتمل على:
 - الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم البنك بدفعها.
 - العمولات المدينة التي يدفعها البنك إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها للبنك خدمات.
 - المصاريف الإدارية والعمومية.¹
- 2. مبدأ السيولة:** سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وعلى مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات السحب للمودعين، والاستجابة لطلبات الائتمان.²
- يجب أن تتوافر السيولة الكافية في البنك حتى يتسنى له تمويل مشروع معين وهذا يعتمد على عوامل كثيرة منها حجم التمويل ومقدار السيولة التي يفضل البنك توفيرها لديه لمواجهة الأزمات.³
- 3. مبدأ الأمان:** ونعني به اطمئنان البنك وثقته في أن الأموال المقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد ويأتي ذلك من حرصه الشديد وتأكيد على توافر عامل السيولة كما تقدم ، وعدم السماح بمنح الائتمان لأغراض المضاربة أو لأغراض مظهرية، والتحقق الكامل من توافر الجدارة الائتمانية للمقترض والتزامه بسداد حقوق الآخرين واتسام معاملاته بالأمانة وكفاءته في إدارة نشاطه.⁴

الفرع الثاني: مكونات السياسة الائتمانية

- لا توجد سياسة نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف السياسة الائتمانية من بنك لآخر وفقا لأهدافه، ومجال تخصصه، وهيكله التنظيمي، وحجم رأس ماله، وعموما يمكن تحديد مكونات سياسة الائتمان بما يلي:
1. مراعاة الجوانب القانونية: يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد الائتمان، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسة الائتمانية، والقيود التي يضعها البنك المركزي.⁵
 2. تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها: تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من التغيرات في هذا المجال مثل : حجم الودائع والنقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى والنسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي بخصوص حدود الائتمان القصوى، وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.⁶

¹ ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، مرجع سابق، ص ص 198-200 .

² الخضير محسن محمد، مرجع سابق، ص 112 .

³ الوادي حسين محمود وآخرون، مرجع سابق، ص 132 .

⁴ غنيم أحمد، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2002، ص 104 .

⁵ حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، إدارة البنوك وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص ص 142-143.

⁶ ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، مرجع سابق، ص 209.

تحديد مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد سياسات الائتمان المستويات الإدارية التي تقع على عاتقها، التثبيت في طلبات الإقراض بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة إذا كانت حاجت العميل إلى الأموال عاجلة وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الائتمان إلى حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.¹

3. تحديد تشكيلة القروض: لا بد أن تحتوي سياسة الائتمان على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي يمكن أن يقدمها البنك، وحجم كل نوع من هذه التشكيلة وذلك في ضوء حجم الطلب على الائتمان في المجتمع، كذلك خبرة إدارة البنك وحجمها، كما أن القيود التي تفرض على البنوك بصدد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن يؤثر على تشكيلة القروض ونمو الإقراض طويل الأجل بالنسبة لهذه البنوك.

4. المنطقة التي يخدمها البنك: يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها والتي تتوقف على حجم البنك وكقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة، ويعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى.²

5. سعر الفائدة والمصاريف الإدارية: تمثل التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة، ومن الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤداة داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد تقدما ولا بد من وجود معايير لتقدير التكلفة.³

6. الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد: تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد، بغض النظر أكان هذا العميل فردا أو مؤسسة خاصة أو شركة مساهمة عامة.⁴ والغرض من هذا هو تقليل المخاطرة المترتبة على عملية منح القروض وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة معينة من صافي حقوق الملكية أو كنسبة محددة من حجم رأس مال العميل نفسه.⁵

7. شروط ومعايير منح الائتمان: تتضمن سياسة الائتمان الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على الائتمان، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي الذي يليه إجراءات أخرى كالتحري عن طالب الائتمان من حيث سمعته ومركزه المالي، وكذلك تحديد الإجراءات والخطوات المتعلقة بالحصول على الائتمان في شكل " دليل الحصول على الائتمان " وهو ما يظهر في البنوك الكبيرة.

¹ مختار إبراهيم، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص 84.

² حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص 144.

³ شناقرة وردة، مرجع سابق، ص 13.

⁴ ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، مرجع سابق، ص ص 210-211.

⁵ شناقرة وردة، مرجع سابق، ص ص 13-14.

8. إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان: وهنا نشير إلى أن إجراءات ومعايير منح الائتمان لا تختلف كثيراً من بنك لآخر، إنما الاختلاف يأتي من اختلاف السلطة التقديرية ومرونة متخذي القرار الائتماني بصفة عامة.¹

9. متابعة الائتمان: يجب أن يكون للبنك نظام صارم لمتابعة الائتمان، وذلك ضماناً لسداده في مواعيده المستحقة كأقساط وكفوائد، وأيضاً يمكن اكتشاف مخاطر عدم السداد، سواء ما وقع منها بالفعل أو ما يحتمل وقوعه، حتى تتخذ الإجراءات اللازمة لتجنبه أو على الأقل التقليل منه، وفي هذا الصدد يتم تخصيص مصلحة لمتابعة القروض تكون مزودة بالمتطلبات البشرية اللازمة. ويدخل ضمن متابعة القروض إمام الموظف المختص بوضع جدول لاستهلاك الائتمان، وهو تنظيم لطريقة سداده سواء كان قصير أم متوسط أم طويل الأجل، وبصيغة تناسب ظروف كل من البنك والمقترض.²

10. ملفات الائتمان: قد تنص سياسات الائتمان على تخصيص ملف لكل ائتمان يتضمن طلب الاقتراض، والقوائم المالية عن السنة الحالية وعن سنوات سابقة وأي تقرير حصل عليها البنك من الغير بشأن العميل، وينبغي أن يتضمن الملف كذلك سجل تجاري عن مدى التزام العميل بالاتفاق مع البنك، والأرباح التي حققها البنك من الائتمان التي سبق للعميل الحصول عليه، وملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع البنك.³

11. تحديد نسبة القروض إلى الودائع: أي ربط الحجم الكلي للائتمان الذي يرغب البنك في منحه خلال الفترة المقبلة، ولتكن سنة، بحجم الودائع، كان تقول السياسة بان حجم التسهيلات المنوي منحها يجب أن لا يتجاوز 70% من الحجم الكلي للودائع، وهذه السياسة تعطي مرونة للبنك، فكلما زاد حجم الودائع كان بمقدور البنك أن يزيد حجم الائتمان.⁴

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية

إن قدرة البنك على الإقراض ليست بلا نهاية، فهناك الكثير من العوامل التي تؤثر عليها، ومن أهمها:

1. الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة: ونعني به دراسة الأوضاع الاقتصادية السائدة داخل المجتمع (الدولة) التي تمارس فيه المؤسسة (طالبة الائتمان) نشاطها، إذ من المعلوم أن أي مؤسسة لا بد وان تتأثر بالأوضاع الاقتصادية الوطنية أو الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر، لذا يجب على البنك أن يكون على علم دقيق ببعض المعطيات الاقتصادية للبلاد ودرجة تغيرات واتجاه هذه التغيرات، مثل: الدخل الوطني ونموه،

¹ الحمزاوي محمد كمال خليل، مرجع سابق، ص 252.

² ناصر سليمان، مرجع سابق، ص 90-91.

³ عيسى مهند حنا نقولا، مرجع سابق، ص 61.

⁴ جبر هشام، مرجع سابق، ص 234.

والتضخم ومعدلاته... الخ، خاصة في الائتمان متوسط أو طويل الأجل، حيث يرهن البنك أمواله لعدة سنوات، ومعرفته بهذه المعطيات تساعده على توقع المخاطر ومواجهتها.¹

2. حجم الودائع ونوعيتها وتكلفتها: تؤثر الودائع المصرفية في صياغة السياسة الائتمانية للبنك، وهذا نظرا لاعتماده عليها بدرجة أولى في ذلك، لان رأس ماله واحتياطاته تستعمل غالبا في مجالات أخرى غير الإقراض أثناء بداية نشاطه.²

كما يتعلق أمر الإقراض أيضا بتكلفة الموارد، إذ من المعلوم أن الودائع الجارية أو تحت الطلب لا يدفع عليها البنك فوائد، وبالتالي فإنها تكلف البنك نفقات محدودة، أما الودائع لأجل فتعتبر الفائدة المدفوعة عنها (الفائدة الدائنة) هي العنصر الأساسي في تكلفتها، إضافة إلى نفقات أخرى.

3. سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية: تؤثر سياسة البنك المركزي والسلطات النقدية في سياسة الإقراض المتبعة من طرف البنك كليا ونوعيا، حيث أن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي يمكن أن تؤثر على حجم الائتمان إلي يمنحه البنك، كما يمكن أن تؤثر على نوعية الائتمان الممنوعة من طرف البنك من خلال سياسة تأطير الائتمان النوعية، أي توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية العامة للدولة وسياساتها التنموية.³

4. طبيعة الإدارة: من حيث هل هي متحفظة أو متساهلة في منح الائتمان وطلب الضمانات اللازمة⁴، حيث يحدد مجلس إدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع الائتمان التي يمنحها البنك، وحالتها والضمان الممكن قبوله، والقيمة المستقبلية للضمان، وسلطة المديرين في منح الائتمان، ويراقب المجلس هذه السياسة الموضوعية، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين عليه.⁵

5. كفاءة وخبرة موظفي البنك: إن خبرة موظفي البنك مهمة في تأسيس سياسة البنك الائتمانية، فبعض مسؤولي الإقراض يمكن أن يكون لديهم خبرة جيدة في مجال القروض التجارية والبعض الآخر لديهم خبرة في مجال القروض العقارية أو الاستهلاكية، وقد يكون تباؤ بعض البنوك في دخول مجال القروض الاستهلاكية ناتج عن نقص الخبرة لدى موظفيها في هذا المجال من الائتمان.⁶

6. مصادر الوفاء بالائتمان: يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقرض من الوفاء بالدين في ميعاد الاستحقاق، ولا يعني أن الائتمان مضمونا أن الضمان يستعمل في الوفاء إذ أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز عن السداد، وفيما يتعلق بالائتمان غير المضمون فعلى الرغم من كون المركز النقدي هو

¹ ناصر سليمان، مرجع سابق، ص ص 55-56.

² آيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص 53.

³ ناصر سليمان، مرجع سابق، ص ص 58-59.

⁴ ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، مرجع سابق، ص 207.

⁵ ذيب سوزان سمير، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 112-113 .

⁶ ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد ، مرجع سابق، ص ص 207-208 .

الضمان الحقيقي للائتمان، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي. وتتلخص مصادر الوفاء بالائتمان المضمون وغير المضمون من المقرض في الآتي:

➤ تحويل الأصول إلى نقد من خلال بيع أوراق مالية أو ترض يمتلكها لسداد قيمة الائتمان، أو بيع إنتاج قام بإنتاجه، أو تحصيل أوراق ائتمان وديون له من قبل الغير.

➤ الدخل وزيادة رأس المال ويتم من خلال ادخار من الدخل أو الأرباح أو من إصدار أسهم جديدة وبيعها للمساهمين.

➤ الائتمان ينشأ من حاجة بعض المشروعات الناجحة المحققة للأرباح، إلى الاقتراض على الدوام لاستكمال دورة الإنتاج وتوليد الدخل ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك.¹

7. النشاطات الأخرى للبنك (التوظيفات الأخرى): يمارس البنك بالإضافة إلى وظيفة الإقراض وظائف أخرى التي يمكن أن تحقق له عوائد وأرباح كبيرة كالاستثمار في البورصة وشراء الأسهم والسندات أو المساهمة في المشروعات الاقتصادية العامة...، فهذه الوظائف تؤثر على السياسة الائتمانية للبنك من خلال مقدار الأموال التي يخصصها لتمويل طلبات الائتمان، والتي ترتبط بمقارنة معدلات الأرباح التي يحققها من الاستثمار في الائتمان مع معدلات الأرباح التي يحققها من النشاطات الأخرى، فكلما كان العائد المحقق من الاستثمار في الائتمان أكبر كلما توجه البنك إلى التوسع وزيادة حجم الائتمان المقدم وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط والقيود والمعدلات التي يضعها البنك المركزي في هذا المجال.²

8. مستوى الطلب على القروض: إن مستوى الطلب على القروض يعتبر من المحددات الأساسية لقدرة البنك على منح الائتمان، فإذا كان لدى البنك حجم كبير من الودائع الممكن إقراضها، وكان مستوى الطلب على الائتمان قليلاً، فإن البنك لن يستطيع إقراض كافة الأموال المخصصة للائتمان لديه، ويتحكم في مستوى الطلب على الائتمان عوامل عديدة من أهمها الظروف الاقتصادية ومعدل أسعار الفوائد على الائتمان.³

9. الدورات التجارية: تشير الدورة التجارية إلى انتقال النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد، وبالتالي تغير البنوك سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية ففي الانتعاش (الرخاء) نجدتها تتوسع في منح الائتمان لوجود الحاجة إليه من جهة المقرضين ولتفاؤل الجميع في ارتفاع أكبر وأرباح أكثر لظنهم أن ما يجري حولهم هو الوضع الطبيعي، وعدم وجود أدنى شك لديهم بأن هناك حداً لهذا التوسع فكلما ازداد النشاط ازدادت تبعاً له الحاجة للائتمان المصرفي لتمويل النشاط المتزايد ولمقابلة ارتفاع الأسعار المتواصلة الذي يظهر واضح ويكون عنصراً من العناصر الهامة لازدهار الأعمال.

10. التنويع: حيث يتم تنويع الائتمان عندما يوزع البنك قروضه على أكبر عدد ممكن من العملاء، كما يتضمن التنويع عدم الاقتصار على نوع معين من المقرضين في نشاط اقتصادي مماثل، بل توزيع الائتمان على

¹ عيسى مهند حنا نقولا، مرجع سابق، ص 50-51.

² آيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص 54.

³ ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، مرجع سابق، ص 207.

الصناعات المختلفة والأنشطة التجارية المتباينة، ويترتب على هذا التنوع قلة احتمال الخسارة نتيجة كساد زراعة أو تجارة أو صناعة معينة.¹

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة مترابطة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك من البنوك، بعضها يرتبط بالعميل طالب الائتمان وبعضها الآخر يرتبط بالبنك ذاته والبعض الآخر يرتبط بالائتمان الممنوح.

أولاً: العوامل الخاصة بالعميل طالب الائتمان

بالنسبة للعميل تقوم عوامل عديدة، الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ القرار الائتماني السليم.²

ثانياً: العوامل الخاصة بالبنك وتشمل هذه العوامل:

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
- الإستراتيجية المصرفية التي يتبعها البنك في إدارة عملياته المصرفية وغير المصرفية، ومدى توافقها أو عدم توافقها مع إستراتيجية البنوك المنافسة.
- حصة البنك ومكانته في السوق المصرفي، وهل هناك ما يهدد هذه الحصة وان البنك مسيطر تماما على هذه الحصة.
- إمكانيات البنك المادية والبشرية والإدارية والتكنولوجية الحالية وما سيهدف البنك الوصول إليه في المستقبل واحتياجاته وتكلفة مباشرة النشاط المصرفي التي يتحملها البنك ومقدار متطلبات التجهيزات الالكترونية الحديثة.³

ثالثاً: العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني

- الغرض من الائتمان: حيث يجب معرفة الغرض من التسهيل بشكل تفصيلي وان يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا الائتمان بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ أي قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه وهل يتوافق مع سياسة البنك.

¹ عيسى مهند حنا نقولا ، مرجع سابق، ص ص 47-50.

² ذيب سوزان سمير، وآخرون، مرجع سابق، ص 107.

³ الخضيري محسن محمد، مرجع سابق، ص ص 311-312.

- مدة الائتمان: كلما طالّت المدة الممنوح لها الائتمان، كلما ازدادت المخاطر التي تتعرض لها الأموال الموظفة إذ كلما كانت عمليات الائتمان قصيرة الأجل وشبكة الحلول كانت التقديرات المتعلقة بها اقرب إلى الصواب مما لو كانت بعيدة الأجل.
- مصدر سداد الائتمان: يجب على البنك دراسة مصدر السداد الأساسي لدى العميل ومدى كفايته لسداد التزامات البنك، كما يدرس أيضا مصادر السداد الثانوية ومدى كفايتها لسداد التزامات البنك، كما يدرس أيضا مصادر السداد الثانوية لدى العميل.¹
- طريقة السداد: أي هل سيتم سداد الائتمان، دفعة واحدة في نهاية المدة، أو سوف يتم سداده على أقساط دورية.²
- نوع التسهيل المطلوب: يجب تحديد نوع التسهيل المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض للبنك أم يتعارض معها، وهل يتناسب فعلا مع الغرض أو النشاط الذي سيقوم بتمويله.
- مبلغ الائتمان: ولذلك أهمية خاصة، حيث انه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك احرص في الدراسات التي يجريها، خاصة أن نتائج عدم سداد ائتمان بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

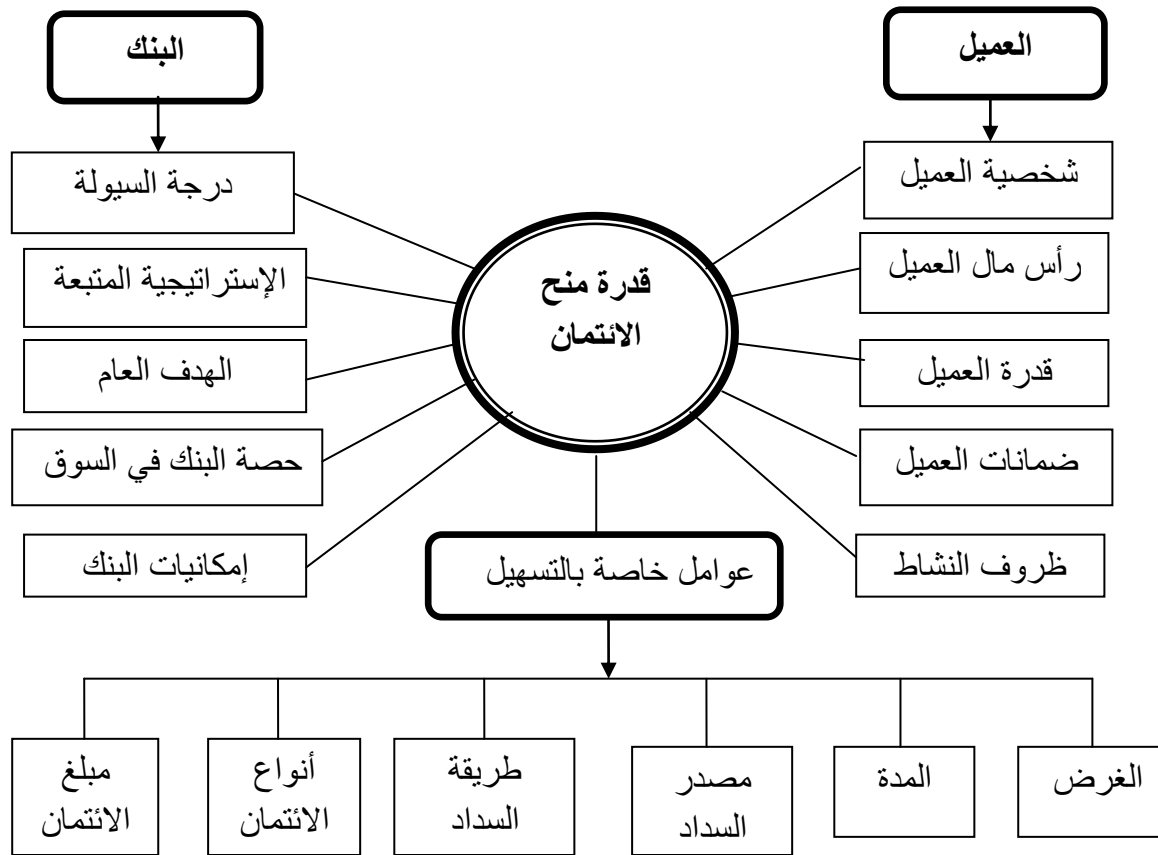
ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي. وأخيرا نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في البنك لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بان العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به ويمكن لمحلل الائتمان من اجل تحليل المخاطر الائتمانية أن ينطلق من تطبيق نماذج المعايير الائتمانية المعروفة.³

¹ نفس المرجع السابق، ص 323 .

² هبال عادل، مرجع سابق، ص 30 .

³ ذيب سوزان سمير، وآخرون، مرجع سابق، ص 108.

الشكل رقم (01): العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني



المصدر: الخضيرى محسن محمد، مرجع سابق، ص 298.

المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية

يعتبر خطر الائتمان من أهم المخاطر التي تعایشها البنوك التجارية الحالية، فمهما كانت خبرة هذا الأخير ودقة الدراسة الائتمانية التي قام بها، يستحيل عليه التغطية الكلية لهذا الخطر.

ولذلك أصبح خطر الائتمان جزءاً من نشاط البنوك التجارية، وإلغاءه هو إلغاء النشاط الاقتصادي ككل، وعليه فإن توقع المخاطر الائتمانية من قبل البنك التجاري وتحليل هذه المخاطر المتوقعة والتحوط لها يساهم في تعزيز نمو وتطور البنك ويساعده على استرداد الأموال التي قام باقتراضها والحصول على العوائد المرتبطة بها.

المطلب الأول: مفهوم ومصادر المخاطر الائتمانية

تواجه البنوك عند قيامها بوظيفتها التقليدية وهي الوساطة المالية واحدة من أهم المخاطر المصرفية وهي المخاطر الائتمانية، والتي تنتج عن المعاملات مع العملاء والمؤسسات، بالرغم من الحرص الكبير للبنوك في متابعة التسهيلات الممنوحة.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية

من المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها:

❖ المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (لآخر) في العقد، أي عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.¹

❖ فكلما استحوذ البنك على احد الأصول المربحة، فانه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء عن رد أصل الدين وفوائده وفقا للتواريخ المحددة لذلك، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد وتأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض اكبر هذه الأنواع والتي تتصف بأكبر قدر من المخاطر الائتمانية.²

❖ وعليه فان المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.³

❖ ويمكن إرجاع سبب عجز العميل عن السداد إلى ثلاث أسباب رئيسية:

- أسباب تتعلق بالبنك (مخاطر تشغيلية).
 - أسباب تتصل بالظروف العامة.
 - أسباب تتصل بأداء المقترض.⁴
- فقد ينتج الخطر بسبب البنك الممول الذي لا يحسن تسيير موارده التي لا تراعي التوافق الزمني بين تواريخ استحقاق الائتمان والودائع ما يوقعه في مشاكل.
 - وقد ينتج الخطر كذلك بسبب الظروف العامة المحيطة من تقلبات في معدلات الفائدة(سواء عند الاقتراض أو الإقراض)أو من تغيرات في أسعار الصرف(عندما يقدم البنك قروض بعملات أجنبية، أو تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة).

¹ خان طارق الله، حبيب احمد، إدارة المخاطر، ورقة مناسبات رقم 05، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2003، ص 31.

² حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)، ج2، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 71-72.

³ مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع

إدارة المخاطر الائتمانية واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16 - 18 نيسان -أفريل، 2007، ص 3.

⁴ مسعي سمير، " تسعير القروض المصرفية "، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية،

2007/2008، ص 85 .

• والأخطار المرتبطة بالعميل طالب القرض قد تنتج إما لسوء نية العميل وعدم نزاهته في التعامل أو لمعاناته لظروف أو مصاعب مالية خلال فترة اقتراضه من البنك رغم نيته السليمة في إعادة أموال¹.
وتنشأ مخاطر الائتمان التقليدية من خلال الإقراض والاستثمار وأنشطة منح الائتمان وتعني بعائد مال المقترضين أو الدفع مقابل البضاعة المباعة، كذلك تنشأ مخاطر الائتمان من خلال أداء الأطراف المقابلة في اتفاقات تعاقدية مثل المشتقات. عندما يكون الالتزام المالي لم يتم الوفاء به كاملاً سواء بسبب عدم قدرة الطرف المقابل أو عدم رغبته بالوفاء بالتزاماته فتنتج خسارة.

والظروف الاقتصادية الضعيفة وارتفاع سعر الفائدة تسهم في احتمال التقصير بالنسبة لكثير من المؤسسات، وعجز الائتمان أو الطرف المقابل كذلك أكثر احتمالاً عندما يكون للمؤسسة خسائر كبيرة مجمعة أو تدين أطراف كثيرة أخرى أو عندما يكون لدى دائني المؤسسة أو الأطراف المقابلة صعوبة مالية أو تكون قد فشلت².

الفرع الثاني: مصادر المخاطر الائتمانية

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها الائتمان إلى مخاطر خاصة وعامة، وفيما يلي نتعرض لكل منهما:

1. المخاطر الخاصة " المخاطر الغير النظامية " : Risque Non Systématique

يقصد بالمخاطر الغير النظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها مؤسسة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة³، وهذه المخاطر الخاصة يمكن تجنبها مثل: ضعف الإدارة المصرفية والقدرة الإشرافية الرقابية، الأخطاء الإدارية والإضرابات العمالية، تغير أذواق العملاء... الخ، ويمكن تجنبها عن طريق :

- معرفة ما يطلبه العملاء.
- زيادة القدرات الإدارية والرقابية والإشرافية.
- تنويع أنشطة البنوك ومحفظتها⁴.

2. المخاطر العامة " المخاطر النظامية " : Risque Systématique

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض، ومن أمثلة تلك المخاطر نذكر المخاطر المتعلقة بالظروف السياسية والاجتماعية كأخطار الحروب والإضرابات والثورات، أو قد يتعلق بالتنبؤ والخلل في مجرى النشاط الاقتصادي وأخطار البطالة و التغير في الأسعار كالتغير في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية كذلك التغير في أذواق العملاء ومخاطر التضخم والكساد بالإضافة إلى مخاطر التغيرات التكنولوجية وأخيراً قد تنشأ لتغيرات مفاجأة في الظروف الطبيعية

¹ شبحي محمد، بن فانة إسماعيل، دراسة قياسية لتوقع خطر القروض البنكية، حالة بنك تجاري، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنعقد أيام 11 و12 مارس 2008، المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 10.

² كارين أ. هورشر، تعريب: عطا الله وارد خليل، العشماوي محمد عبد الفتاح، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص 116.

³ مفتاح صالح، معارف فريدة، مرجع سابق، ص 3.

⁴ خوني رابح، محاضرات مقياس المخاطر البنكية، مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص مالية ونقود، السداسي الثاني، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية، 2013/2012، ص 10.

كأخطار الزلازل والبراكين والعواصف والفيضانات والقحط وغالبا ما تتحمل الحكومات مسؤولية مثل هذه الأخطار ذلك لان الخسارة التي تنتج عن تحققها عادة ما تكون شاملة أو عامة أي تكون في صورة كارثة مالية، مما يؤدي إلى عزوف شركات التأمين عن تغطية هذا النوع من الأخطار.

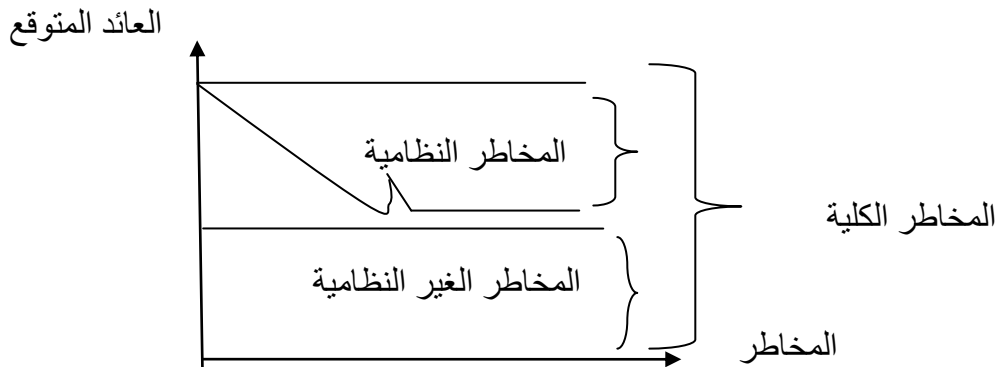
خلاصة القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع، على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك على السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع.

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية، ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية:¹

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر الغير نظامية}$$

والشكل التالي يوضح مصادر المخاطر وحالات التنويع وعدم التنويع.

الشكل رقم (02): مصادر المخاطر الائتمانية



المصدر: مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص 4.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر البنوك ومن ثم حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة، إذ يوجد شبه إجماع بين المصرفيين على أن المخاطر الائتمانية هي أكثر نوع من أنواع المخاطر البنكية شيوعا بين البنوك، كما أن هناك تنوعا وتعدد للمخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية بعضها يتعلق بالعمل كمتترض وبعضها يتعلق بالنشاط وبعضها يتعلق بالظروف العامة... الخ، إلا انه يمكن إيجاز هذه المخاطر كما يلي:

¹ مفتاح صالح، معارفي فريدة، مرجع سابق، ص 3 .

أولاً: المخاطر المتعلقة بالمقترض

أهم الأخطار التي يحتمل أن يتعرض لها البنك متعلقة بالوضع المالية للعميل ومدى قدرته وخبرته على تسيير المشروع وكذا موقعه في السوق الوطني والعالمي¹، وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية، ومن الأمثلة هنا فقد العميل لأهليته لاستمرار التعامل مع البنك، وإهدار سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات اجتماعية طرأت على سلوكه الشخصي بعد منحه الائتمان، عدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته المستحقة للآخرين وتعرضه لعمليات إشهار إفلاس وهو يهدر جدارته الائتمانية وقوامها احترام التعهدات والوفاء بالالتزامات، تدهور المركز المالي للمقترض، تراجع الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه سواء لأسباب ذاتية أو لخروج بعض الكفاءات المتميزة من المؤسسة، ومن المخاطر أيضاً تراجع المقدرة الإنتاجية نتيجة خلل في سياسات وأساليب الإنتاج وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها.²

ثانياً: المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض " بطبيعة نشاط العميل "

تتصل هذه المخاطر عادة بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه البنك صعوبة في تقدير المخاطر التي قد تختلف باختلاف أذواق المستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية وغير ذلك.³ ومن أمثلة المخاطر التي ترتبط بطبيعة النشاط:

- عمليات تمويل بضمان بضائع: المخاطر المرتبطة بها هي عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان، تعرض البضائع للتلف والهلاك، التقادم الفني والتكنولوجي، المنافسة في السوق التقلبات التشريعية.
- عمليات التمويل بضمان الأوراق المالية: المخاطر المرتبطة بها هي عدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية داخل البورصة، عدم استقرار حجم التعامل وعدد العمليات على الورقة المالية، عدم القيد بسجلات الشركة المصدرة للورقة المالية، عدم سلامة المستندات التي تثبت ملكية العميل للأوراق المالية المقدمة كضمان عدم قدرة العميل على تغطية الانخفاض في القيمة السوقية للأوراق المالية من موارده الذاتية.
- عمليات التمويل بضمان كمبيالات: المخاطر المرتبطة بها هي ألا تعكس الكمبيالات المقدمة كضمان عمليات تجارية حقيقية، عدم ارتباط الكمبيالات المقدمة بطبيعة نشاط العميل ونشاط مدينيه المسحوب عليهم الكمبيالة، عدم تناسب حجم وقيمة الكمبيالات مع حجم نشاط العميل، عدم تناسب آجال استحقاق الكمبيالات المقدمة مع طبيعة النشاط وطول الدورة التجارية أو التشغيلية للعميل.⁴

¹ زرمان كريم، مرجع سابق، ص 33.

² غنيم أحمد، مرجع سابق، ص 73.

³ موسى شقيري نوري، وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 93.

⁴ ذيب سوزان سمير، وآخرون، مرجع سابق، ص 86.

ثالثاً: المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها

وتختلف درجة هذه المخاطر من عملية إلى أخرى وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية، فمثلاً مخاطر الإقراض بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان رهن عقاري كما أن الإقراض للمقاولين ترتبط مخاطره بكفاءة المقاول وخبرته وملاءته وإدارته.¹

رابعاً: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية والقانونية²، وترتبط هذه المخاطر بالظروف التي تخرج عن إدارة كل من العميل المقترض والبنك المقرض، والتي قد يصعب التنبؤ بها عند اتخاذ القرار الائتماني، كما لا تتصل هذه المخاطر بنشاط العميل فقط أو بالقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه فحسب ولكنها تمتد أحياناً لتؤثر في كافة القطاعات والمؤسسات والأنشطة داخل المجتمع.³

خامساً: المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك

ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان، ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل، والتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع⁴، ويمكن أن نذكر بعض المخاطر فيما يلي:

- خطر عدم ملاءة البنك: هذا الخطر هو عبارة عن احتمال عدم وجود أموال خاصة كافية لامتناع الخسائر المتوقعة.
- خطر عدم وجود سيولة لدى البنك: يقصد به الخطر الذي يتعرض له البنك في حالة عدم توفره على السيولة الكافية اللازمة لمواجهة التزاماته اليومية.
- خطر التشغيل: ينتج هذا النوع من الأخطار عن افتقار البنك للأساليب التكنولوجية الحديثة والتسيير، والعنصر البشري الكفاء والنزيه، وخضوع البنك ومتخذي القرار للأهواء النفسية والذاتية، وعدم توفره على شبكة معلومات توفر له مختلف البيانات اللازمة عن العملاء الذين يتعامل معهم وتسمح له بالمراقبة المباشرة والمستمرة على نشاطهم.
- التهاون: في الحصول على الضمانات الحقيقية تؤمن مركز البنك، أو المبالغة في تقدير قيمة هذه الضمانات.⁵

¹ موسى شقيري نوري، وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 93.

² أبو كمال ميرفت علي، " الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية " بازل 2"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص 81.

³ غنيم أحمد، مرجع سابق، ص 74.

⁴ أبو كمال ميرفت علي، مرجع سابق، ص 81.

⁵ زرمان كريم، مرجع سابق، ص 34.

سادسا: المخاطر الناجمة عن فعل الغير

قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته، والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها: إفلاس احد كبار مديني العميل، أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.¹

المطلب الثالث: مخاطر تمويل المشاريع الاقتصادية

إن فكرة تمويل المشاريع الاقتصادية وخاصة التنموية أمر مرغوب فيه في دول العالم الثالث، منذ أواسط القرن العشرين، والندوات واللقاءات تعقد لبحث دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية، فنشأت بذلك قواعد وأعراف تحكم هذا النشاط، ويتبنى البنك المركزي في البلد في العادة هذا النشاط.

وعليه فان مخاطر تمويل المشاريع الاقتصادية:

• تنشأ من احتمال عدم ملائمة أهم مصادر أموال البنك(الودائع) للائتمان طويل الأجل لغايات المشاريع الاقتصادية.

• مخاطر أسعار الفائدة إذا كان سعر فائدة القرض الممنوح للمشروع ثابتا.

• مخاطر المتعامل.

• إن الخطر الحقيقي في هذا المجال يأتي من أمور ذات علاقة بالمشروع نفسه:

أ. عدم سلامة فكرة المشروع.

ب. عدم التأكد من تحقيق أرباح مجزية يتم سداد الائتمان منها.

ت. ظهور منافسين أقوى للمشروع يتسببون في فقدته لجزء من حصته في السوق.

• مخاطر ذات علاقة بالتشغيل:

أ. السياسات والإجراءات التي بموجبها يمنح البنك الائتمان.

ب. المتابعة التي يقوم بها البنك بعد أن يمنح الائتمان.

• مخاطر الظروف العامة التي يمر بها البلد كالمخاطر السياسية والحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على حصة المشروع في السوق.

• مخاطر أسعار الصرف التي تغير أسعار صرف عملة البلد لغير صالح المستورد والمصدر والمقترض.

• القوانين والأنظمة والعلاقات الدبلوماسية التي تؤثر في أعمال الاستيراد والتصدير التي قد يحتاجها المشروع

إذا كان يستورد مستلزماته بعضها أو كلها من خارج البلد ويصدر إنتاجه كله أو بعضه إلى خارج البلد.²

¹ ذيب سوزان سمير، وآخرون، مرجع سابق، ص 88 .

² رمضان زياد، جودة محفوظ، مرجع سابق، ص ص 192 - 193 .

المطلب الرابع: الضوابط الأساسية التي تساعد على الحد من مخاطر الائتمان

بما أن البنوك تعمل على استثمار ودائع العملاء لديها في مجالات مختلفة وحيث أن هناك مخاطر عديدة تواجه هذه التوظيفات الائتمانية والاستثمارية، فإنه لا بد من أن يتحوط لهذه المخاطر وذلك من خلال وضع مجموعة من الضوابط التي يكون هدفها المحافظة على أموال المودعين والمحافظة على أموال المالكين.

الفرع الأول: طرق الحد من مخاطر الائتمان

من الأساليب التي تتبعها البنوك للتقليل من مخاطر الائتمان هي اللجوء إلى:

1. تدعيم وتعزيز أنظمة العمل في البنك وبما يساعد على الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وعملية من خلال وضوح الإجراءات والتعليمات التي تنظم هذا الجانب.
2. تدعيم وتعزيز أنظمة الرقابة والتفتيش الداخلي حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري و المحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها¹.
3. تحديد السلطات والمسؤوليات في دائرة التسهيلات الائتمانية وبشكل واضح ودقيق، بما يمكن من تسهيل الإجراءات وسرعة انجاز ومنح التسهيلات بالشكل الذي يتوافق مع أنظمة البنك وإستراتيجيته المعلنة.
4. تعزيز أجهزة التنظيم الداخلي والتأكيد على أدواته وفعالياته المختلفة.
5. تدعيم وتعزيز العمل ضمن نظام الحاسب الآلي والاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها التقدم العلمي في هذا المجال وبالشكل الذي يحد من المخاطر الائتمانية.
6. تطوير نظام لمتابعة الديون المتعثرة وبعيثة تبدأ عملية المتابعة لأوضاع المدينين و ضماناتهم والتطورات التي تطرأ على قدراتهم المالية أولاً بأول من خلال جمع المعلومات وبشكل مستمر وتحديث هذه المعلومات على نظام الاستعلام.
7. وضع الضوابط للحد من التوسعات الائتمانية غير المرغوب والالتزام بالعادات والأعراف والقواعد المصرفية والمالية المتعارف عليها فيما يتصل بتنفيذ سياسات البنك في مجال الربحية والسيولة والأمان، مع الالتزام بأية قيود موضوعة سواء أكانت هذه القيود محددة من خلال إستراتيجية البنك أو من خلال تعليمات وأنظمة البنك المركزي التي يعلنها باستمرار من خلال مذكراته إلى البنوك المرخصة، وهذه القيود تتعلق بحدود الضمان للعميل الواحد، أو طبيعة هذه الضمانات أو أية قيود أخرى.²

¹ بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنعقد أيام 11 و 12 مارس 2008، المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 6.

² موسى شقيري نوري، وآخرون، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص ص 94- 95.

8. تعزيز الائتمان الممنوح للعملاء من خلال الحصول على الضمانات الملائمة والكافية والتي يمكن أن يلجا إليها البنك في المستقبل عند تدهور أوضاع العميل أو عدم التزامه بالسداد وفق شروط العقد.
9. إجراء التأمين على الضمانات المقدمة والعملاء المقترضين تفادياً للمخاطر التي قد تتعرض لها هذه الضمانات وحفاظاً عليها بهدف الحفاظ على حقوق البنك ومتابعة إجراء التأمين اللازم وفي الوقت المناسب.¹
10. الاشتراك مع أكثر من بنك في منح الائتمان خاصة الكبيرة لتوزيع الخطر ونقله لأطراف أخرى.
11. متابعة الإجراءات القانونية والإدارية لمنح الائتمان ومتابعته.
12. الاستفادة من خدمات هيئات متخصصة في التأمين وضمان عمليات الائتمان المصرفي.
13. الابتعاد عن التركيز بالتعامل مع مجموعة من العملاء والشركات في مختلف القطاعات ولدول مختلفة.
14. تكوين العنصر البشري (مهم جداً لان الكائن البشري يعطي فرصة للمؤسسات لكي تنجح أو تخسر أو تبقى على حالها).
15. استخدام أساليب قياس مناسبة لقياس المخاطر الائتمانية.
16. الموازنة بين القدرات المالية للبنك ومنحه للائتمان.²

الفرع الثاني: أساليب الوقاية من مخاطر الائتمان

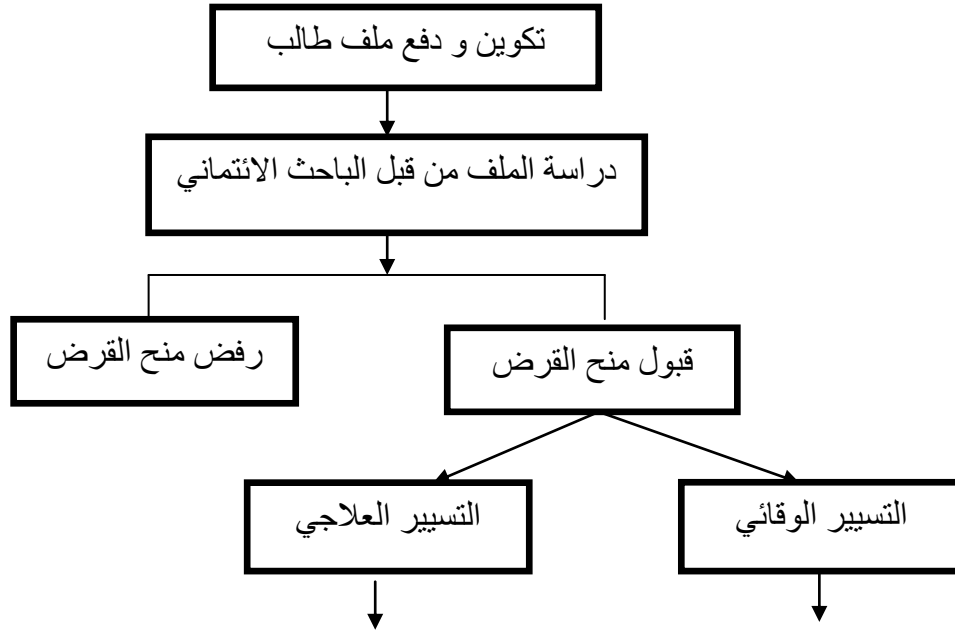
تتم السيطرة على خطر القرض في البنك التجاري من خلال عدة أساليب منها الأساليب الوقائية و تسمى بالتسيير الوقائي (gestion préventive) و تكون قبل وأثناء اتخاذ قرار المنح و منها: تنويع الزبائن، تقسيم المخاطر بين البنوك... الخ، و هناك الأساليب العلاجية أو التسيير العلاجي (gestion curative) و تكون عندما يتحقق خطر القرض أو يصبح احتمال تحققه مرتفع جداً حيث تتم إجراءاته على مستوى مصالح مختصة تتمثل في مصالح المنازعات و الشؤون القانونية بمختلف مستوياتها في الهيكل التنظيمي للبنك³، و يمكن تلخيص مختلف هذه الإجراءات و الأساليب في المخطط التالي:

¹ المكاوي محمود محمد، مرجع سابق، ص ص 19-20.

² خوني رابع، مرجع سابق، ص 12.

³ شيجي محمد، بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص ص 19-20.

الشكل رقم (03): إجراءات منح قرض بنكي



- الضمانات.
- الكفالة أو التكافل.
- الضمان الاحتياطي.
- الرهن الحيازي.
- الرهن العقاري.
- المؤونات+التأمينات على القروض.
- مصالح المنازعات القضائية.
- رهن الممتلكات.
- تقديم قروض جديدة لمساعدة العميل للخروج من أزمته.
- التدخل المباشر في إدارة نشاط العميل.
- إعادة جدولة القرض أو جزء منه.
- تقديم الاستشارات المختلفة للعميل في نشاطه.

المصدر: شيحي محمد، بن قامة إسماعيل، مرجع سابق، ص 20.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره في هذا الفصل حاولنا أن نبين بأنه لا توجد سياسة ائتمانية نمطية تطبق بالبنوك التجارية، ولكن تختلف السياسة الائتمانية من بنك لآخر وفقا لأهدافه، ومجال تخصصه، وهيكله التنظيمي، وحجم رأس ماله، وعليه فإنها تسعى جاهدة إلى ترشيد القرارات الائتمانية بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها والمجالات التي لا يمكن التوظيف فيها، مع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك في الأجل القصير والمساهمة في تحقيق أهدافه في الأجل الطويل من خلال ضمان أرباح سنوية مناسبة.

كما لاحظنا انه بالرغم من كل الإجراءات والاستراتيجيات التي يقوم بها البنك قبل منح الائتمان، الذي يتم منحه وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلا ، حيث يقوم البنك بإجراءات وقائية تسمح له بالتقليل من المخاطر الائتمانية والتخفيف من حدتها، ووضع نظام للمراقبة الداخلية والخارجية لسير خطر الائتمان، وتبقى دائما عملية التسيير العلاجي لخطر الائتمان ضرورية، لان إمكانية وقوع الخطر وارد في أية لحظة، إلا انه في الواقع لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظه قروضه، وذلك لكون مخاطر الائتمان هي أكثر أنواع المخاطر تأثيرا على عمل البنوك نظرا لتعلقها بالنشاط الرئيسي للبنك وهو الوساطة المالية وبالتالي ارتفاعها النسبي داخل المركز المالي للبنك.

مقدمة الفصل:

تعتبر وظيفة التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها أو اختيار مجموعة منها عملية هامة جدا وبالغة التعقيد خاصة في المؤسسات الكبيرة، لذا لابد من تواجد إدارة كفوة ومدربه للتعامل مع الاحتياجات التمويلية والاختيار من بينها.

لما كان الاستثمار هو محور النشاط الاقتصادي ككل لما يوفره من منافع لكافة أعوان النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى كونه السبب المباشر في الثروة التي قد تصيب الأمم، كان من الضروري تحديد مفهوم الاستثمار وأهم خصائصه وأهدافه ومختلف تصنيفاته.

وحيث أن المشروع الاستثماري يمثل اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني لهذا فان دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحظى باهتمام الباحثين وصناع القرار الاستثماري ورجال الأعمال على حد سواء، وأصبحت هذه الدراسات تمثل احد الفروع الاقتصادية والإدارية الحديثة التي لا غنى عنها.

وعلى ضوء ما سبق سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية وهي:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول التمويل.
- ✓ المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار.
- ✓ المبحث الثالث: عموميات حول المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المؤسسات، وخاصة الكبيرة منها، فهو أساس تنفيذ المشاريع، وبناءاً على ذلك فإن الإدارة المالية، تبدأ باختيار مصادر التمويل بعد أن تكون قد انتهت من مهمة تحديد كمية نوعية احتياجاتها من الأموال، وقد يكون عليها أن تقدر كيفية المزج بينهما من حيث الكم والنوع والمصدر.

المطلب الأول: ماهية التمويل

يعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه مختلف المؤسسات خلال مزاولتها لنشاطها، وكلما كانت المؤسسة تحتوي على مصادر تمويل وفيرة كلما كان بإمكانها الحصول على المشاريع الهامة التي يتطلب حجمها تمويلاً كبيراً.

الفرع الأول: مفهوم التمويل وخصائصه

أولاً: مفهوم التمويل

هناك العديد من التعاريف للتمويل نذكر منها باختصار ما يلي:

✓ يعرف التمويل: "بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيارات و تقييم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات و التزامات المؤسسة".¹

✓ كما يمكن إعطاء تعريف آخر للتمويل على انه: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع عام أو خاص، حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد".²

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أن التمويل:

✓ يتعلق أساساً بالمبالغ النقدية (السيولة) وليس بالأصول العينية (السلع والخدمات)، ويتم التمويل بالأموال اللازمة فقط دون زيادة أو نقصان، ويكون الهدف الرئيسي منه هو تغطية الاحتياجات المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية من عائلات، مؤسسات اقتصادية، إدارات عمومية، ويرتبط التمويل بالعائد وتتم عملية التمويل في التوقيت الملائم.³

ثانياً: خصائص التمويل

1. الاستحقاق: ويعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل، لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

¹ الزعبي محمد هيثم، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 105.

² بوراس أحمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص ص 24-25.

³ رايس حدة، محاضرات في مقياس أسواق مالية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة مالية، نقود، وبنوك، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2007-2008، ص 3.

2. **الحق على الدخل:** وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.¹
3. **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة من تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصدر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى.
4. **الملائمة:** وهو يعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي للمؤسسة فرصة الاختيار للمصدر التمويلي الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية، والشروط والفوائد.²

الفرع الثاني: أهمية التمويل

- يعتبر التمويل فرع من فروع الاقتصاد وتبرز أهميته في كونه يسهل انتقال الفوائض النقدية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي.³
- تكمن أهمية التمويل على مستوى المؤسسة في اعتباره الآلية التي توفر الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة والممارسات التي تسمح وتهتم بحسن استخدام هذه الأموال وتحقيق عوائد مالية مرتفعة.
- كما تهتم عملية التمويل بتحويل فكرة المشروع إلى واقع فعلي من خلال على توفير الأموال اللازمة لقيام المشروع وتزويده بأساسيات قيامه من الأراضي، مباني، تجهيزات الإنتاج.
- ويساهم التمويل أيضا في الحفاظ على استمرارية حياة المشروع، وبقائه في موقع تنافسي، عن طريق مساهمته في شراء المواد واللوازم ومستلزمات الإنتاج الأخرى الضرورية لعمليات الاستغلال في المؤسسة.
- وعموما يمكن القول أن التمويل في المؤسسة هو نتاج لضرورة توفر رأس المال اللازم لتمويل العمليات الاستثمارية و الإنتاجية والتسويقية في المؤسسة سواء كانت هذه العمليات تتم بطابع مرحلي أو موسمي أو استراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المؤسسة الاقتصادية.⁴
- وعلى مستوى البلد يمكن القول أن للتمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز مختلف البرامج والمشاريع التي يترتب عنها:

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة للدولة.

¹ بوشوشة محمد، "مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2006/2007، ص 7.

² الزعبي محمد هيثم، مرجع سابق، ص 78.

³ رايس حدة، مرجع سابق، ص 4.

⁴ بوفليح نبيل، عبد الله الحرثي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، المنعقد يومي 06-07 أبريل 2009، المنظم من طرف قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، ص 2-3.

- تحقيق الرفاهية للمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية للسكان من خلال توفير السكن، الرعاية الصحية، فرص العمل.
- وبشكل عام فإن التمويل هو الدورة الدموية في المؤسسات، لذا يجب أن تضع الأموال بدقة في القنوات المختلفة، حتى تتحقق الأهداف التشغيلية والإستراتيجية.¹

المطلب الثاني: وظائف التمويل

إن الوظيفة المالية من أهم الوظائف في أي مشروع، وهذه الوظيفة عادة ما تناط بها الإدارة المالية التي يمكن أن تنحصر وظائفها في النقاط التالية :

- التخطيط المالي: تتعلق وظيفة التخطيط بدراسة وتقدير حركة الأموال والحصول على صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة ووضع الخطط التي يسير عليها المشروع في المستقبل لمعرفة الاحتياجات المالية له سواء قصيرة أو طويلة الأمد.
- الرقابة المالية: ويقصد بذلك تتبع ودراسة الأعمال الماضية وكذلك الأعمال الحالية للتأكد من أن حركة الأموال تسير طبقاً للخطة الموضوعية، ويشمل ذلك وضع معايير ومقاييس رقابية محددة لمقارنة الانجاز الفعلي مع المعايير وتحديد الانحرافات المتوقعة ومعرفة أسبابها بقصد وضع العلاج اللازم لها وفي الوقت المناسب وهذا يتطلب وضع نظام رقابي فعال يتصف بالمرونة والسهولة والواقعية والوضوح وعدم التكاليف، وتمارس الرقابة المالية من داخل المشروع ومن خارجه.²
- الحصول على الأموال: يبين التخطيط المالي مقدار وحجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة، ومواعيد الحاجة إليها ولتغطية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية أو داخلية لتوفير هذه الأموال بأقل تكلفة ممكنة، وبأسهل الشروط .
- الإستثمار والأموال: من المهم جداً أن تتمكن المؤسسة بمرور الوقت من استرجاع الأموال التي استثمرها في أصولها سواء كانت ثابتة أو متداولة، نظراً لاحتياجاتها في تسديد التزاماتها ، لذلك ينبغي على المدير المالي التأكد بعد الحصول على الأموال من مصادرها، من أنها ستستخدم استخدامها رشداً وبالطريقة المثلى وفق الخطط الموضوعية.³
- مواجهة الحالات الطارئة: وهي قدرة الإدارة المالية في المؤسسة على معالجة بعض المشاكل المالية ذات الطبيعة الخاصة التي لا يتكرر حدوثها خلال حياة المشروع، وهذه المشاكل تتعلق بتقويم المؤسسة كاملة وتقويم جزء من أصولها ويتم ذلك في حالات الاندماج والانضمام، ومن المشاكل التي تواجه المدير المالي

¹ عمري ريمة، " آليات تمويل مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر"، دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2007/2008، ص3.

² كراجة عبد الحليم، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس- مفاهيم- تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص24-25.

³ فايدى كمال، " التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر"، حالة البنك الوطني (BNA)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البلدة، جوان 2005، ص 156.

➤ أيضا عمليات التوسع في إنتاج سلعة معينة وإنتاج سلع جديدة، وعمليات الانكماش، وإجراء بعض التعديلات المالية اللازمة لتصحيح الأوضاع المالية للمؤسسة وتجنبها للفشل.¹

المطلب الثالث: خطوات تمويل المشروع الاستثماري

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من مؤسسة إلى أخرى وفقا لاعتبارات كبيرة منها الحجم، طبيعة النشاط والبيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المؤسسات لكن على الرغم من هذه الصعوبة، فإن الخطوات التالية يمكن أن تكون منطقية إلى حد بعيد:

1/ **التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة:** لعل من أكثر أسباب فشل للمشروعات الاقتصادية شيوعا هو تخطيط المشروع على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشروع، وهذا لا يعتبر سببا في فشل المشروعات الاقتصادية فحسب بل يعتبر أيضا أحد أشكال التمويل الخاطئ للمشروعات التي يقوم بها المؤسسون، ولهذا فإن على المؤسسة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية و الفترة المستقبلية القريبة منها و البعيدة، بعد ذلك يجب ترتب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها لكي يتم النظر فيما هو متوفر فيها، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير.

2/ **تحديد حجم الأموال المطلوبة:** بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة، لأنه من الصعوبة تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب، ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو من عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل و النفقات الأخرى الضرورية.

3/ **تحديد شكل التمويل المرغوب:** قد تلجأ المؤسسة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم أو السندات وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يترتب التزامات معينة على المؤسسة، وهذا حال القروض أيضا، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل و أسلوب التمويل.

4/ **وضع برنامج للاحتياجات المالية:** بعد أن يتم تحديد الاحتياجات و مقدارها و شكل التمويل فإنه من الأحسن أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال، لكي لا تتكبد المؤسسة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من قبل المؤسسة.

5/ **وضع و تطوير الخطة التمويلية:** تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال و العوائد المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة

¹ الزعبي محمد هيثم، مرجع سابق، ص ص 24-25.

بالسداد، وأن هذه الخطة تبين أيضا مقدار التدفقات الداخلة و الخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

6/ **تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها و تمويلها:** أن تنفيذ الخطة يتطلب أن يكون موضوعه بشكل جيد قابل للتطبيق كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقدم، لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.¹

المطلب الرابع: مصادر التمويل

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية، ومن هنا فهي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم بميزانية المؤسسة، وعموما تعتبر عملية أو طريقة حصول المؤسسة على ما تحتاج إليه من أموال لتلبية احتياجاتها من اكبر انشغالاتها، ذلك راجع لما تكسبه من تأثير على مشاريعها الاستثمارية وعليه نجد طريقتين للتمويل هما:

1. **التمويل الداخلي:** يسمى تمويلا داخليا أو ذاتيا للمؤسسة، ويقصد به اعتماد المشروع على مصادره الذاتية والذي يعبر عنها عادة بما يحتفظ به المشروع العام من الفائض الذي حققه، كما يمكن أن يكون ناتجا من موارد استثنائية متأتية من عمليات على رأس المال تقوم بها المؤسسة كالتنازل عن العقارات، التخلي عن مساهمات خاصة بالفروع التي لم تعد تدخل في الإستراتيجية المحددة من طرف مسيري المؤسسة، تلجأ إلى التمويل الذاتي غالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن أيضا للمؤسسات العامة أن تتبع هذا المصدر ولكن شرط أن تتمتع باستقلال مالي وبميزانية ذاتية،² ويتكون التمويل الداخلي من :

❖ **الادخارات الشخصية:** وهي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل حيث يعزز صاحب المشروع الأموال المقدمة بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلا داخلة في أصول المشروع بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه، ولا بد من التنويه إلى أن دخول هذه المدخرات إلى العمل يحولها من مدخرات مجمدة إلى استثمارات منتجة.³

¹ عبة فريد، محاضرات مقياس السوق النقدي، مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص مالية ونقود، السداسي الثاني، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2010/2011، ص ص 2-3.

² جمعون نوال، "دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية"، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير،

تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2005، ص 48.

³ طالبى خالد، "دور القرض الاجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة: الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي و المؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، مدرسة الدكتوراه "اقتصاد ومناجمنت"، السنة الجامعية 2010/2011، ص 23.

❖ الاهتلاكات: يعرف بأنه عبارة عن التسجيل المحاسبي للنقص في قيمة أصل معين بسبب استخدامه أو نتيجة لفترة من حيازته، حيث يتم استرداد هذه الأموال عن التصفية التدريجية للأصول الثابتة مثل الآلات والمعدات ويتم جمع هذا الاهتلاك عن طريق تقييد في دفاتر المحاسبة، ومنه فالاسترداد الفعلي لهذه الأموال هو عقد تحقيق الدخل النقدي القادر على تغطية الاهتلاك ويتم بالتالي إعادة استثمار الأموال عبارة عن مصدر تمويلي ذاتي.¹

❖ الأرباح المحتجزة (غير الموزعة): هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها (خلال السنة التجارية أو السنوات السابق) ولم تدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية.²

❖ المؤونات: وهي تلك المخصصات التي توضع بغرض مواجهة بعض الظروف الطارئة، كتذبذبات أسعار الصرف وتدني قيمة المخزونات، ومؤونات الخسائر والأعباء الاستثنائية.³

إن التمويل الداخلي يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية لتسديد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وزيادة رأس المال العامل، ويشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد عن العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول غير المستخدمة حيث يشكلان المقدره الذاتية للمؤسسة على التمويل.⁴

➤ مزايا وعيوب التمويل الداخلي:

- المزايا: تظهر مزايا التمويل الداخلي بالنسبة للمشروع كما يلي:
 - يزيد من رأس المال الخاص للمؤسسة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة، أو الناتجة عن زيادة الأعباء الثابتة.
 - برفع من القدرة المالية والاقتراضية للمؤسسة كما يكسبها حرية واسعة في التصرف في أموالها الخاصة.
 - يشجع المؤسسة على القيام باستثمارات جديدة وخاصة الاستثمارات التي تكون تكاليفها مرتفعة وإمكانيات انجازها تتطلب خبرات فنية مما يجعل درجة المخاطرة فيها مرتفعة.
 - تنظيم التدفقات النقدية الداخلية بشكل يمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها اتجاه الغير.
 - توفير الاستقلالية والحرية التي يتمتع بها المسير في اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية.⁵
- العيوب: أما عيوب التمويل الداخلي فهي كما يلي:
 - عدم كفاية التمويل الداخلي لتمويل كل المشاريع، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لا تستطيع تحقيق أرباح (نتائج) كبيرة متلائمة مع حجم الاستثمارات التي تعتمزم القيام بها.

¹ لو كادير مالحه، " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع: قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012/03/12، ص 67.

² بلعجوز حسين، صاطوري الجودي، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 77.

³ فايدي كمال، مرجع سابق، ص 162.

⁴ عبة فريد، مرجع سابق، ص 3.

⁵ بوراس أحمد، مرجع سابق، ص ص 31-32.

- انحصار أو حجز الكثير من الادخارات في التوظيف في قطاعات معينة ذات عائد مرتفع بفعل التمويل الذاتي (خاصة القطاعات الاستهلاكية والخدمات)¹.
- تمويل الاستثمارات بالأموال الذاتية يحقق مردودية اقل من تلك التي تمول بمزيج من الأموال الذاتية والخارجية وذلك قصد تحقيق التنمية الاقتصادية².
- الاعتماد المفرط على هذا النوع من مصادر التمويل يؤدي إلى النمو البطيء و حرمان المؤسسة من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المربحة³.
- إن تدعيم سياسة التمويل الذاتي عن طريق تعظيم أقساط الاهتلاك في السنوات الأولى يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج والتي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي يؤدي إلى انخفاض تنافسية المؤسسة في السوق⁴.

2. **التمويل الخارجي:** يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة أي انه يكمله لتغطية المتطلبات المالية الجارية أو الاستثمارية، وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية مما يجعل المؤسسة تلجأ إلى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم أو من الاقتراض أو هما معا، وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي:

- التمويل قصير الأجل "اقل من سنة".

- التمويل متوسط الأجل "من سنة الى 5 سنوات".

- التمويل طويل الأجل " أكثر من 5 سنوات".

❖ **التمويل قصير الأجل:** نقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتتعهد بردها خلال مدة

لا تزيد عن 12 شهرا، وتخصص هذه الأموال لتمويل الاحتياجات الجارية كتسديد أجور العمال أو شراء

المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية ومواجهة صعوبات مالية مؤقتة⁵، يتميز التمويل قصير الأجل بسهولة

الحصول عليه وانخفاض تكلفته مقارنة بالتمويل طويل الأجل، ويتم اللجوء إلى الاقتراض قصير الأجل في

حالة عدم قدرة المؤسسة على الحصول على قرض طويل الأجل أو عدم قدرتها على طرح أسهم جديدة

ويعتبر الائتمان قصير الأجل بدون تكلفة (الائتمان التجاري)⁶.

وتتمثل أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل في الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي.

¹ فايدي كمال، مرجع سابق، ص163.

² القزويني شاكور، مرجع سابق، ص93.

³ بوراس أحمد، مرجع سابق، ص33.

⁴ طالي خالد، مرجع سابق، ص28.

⁵ Société inter bancaires de formation, **le rôle des banques**, Cycle intermédiaire, Alger, BB1^{ere} Année, p32.

⁶ كراجة عبد الحليم، وآخرون، مرجع سابق، ص71.

أ. الائتمان التجاري: هو عبارة عن التمويل المالي الذي تقدمه المؤسسات التجارية أو الموردون أو البائعون للمؤسسة أو المشتري على شكل بضاعة أو تمويل شراء بضاعة بقصد بيعها، ويتم تسديد ثمنها خلال سنة، ويستثنى من هذا النوع البضاعة المشتراة بقصد الاستهلاك.¹

إن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على:

▪ مركز البائع المالي.

▪ مدى رغبة البائع في التخلص من مخزونه السلعي.

▪ تقدير البائع لأخطار الائتمان.

▪ الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة.

▪ طبيعة السلعة المباعة.

▪ حالة المنافسة وموقع العملاء.²

ب. الائتمان المصرفي: يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية والمتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق والتي تستحق عادة عندما تحصل المؤسسة على عوائد مبيعات منتجاتها،³ وفي هذه الحالة لا بد من تحديد نوع القرض ومدته وسعر الفائدة التي يحملها البنك على المشروع، وطريقة سداه و الضمانات المطلوبة سواء كان ضمانا شخصيا أو عينيا، حتى يمكن تحديد تكلفة هذا النوع من الائتمان.⁴

ويختلف الائتمان المصرفي عن الائتمان التجاري، في النقاط التالية:

- من حيث السهولة: فالحصول على الائتمان التجاري أسهل من الحصول على الائتمان المصرفي.
- المرونة: الائتمان التجاري أكثر مرونة من حيث المصدر أما المصرفي أكثر مرونة من حيث الاستخدام.
- من حيث الضمانات: الائتمان التجاري في الغالب بدون ضمانات على عكس المصرفي الذي غالبا ما يكون بضمان معين.
- من حيث التكلفة: فان التجاري أقل تكلفة من المصرفي.
- إذا تأخر المدين عن تسديد الائتمان فالأضرار المباشرة تكون أقل في حالة المصرفي.⁵

❖ التمويل متوسط الأجل : يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المقترض ، وعادة يكون لتغطية أصول ثابتة ،

أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين لذا فإن عليه هو اعتماد فترة التمويل من

¹ الزعبي محمد هيثم، مرجع سابق، ص83.

² عبة فريد، مرجع سابق، ص5.

³ بوراس أحمد، مرجع سابق، ص38.

⁴ منصورى الزين، " آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص45.

⁵ بوشوشة محمد، مرجع سابق، ص44.

سنة إلى 5 سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة القرض من خلال النفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين ويتمثل التمويل المتوسط الأجل في :
 أ. القروض المصرفية متوسطة الأجل: هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات: كالألات و المعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج، وتنقسم إلى نوعين:

• قروض متوسط الأجل قابلة للتعبئة.

• قروض متوسط الأجل غير قابلة للتعبئة.¹

➤ قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة: وهي القروض التي تربط بأوراق متوسطة الأجل قابلة للتحويل أي إمكانية إعادة السيولة لهذه القروض بخصم هذه الأوراق لدى المؤسسة المالية المتخصصة وتقوم هذه الأخيرة بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، أو يلجا البنك عند الخصم إلى البنك المركزي مباشرة، ويلاحظ في هذا النوع انه أقل خطورة لأنه يجنب البنك خطر تجميد الأموال و الوقوع في أزمة السيولة.

➤ قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة: وهي القروض التي لا يمكن للبنك تحريكها أو تحويلها إلى سيولة عند الحاجة لأنها غير مضمونة بأوراق، وذلك بخصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وهنا تبرز مخاطر تجميد الأموال واحتمالات عدم السداد قد تنتج عن التغيرات التي يمكن أن تطرأ على المركزي المالي للعميل المقترض، وبالتالي هناك خطر أزمة السيولة قائم بشكل كبير، لذا يجب على البنك أن يدرس هذا النوع من القروض جيدا قبل الموافقة على منحها، وان يحسن برمجة تسديدها بشكل لا يهدده بأزمة سيولة.²

ب. التمويل بالاستئجار (الائتمان الإيجاري): يعتبر تقنية تمويلية هامة توصف بأنها عملية تأجير لمختلف الأجهزة والمعدات³، وذلك عن طريق عقود متوسطة أو طويلة الأجل توفر للمؤسسات الإنتاجية الأصول الرأسمالية، وحسب هذا النظام تقوم المؤسسة المؤجرة (المشتري) بشراء الأصل الرأسمالي بمواصفات محددة من مورد معين (المنتج) وتأجيره إلى المشروع الذي يحتاج إليه (المؤسسة المستأجرة) لمدة محددة من الزمن (متوسطة أو طويلة) في مقابل سداد قيمة إيجار محددة يتفق عليها فيما بينهما، وتسدد شهريا في أغلب الأحوال وتزيد في مجموعها عن ثمن شراء الأصول المؤجرة بحيث للمؤجر عائد معدله من معدل الفائدة على قرض بضمان.⁴ وهناك عدة أنواع من الائتمان الإيجاري:

¹ لطرش طاهر، مرجع سابق، ص 74.

² ناصر سليمان، مرجع سابق، ص ص 48-49.

³ Jacques Teulité, Patrick Topscalian, **Finance**, 2^{ème} édition, libraire Vuibert, Paris, France, 1991, p263.

⁴ مفتاح صالح، محاضرات في مقياس المالية الدولية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة، تخصص: مالية، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2001/2002، ص 123.

1. البيع ثم الاستئجار: هو إحدى الصيغ التي تنجم عن اتفاق بين المؤسسة وطرف آخر ممثلا في شركة تأمين أو مؤسسة مالية، حيث تقوم المؤسسة التي تمتلك أراضي أو مباني أو معدات بيع إحدى هذه الأصول إلى مؤسسة مالية وفي نفس الوقت تقوم بتوقيع اتفاقية معها لاستئجار الأصل وإبقائه عندها لفترة زمنية معينة وتحت شروط يتم الاتفاق عليها.

هذه التقنية تسمح للمؤسسة البائعة والتي أصبحت مستأجرة في النهاية تسليم قيمة البيع وبذلك تحصل على التمويل من المؤسسة المشترية والتي أصبحت مؤجرا فورا عند توقيع العقد، وفي نفس الوقت سيبقى الأصل المباع عندها لاستخدامه والاستفادة منه، كما يسمح للمؤسسة البائعة (المستأجرة) بالإضافة إلى الحصول على التمويل من الاستفادة من وفرات ضريبية لم تكن لتحصل عليها لو أنها كانت مالكة للأصل، أما من وجهة نظر المؤجر فإنها تسمح لها بتغطية تكاليف شراء الأصل من خلال أقساط الإيجار وكذا الحصول على عائد مناسب.¹

2. التأجير التشغيلي: يطلق عليه بالتأجير الخدمي وهو يمثل مصدر تمويل للمستأجر، حيث يزوده بالأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه وتحمل الشركة المؤجرة مصاريف الصيانة على أن يتضمن قسط الاستئجار تكلفة هذه العملية وتكون عادة مدة الاستئجار أقل من العمر المتوقع لأصل المستأجر وهذا يعني أن تكلفة الإيجار لا تكفي لتغطية التكلفة الكلية، ويتم تغطية هذا الفرق بين إجمالي أقساط الإيجار وتكلفة الأصل محل التأجير، أو من إعادة تأجير الأصل إلى مؤسسة مستأجرة أخرى أو بيع الأصل ذاته بعد نهاية مدة العقد.²

ومن أمثلة التأجير التشغيلي ما تقوم به شركة التي تـؤجر الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) وشركة زيروكس التي تـؤجر أجهزة تصوير المستندات للمؤسسات المختلفة وكذلك شركات تأجير السيارات.³

3. التأجير التمويلي: تعتبر عقود التأجير التمويلي من التسهيلات الائتمانية المباشرة، إذ إن توقيع العقد بمثابة اقتراض للأموال، فالمستأجر لا يقوم بدفع قيمة الأصل، لكنه يقوم بدلا من ذلك بدفع مبالغ محددة في العقد، أي: انه كان بإمكان المستأجر اقتراض كامل المبلغ لشراء الأصل ومن ثم استخدام الأصل كما يشاء لأنه يكون ملكه ويقوم عندها بدفع أقساط القرض و فوائده للبنك.

والتأجير التمويلي يتضمن قيام البنك بتمويل شراء الأصل وتأجيره للغير مقابل دفعات محددة ووفق لشروط محددة، وإعطاء المستأجر حق تملك الأصل المستأجر بالنهاية.⁴

4. التأجير الرفعي: يتدخل في هذا النوع من العقود ثلاثة أطراف وليس طرفان، كما هو الشأن بالنسبة لأنواع الأخرى من العقود: المؤجر، المستأجر، والمقرض، ويرتبط التأجير الرفعي بالأصول المرتفعة القيمة،

¹ صديقي سعاد، " دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية"، دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي- وكالة جيجل-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، السنة الجامعية 2006/2005، ص ص 80-81.

² لوكادير مالحة، مرجع سابق، ص 100.

³ مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 125.

⁴ ذيب سوزان سمير، وآخرون، مرجع سابق، ص 67.

ويمكن للمؤجر أيضا خصم أقساط الاهتلاك بغرض حساب الضريبة، لكن وضعه يختلف عن الحالات السابقة، ف شراء الأصل يمول جزئيا من حقوق الملكية والباقي من الأموال المقترضة، ولمزيد من الضمان يوقع كل من المؤجر والمستأجر على عقد القرض.¹

❖ التمويل طويل الأجل: تشكل مصادر التمويل طويلة الأجل، هيكل رأس المال ومن هذه المصادر نجد الأسهم

بنوعها العادية و الممتازة، السندات وتشمل السندات غير المضمونة برهن أصول معينة، والسندات المضمونة برهن، والسندات الدخل و الديون.

ويقع على عاتق الإدارة العليا أي مشروع مسؤولية هيكل رأس المال المناسب للمشروع و الذي سيلتزم المدير المالي بالتعامل معه وهذا يتطلب الاختيار السليم لمصدر التمويل المناسب خاصة وان قرارات الحصول على الأموال قرارات مستمرة في المشروع حيث تلجأ إلى الحصول على الأموال عند الحاجة.² وتتكون مصادر التمويل طويل الأمد من نوعين أساسيين هما ، أموال الملكية و أموال الاقتراض وسوف نعرض كل واحدة على حدى.

أ. أموال الملكية: تمثل أموال الملكية أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل إنفاقها الإستثماري، وتتشكل مصادر التمويل الذاتي أو مصادر الملكية من العناصر التالية³:

(1) الأسهم العادية: السهم هو عبارة عن حصة في ملكية المؤسسة أو حصة رأس مال المؤسسة، يحق لصاحب السهم المشاركة في أرباح الشركة بعد تأسيس المؤسسة لالتزاماتها تجاه الآخرين، والأسهم نوعان هما: الأسهم العادية والممتازة.

فالأسهم العادية هي عبارة عن حصة من ملكية المؤسسة يحق لصاحبها الحصول على الأرباح بعد تسديد الالتزامات تجاه الآخرين كما يحق له حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت، وكل سهم يمثل صوتا واحدا.⁴

(2) الأسهم الممتازة: تعتبر الأسهم الممتازة من أدوات حقوق الملكية وهي أداة مالية هجينة تأخذ من صفات وخصائص الأسهم العادية كما تأخذ من صفات وخصائص السندات فهي تشبه الأسهم العادية من حيث كونها تشكل حصة في ملكية الشركة، وفي حالة توزيع الأرباح يحق لحاملها المطالبة بحصته كما وتشبه السندات من حيث كون أرباحها محددة في غالب الأحوال حيث تضمن الشركة حد أدنى أو أعلى من الأرباح لحملة الأسهم الممتازة، كما لا يشترك حملة الأسهم الممتازة في التصويت مثل حملة السندات ولهم

¹ ز غيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 2005/5، ص177.

² منصورى الزين، مرجع سابق، ص46.

³ أندراوس وليم عاطف، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص368.

⁴ أحمد يوسف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص81-82.

الأولوية بعد حملة السندات في استرجاع حقوقهم في حالة تصفية الشركة. وتعتبر الأسهم الممتازة أقل مصادر التمويل طويلة الأجل شيوعاً.¹

يمكن للأسهم الممتازة التحويل إلى أسهم عادية إذا كان ذلك منصوص عليه في شروط الإصدار معنى ذلك إذا كانت هناك موافقة من حاملي هذه الأسهم الممتازة والشركة المصدرة لها.²

(3) الأرباح المحتجزة: ويقصد بها الأرباح التي لا تقوم المؤسسة بتوزيعها على المساهمين وذلك لتقوية مركزها المالي ومساعدتها على النمو والتطور كما تعتبر الأرباح المحتجزة صمام أمان بالنسبة للمؤسسة تستطيع الرجوع إليه في حالة تعرضها لأي طارئ.³

والأرباح المحتجزة أرباحاً تحققت فعلاً ولكن المؤسسة قررت احتجازها وذلك للحصول على مصدر تمويلي لتوفير السيولة اللازمة بالالتزامات أو تمويل عمليات المؤسسة أو التوسع في الإنتاج.⁴

ب. **الاقتراض طويل الأجل:** وهو عبارة عن رأس المال الذي تحصل عليه المؤسسة لمدة تتراوح بين 5 سنوات إلى 20 سنة، يستعمل لتمويل أصول ثابتة مقابل أسعار فائدة مرتفعة نسبياً⁵، ويعتبر الاقتراض طويل الأجل عبء و مديونية على عاتق المؤسسة و يتعين الوفاء به في تاريخ لاحق و الاقتراض طويل يأخذ شكلين:

(1) **السندات:** هذه الطريقة لا تختلف كثيراً عن التمويل بالأسهم في هذه الحالة كذلك المؤسسة تقوم بطرح سندات وعرضها مباشرة للجمهور وتعتبر اقتراضاً لأن حاملها ليسو مساهمين في رأس المال وإنما مقرضين للمؤسسة، حيث تتعهد برد قيمة السند مضافاً إليها فائدة ثابتة عند تاريخ الاستحقاق المحدد⁶، حيث تمثل السندات السندات صكوك مديونية تصدرها منشآت الأعمال، كما تصدرها الحكومات المركزية والحكومات المحلية، فضلاً عن الهيئات شبه الحكومية وكل منها سماته المتميزة:

أ. **سندات الشركات:** هي صكوك مديونية تصدرها منشآت الأعمال، كما تصدرها الحكومات وتعد السندات التي تصدرها منشآت الأعمال بمثابة عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض) والمستثمر (المقرض)، بمقتضاه يقرض الطرف الثاني مبلغاً معيناً إلى الأطراف الأول الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائد منفق عليها في تواريخ محددة.

ب. **سندات حكومية:** يقصد بالسندات الحكومية صكوك المديونية متوسطة وطويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم، وفي الدول التي

¹ موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص ص 67-68.

² رايس حدة، مرجع سابق، ص 110.

³ كراجه عبد الحليم، وآخرون، مرجع سابق، ص 87.

⁴ الزعبي محمد هيثم، مرجع سابق، ص 95.

⁵ Société inter bancaires de formation, op. Cit, p36.

⁶ نوري منيرة، "البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة والمفاضلة بينها في ظل الإصلاح البنكي"، دراسة حالة مركب تكرير الملح الوطنية 2001-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2004-2005، ص 5.

تأخذ بنظام الحكم المحلي قد لا يقتصر حق إصدار تلك الأوراق على الحكومة المركزية بل يمتد إلى الحكومات المحلية.¹

(2) القروض طويلة الأجل: تحصل المؤسسة على قروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين أو من مؤسسات خارجية، وبخلاف السندات تمثل القروض وسيلة عن طريق التفاوض المباشر يتم من خلالها انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض وفقا لشروط محددة بالعقد المبرم بينهما، ويتضمن عقد القرض شروطا تتعلق بالجوانب التالية:

- قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحق عليه وتاريخ استحقاقه.
- الرهونات المرتبطة بالقرض.
- فترة السماح المرتبطة بالقرض والجدول الزمني لسداد أعباء القرض.
- أوجه الاستخدام التي سيخصص لها القرض.

و لا تختلف آثار ومزايا وعيوب القروض طويلة الأجل عن السندات، فكلاهما مصدر خارجي للتمويل طويل الجل بالنسبة للمؤسسة، غير أن السندات تتميز بإمكانية استدعائها في حالة انخفاض أسعار الفائدة، بينما تتميز القروض بالسرعة والمرونة باعتبارها نتاج لمفاوضات مباشرة دون أي وسيط بين المقرض والمقترض، وتبعاً لذلك تنصف إجراءاتها بالسهولة والبساطة النسبية بما يمكن المشروع من الحصول على احتياجاته بسرعة، وتنصف القروض بخاصية المرونة مقارنة بالسندات، وتتيح هذه الخاصية إمكانية تغيير بنود العقد عن طريق مباشر في حالة حدوث تغييرات في الظروف الاقتصادية تستدعي تغيير هذه الشروط، الأمر الذي يصعب تحقيقه مع المصادر الأخرى للتمويل طويل الأجل.²

❖ و يتوقف اختيار مصدر التمويل المناسب على العديد من العوامل التي يجب مراعاتها قبل اختيار مصدر التمويل وأهمها:

- درجة ملائمة: مصادر التمويل مع استخدامات هذه الأموال، فالتمويل الموسمي يعتمد أساساً على المصادر القصيرة الأجل، أما تمويل رأس المال العامل الدائم والآلات، أو الأصول الثابتة عامة فتعتمد على المصادر الطويلة الأجل.
- تكلفة التمويل: فمصدر التمويل المناسب هو الذي يمكن من زيادة العائد على الأموال المستثمرة، و يحقق أقل تكلفة، و بالتالي يرفع من قيمة المشروع و يرتبط ذلك بالحصول على أسعار فائدة منخفضة.³
- طبيعة عمل المؤسسة: تقيد طبيعة العمل الذي تمارسه المؤسسة خيارات التمويل، فمثلاً هناك بعض المؤسسات التي لا تملك الكثير من الموجودات الثابتة لرهونها أو بيع السندات بضمانتها مثل البنوك و شركات

¹ هندي منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، منشأة المعارف، 2008، مصر، ص ص 10-13.

² أندراوس وليم عاطف، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سابق، ص 387.

³ منصور الزين، مرجع سابق، ص 46.

التأمين و الشركات المالية و بالتالي قد تكون مثل هذه المؤسسات مجبرة على إصدار الأسهم بدلا من السندات.¹

- المخاطر و أولوية الحصول على الدخل أو العائد، فالدائنون يتمتعون بأولوية الحصول على الدخل أو الناتج تصفية المشروع عن أصحاب المشروع، لذا يرتفع معدل الشعور بالخطر لدى المساهمين الماديين مع انخفاض إيرادات المشروع نتيجة انخفاض المبيعات أي مخاطر الأعمال أو مع زيادة الالتزامات الثابتة مثل الفوائد أو أقساط التأمين و هي المخاطر المالية التي تشير إلى التغييرات في عوائد الأسهم نتيجة الاعتماد على مصادر التمويل ذات المصادر الثابتة و ما سيتبعها من أعباء كالاتتماد على القروض أو الديون.²
 - المرونة: يقصد بها تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين اكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب الذي يحقق متطلبات المؤسسة المالية والذي يتميز بالمرونة بدرجة تمنح المؤسسة القدرة في المستقبل على إحداث أي تغيير مناسب على مصدر التمويل.³
 - التوقيت: إن هذا العامل يرتبط ارتباطا وثيقا بالمرونة، ويعني التوقيت ه واختيار المؤسسة للوقت المناسب للحصول على الموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو أموال الملكية وتحقق المؤسسة وقرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل خلال الدورات التجارية.⁴
- ولأن أحد أهم العوامل المحددة للإستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها بما يحقق التوازن بين العوائد والمخاطر، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة.⁵

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار

لقد أصبح ينظر إلى الاستثمار على أنه حتمية و أداة للنمو الاقتصادي، لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية و استغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة و توجيه الاستثمارات لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، و عليه يجب تحديد الشروط و تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعلا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة.

¹ عبة فريد، مرجع سابق، ص10.

² منصورى الزين، مرجع سابق، ص47.

³ الزعبي محمد هيثم، مرجع سابق، ص122.

⁴ كراجة عبد الحليم، وآخرون، مرجع سابق، ص104.

⁵ بوراس أحمد، مرجع سابق، ص26.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار المحرك الرئيسي لاقتصاد أي بلد ذلك انه يمتص الأموال المدخرة ويوجهها للنشاط الاقتصادي من اجل تلبية احتياجات الأفراد المختلفة ، ومفهوم الاستثمار يختلف من اقتصاد لآخر و من فرد لآخر.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار وخصائصه

الاستثمار هو امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائدا في المستقبل، وقد يكون هذا الاستثمار في أصل حقيقي أو في أصل مالي.¹

أولاً: مفهوم الاستثمار

للاستثمار عدة مفاهيم منها ما هو محاسبي ومنها ما هو اقتصادي وآخر مالي.

■ المفهوم المحاسبي للاستثمار:

حسب هذا المفهوم المحاسبي والإداري فيقصد به: توظيف الأموال في أصول متنوعة (أصول متداولة، أصول ثابتة وأصول أخرى)²، وهو كذلك مرتبط مع مفهوم المدة بعبارة أخرى هو الزيادة في أصول المؤسسة غير المنقولة كالأراضي والمباني والأصول المنقولة كالتجهيزات والمعدات... الخ، وما يعاب على هذا المفهوم أنه يتجاهل الاستثمارات المالية والقيم الثابتة الأخرى.³

الاستثمار: "هو إنتاج المؤسسة لنفسها وكثيرا ما تعتمد على الإنفاق الاستثماري، و في المقابل هناك جزء مسجل ضمن إيرادات الاستغلال والاستثمار، إنتاج الأصول المالية يعد ضمن الإيرادات غير العادية المتصلة بالنشاط، وبالتالي يتم تسجيلها ضمن الإيرادات المتعلقة بالاستثمار".⁴

■ المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

يعرف الاستثمار على انه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة إلى توفير عائد معقول يتناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات".⁵

وعليه، فالاستثمار هو: "التضحية باستهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية اكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".⁶

¹ هندي منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، مرجع سابق، ص5.

² علوان نايف قاسم، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص29.

³ بلعجوز حسين، صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص6.

⁴ Chiha Khemici, *Finance d'entreprise approche stratégique*, Houma édition, Alger , 2009, p173.

⁵ موسى نوري شقيري، وآخرون، مرجع سابق، ص18.

⁶ مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2004، ص21.

■ المفهوم المالي للاستثمار:

عادة ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو توظيف المال في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع... الخ.

وهناك من يضع تعريف للاستثمار على أنه: "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة و لفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل"¹.

ومن خلال ما تقدم يمكننا تعريف الاستثمار بأنه: توظيف أموال في أصل معين أو عدد من الأصول يحتفظ بها شخص (مستثمر) فردا كان أم مؤسسة لفترة زمنية قادمة بهدف الحصول على تدفقات مستقبلية، يحقق له مردود معين، يتمثل بالعائد المطلوب من قبل ذلك المستثمر وذلك من أجل تعويضه عن:

أ- الوقت الذي تم فيه توظيف تلك الأموال؛

ب- معدل التضخم المتوقع؛

ج- عدم التأكد (المخاطرة) من عدم تحقق ذلك العائد.²

ثانياً: خصائص الاستثمار

هناك مجموعة من الخصائص الأساسية التي تميز الاستثمارات وهي:

1. التكلفة المبدئية للاستثمار: وتتمثل في المبالغ المدفوعة من أجل انجاز المشروع والتي من خلالها يتم

اقتناء أصول ودفع التكاليف اللازمة لانطلاقه³، والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة تكمن

في المواد الأولية اللازمة للتشغيل، الأجور، والمصاريف الأخرى، وكذا تكاليف تكوين العمال.⁴

2. التدفقات النقدية: وتتمثل هذه التدفقات في العوائد السنوية التي تحققها المؤسسة خلال سنوات عمر المشروع

بحيث ننتظر من استثمار معين تدفق نقدي ناتج عن كل الإيرادات والنفقات المتعلقة بهذا المشروع، وتنقسم

هذه التدفقات إلى قسمين:

أ. تدفقات داخلية: وهي التدفقات أو العوائد المتوقعة، الناتجة أساساً عن نشاط المشروع والتي يكون التنبؤ بها

صعباً نسبياً بالنظر إلى كون هذه الإيرادات تتوقف على عوامل وظروف خارجية لا يمكن للإدارة التحكم

فيها من جهة، وكذا صعوبة تحديد الإيرادات الخاصة بالمشروع وحصرها عن الإيرادات الكلية التي تتعلق

بنشاط المؤسسة ككل في حالة الاستثمارات التوسعية من جهة أخرى.

¹ حردان طاهر، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص14.

² الدوري عبد الرحمن مؤيد، إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص22.

³ حاج الله حيزية، "الاستثمارات السياحية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نقد، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليلة، ماي 2006، ص23.

⁴ بلعجوز حسين، صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص15.

- ب. تدفقات خارجية: تتمثل في نفقات التشغيل وتنقسم إلى تكاليف استثمارية أولية وتكاليف الاستغلال، حيث أن الأولى تتحملها المؤسسة وتتوقف قيمتها على حجم المشروع وتسمى تكاليف رأسمالية وأما الثانية فهي تكاليف يتحملها المشروع وتضم تكاليف اليد العاملة والمواد الأولية، الإشهار... الخ.¹
3. مدة حياة المشروع: إن الفترة التي تحقق فيها المشروع إيرادات صافية تمثل مدة حياة المشروع الاستثماري، وفي مدة الحياة نميز بين العمر الاقتصادي الذي نقصد به الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصادياً، أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد، والعمر الإنتاجي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون خلالها المشروع الاستثماري صالحاً للإنتاج.²
4. القيمة المتبقية من الاستثمار: عند نهاية حياة المشروع الاستثماري، يظهر تدفق في نهاية آخر سنة استغلال قد يستخدم لتغذية مشاريع أخرى أو يعتبر تدفق نقدياً موجباً يضاف إلى آخر تدفق نقدي للاستثمار.³

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه والعوامل المشجعة عليه

أولاً: أهمية الاستثمار

- يعتبر الاستثمار الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي وإرادة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بحيث يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي، فهو يؤدي دوراً هاماً في تحريك النشاط الاقتصادي وإذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي:
1. مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
 2. مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
 3. مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم، محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.⁴
 4. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
 5. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.⁵
 6. مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة... الخ.

¹ فايدى كمال، مرجع سابق، ص 78-79.

² بلعوز حسين، صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص 15.

³ حاج الله حيزية، مرجع سابق، ص 23.

⁴ شموط مروان، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 10-11.

⁵ موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 20.

7. مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخرجه من البلاد فيما لو لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا.
8. مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، كما يساهم أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية.
9. مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.
10. مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.
11. مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، وهنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.¹

ثانيا: أهداف الاستثمار

لقد أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين الخواص، أما بالنسبة للمشروعات العامة فتهدف أساسا إلى تحقيق المنفعة العامة، ومن أهداف الاستثمار أيضا:

- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.
- العمل باستمرار على زيادة العائد المتحقق من الاستثمار وتميمته.²
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.
- ضمان السيولة اللازمة.
- إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال.
- تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطر.³

¹ شموط مروان، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص ص 10-11.

² علوان نايف قاسم، مرجع سابق، ص 35.

³ بن حسان حكيم، "دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 8-9.

ثالثا: العوامل المشجعة على الاستثمار

أولاً: السياسة الاقتصادية الملائمة: يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تنسجم القوانين والتشريعات معها وأن تكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسة، فالسياسة يجب أن تتوافق مع مجموعة القوانين المساعدة على تنفيذها، والقوانين يجب أن تكون ضمن إطار محدد من السياسة الشاملة، إن الاستثمار يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن إطار الأهداف العامة للقطاع الخاص في الاستيراد والتصدير وتحويل الأموال والتسعير في المشاريع ويجب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، وهذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون، وإن احتوى الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات بل يتحقق نتيجة جملة من السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق و الطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على:

1. إعادة توزيع الدخل وزيادة حصة الرواتب والأجور.
2. تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه.
3. تطوير إجراءات التسليف والإقراض، وتخفيض الفوائد على القروض بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية.
4. حرية دخول وخروج رأس المال ونقل الملكية.

ثانياً: البنية التحتية اللازمة للاستثمار: وذلك من خلال توفير المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الماء والكهرباء والاتصالات والمواصلات، إن نظرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفير حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار مناسبة، لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف منافسة، وتندرج تحت البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصاريف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية، ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء، مياه، مواصلات، اتصالات، إيجارات، قيمة أراض، قليلة بحيث تشجع المستثمرين وتوفر في تكاليف الاستثمار.

ثالثاً: بنية إدارية مناسبة: يجب أن تكون البنية الإدارية للاستثمار مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة مكتب الاستثمار من دوامة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعات والبلديات... الخ وبالتالي يصبح من الضروري مساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن مكتب الاستثمار.

رابعاً: ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض: إن انسجام القوانين ووضوحها وعدم تناقضها وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة وضرورة عدم تسببها تشجع على الاستثمار.¹

¹ موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 20-22.

المطلب الثاني: أدوات الاستثمار و تصنيفاته

الفرع الأول: أدوات الاستثمار

هي تلك الأدوات المتاحة للمستثمرين في المجالات الاستثمارية المختلفة وهي متعددة وكثيرة لدرجة تجعل من الصعب عرضها جميعا، لذا سنكتفي بعرض أكثر أدوات الاستثمار أهمية وهي:

1. **الأوراق المالية:** تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها، وهي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق ولها العديد من القيم، كما أن عوائدها تتنوع فقد يكون العائد جاري يتحقق من توزيع الأرباح أو الفوائد الدورية الجارية، وعائدا أو خسارة رأسمالية التي تنتج كنتيجة لارتفاع أو انخفاض سعر بيع الأصل مقارنة بكلفة الشراء من قبل المستثمر، وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية لهذا تتصف بانخفاض المخاطر التسويقية ولكن تتعرض إلى مخاطر أخرى، وتعد الورقة المالية التمثيل القانوني لحق المستثمر في الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل في ظل شروط محددة سلفا¹.

2. **الاستثمار في العقار:** تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني للأوراق المالية في عالم الاستثمار ويتم الاستثمار فيها بشكلين، إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراض) وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا، أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية².

3. **الاستثمار في السلع:** تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواقا متخصصة (بورصات) قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، لذا أصبحنا نسمع مثلا عن وجود بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، وبورصة للذهب في لندن، وبورصة البن في البرازيل، وبورصة الشاي في سيلان... الخ، ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية.

4. **المشروعات الاقتصادية:** وهي أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتمثل في المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية، وتتصف مثل هذه الاستثمارات بكونها استثمارات في أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها، ومن مميزات أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي وتزيد من ثروة المالكين وعلى مستوى البلد فإنها تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي المحلي وفي تراكم رأس المال الثابت³.

¹ آل شبيب كامل دريد، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 53.

² مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 82.

³ آل شبيب كامل دريد، مرجع سابق، ص 59.

5. **العملات الأجنبية:** تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم أدوات الاستثمار في أسواق المال العالمية، خاصة في العصر الحاضر، إذ أنها أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم وتحتل حيزا كبيرا في عمليات البورصة، فهناك أسواق مالية موجودة في نيويورك، وطوكيو، وباريس، وفرانكفورت، ولندن وغيرها. ومن أهم مميزات سوق العملات الأجنبية أنه يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية، كميزان المدفوعات، والقروض الدولية، وأسعار الفائدة، وظروف التضخم والانكماش الاقتصادي، والأحداث السياسية، وعامل العرض والطلب... الخ.¹

6. **المعادن النفيسة:** يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين... الخ مجالاً للاستثمارات الحقيقية، وتتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منظمة لعل أهمها على التوالي: سوق لندن، سوق زيورخ، ثم سوق هونغ كونغ.

7. **صناديق الاستثمار:** صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات، وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين أو المشاركين فيها عائدا مجزيا وضمن مستويات معقولة من المخاطرة عن طريق الاستفادة من مزايا التنوع²، ومن هنا نشأت أهمية صناديق الاستثمار كأوعية تتولى تجميع المدخرات ثم استثمارها، كما تزايدت أهمية تلك الصناديق كأحد المجالات المحبوبة لتوظيف الأموال بالبنوك التجارية.³

الفرع الثاني: تصنيفات الاستثمار

تصنف الاستثمارات وفقا للعديد من المعايير منها معيار المدة، معيار الهدف أو الغرض، معيار موطن الاستثمار ومعيار درجة الارتباط الاقتصادي.

أولاً: تصنيف الاستثمارات حسب معيار المدة الزمنية

و تصنف الاستثمارات من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أنواع وهي:

- أ. **استثمارات طويلة الأجل:** تؤثر هذه الاستثمارات على المؤسسة بصفة خاصة و على المجتمع بصفة عامة، و هي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة و تفوق مدة إنجازها خمس سنوات.
- ب. **استثمارات متوسطة الأجل:** و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات و تزيد عن السنيتين، و هي التي تكمل الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

¹ بابا عبد القادر، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003/2004، ص46.

² مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص91-92.

³ عطية صلاح احمد، مرجع سابق، ص220.

ت. استثمارات قصيرة الأجل: و هي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، و تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.¹

ثانيا: تصنيف الاستثمارات حسب معيار الهدف أو الغرض

تختلف الاستثمارات باختلاف هدفها والغرض منها، ويمكن أن نذكر خمسة أنواع منها وهي:

أ. **الاستثمارات الإحلالية أو التجديدية:** يشمل قرار الإحلال على استبدال تجهيزات قديمة، سواء بانتهاء عمرها الإنتاجي أو عدم صلاحيتها للاستعمال أو لوجود تجهيزات أخرى أكثر تطورا وأداء، وتؤدي نفس الغرض من أجل المحافظة على القدرة الإنتاجية و التوزيعية، ويترتب على الإحلال تطوير أساليب وأنظمة الإنتاج مما يؤدي إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.²

ب. **الاستثمارات الإستراتيجية:** يندرج ضمن هذا النوع من الاستثمارات، تلك المشروعات التي ترى المؤسسة بأنها ضرورية لبقائها واستمرارها، كالإنفاق على البحوث والدراسات المختلفة، وكذلك بناء وحدات سكنية للعاملين... الخ، فبالرغم من أن هذه الاستثمارات لها آثار مباشرة على كفاءة وأداء العاملين إلا أنها تؤثر بصورة غير مباشرة على الإيرادات والتكاليف المتعلقة بالمشروع، غير أنه يصعب تقدير المكاسب الناجمة عنها تقديرا كميا دقيقا.³

ت. **الاستثمارات التوسعية:** الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو التوسيع في الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية ونجد:

- الاستثمارات التي تصبو إلى إمكانية الإنتاج في المؤسسة بدون أن تغير مجموع المنتجات، فقد تتمثل في إضافة آلة جديدة أو توسيع الورشة مثلا.
- الاستثمار في منتجات جديدة تصبو لتوسيع الكتلة الموجودة للاستجابة لطلبات الزبائن.

• استثمارات الاختراع أو الابتكار عن طريق البحث عن منتج جديد أو تحويل منتجات موجودة مثل: الاستثمارات التي تقوم بها الشركات المنتجة للمياه المعدنية على شكل القارورات البلاستيكية.⁴

ث. **استثمارات التنوع والتطوير:** والغرض منها تطوير أنشطة المؤسسة، وتنميتها، وذلك بتوسيع سلسلة الإنتاج كميا ونوعيا، وترتبط هذه الاستثمارات بالتطور التكنولوجي، ونتائج البحث والتطوير⁵، وتصبو

كذلك هذه الاستثمارات إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.⁶

¹ منصور الزين، مرجع سابق، ص 14.

² قويدري كمال، "السياسة المالية وأثرها على الاستثمار - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقد، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبلدية، سبتمبر 2006، ص ص 78-79.

³ فايد كمال، مرجع سابق، ص 80.

⁴ بلعوز حسين، صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص ص 11-12.

⁵ قويدري كمال، مرجع سابق، ص 79.

⁶ بلعوز حسين، صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص 11.

ج. الاستثمارات الإجبارية: الغرض من هذه الاستثمارات هو اجتماعي وغير مرتبط بشكل مباشر بنشاط المؤسسة ويتم القيام بها نتيجة الإلزام القانوني، وهي تهدف إلى الالتزام بالتشريعات فيما يخص الصحة والوقاية والأمن والتلوث وتحسين المناخ الاجتماعي كإنشاء مساكن للعاملين وغيرها من المرافق الضرورية لهم، كما أنها تضم مجمل الاستثمارات الخاصة بالهياكل القاعدية والتي تتسم بكون حجم تكاليفها وأهميتها التي تعم على الجميع.¹

ثالثا: تصنيف الاستثمارات حسب معيار موطن الاستثمار

أ. الاستثمارات المحلية: وتتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، ولكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للمستثمر المحلي، أي أن هذا النوع من الاستثمار قد يكون ذا ملكية خاصة للأصول الاستثمارية أو دعامة للدولة، لكنها تتصف جغرافيا بالحدود الداخلية من حيث طبيعة الملكية أي الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتمون للوطن²، وذلك بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي اختيرت للاستثمار مثل مشاريع تجارية، عملات أجنبية، ذهب وأوراق مالية متداولة في السوق المالي.³

ب. الاستثمارات الأجنبية: يتمثل في استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية جديدة في دولة أجنبية مثل إنشاء فروع لشركات أجنبية الذي أصبح يأخذ شكل الشركات متعددة الجنسيات، و قد يشمل هذا التدفق الخارجي للموارد الاقتصادية المحلية على القروض والمساعدات والاكنتاب في الأسهم والمشاركة في رأس المال الوطني وذلك انطلاقا من إنشاء مختلف المشروعات في البلد المضيف لتلك الاستثمارات.⁴

وعرف الاستثمار الأجنبي أيضا بأنه: توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.⁵

رابعا: تصنيف الاستثمارات حسب معيار درجة الارتباط الاقتصادي

تختلف الاستثمارات باختلاف قوة الترابط فيما بينهما، ويمكن أن نذكر خمسة أنواع منها وهي:

- أ. المشاريع المستقلة : وهي المشاريع التي تكون التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني، أي عند إنجاز أحد المشاريع، هذا لا يقتضي بالضرورة إنجاز المشاريع الأخرى.
- ب. المشاريع المكتملة: يتجسد هذا النوع من الاستثمارات إذا نتج عن اختيار أحد المشروعين، يؤدي إلى زيادة في إيرادات المشروع الثاني، أو انخفاض في نفقاته.

¹ حاج الله حيزية، مرجع سابق، ص 29.

² العمودي محمد الطاهر، "الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 10-11.

³ فايد كمال، مرجع سابق، ص 82.

⁴ سعدي يحيى، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007، ص 59.

⁵ عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 20.

- ت. المشاريع المترافقة أو المتلازمة: نفترض لدينا مشروعين استثماريين ونقول أنهما مترافقان إذا أدى قبول أحدهما، هذا يؤدي إلى ضرورة قبول الثاني وإذا أدى رفض أحدهما يؤدي إلى ضرورة رفض الثاني.¹
- ث. المشاريع المتعارضة أو المتنافية: وهو اختيار مشروع واحد من بين عدة مشاريع معروضة بحيث لا يؤدي هذا الاختيار إلى أي تأثير على المشاريع الأخرى، كما لا يمكن تحقيقها معا مثل إنشاء نفق أو جسر.
- ج. المشاريع المعوضة: إذا ما أدى المشروع الأول إلى تدهور المشروع الثاني أو نقصان لإيراداته أو زيادة تكاليفه نقول أن المشروعين معوضين.²

خامسا: تصنيف الاستثمارات حسب معيار نوع الاستثمار

- أ. الاستثمارات المالية: هو شراء وبيع أدوات الاستثمار مثل الأسهم، السندات، وشهادات الإيداع والتي تعرف بالأوراق المالية وهذا الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي لأنه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة بل هو عبارة عن استملاك جزء من طاقة قائمة أصلا، فإذا اشترى شخص أسهم شركة ما قائمة فهذا يعني تحويل ملكية الأسهم من شخص لآخر دون أن تكون هناك زيادة في الطاقة الإنتاجية.
- ومن هنا فإن شراء أسهم لأول مرة في شركة ما يعتبر استثمارا حقيقيا وليس استثمارا ماليا وذلك لأن شراء الأسهم لأول مرة (الشراء من السوق الأولي عند بداية الاكتتاب بالأسهم) أدى إلى تأسيس شركة غير موجودة أصلا مما أدى إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية، وكذلك الأمر عند قيام الشركة بتوسيع مجال إنتاجها للسلع والخدمات كإضافة خطوط إنتاج جديدة أو طرح سلع جديدة لم تكن موجودة أصلا أو الزيادة في كمية السلع الموجودة أصلا، فإذا مولت الشركة هذا التوسع عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب فيعتبر هذا الاستثمار (الاستثمار بالأسهم) استثمارا حقيقيا كونه لأول مرة.³
- ب. الاستثمارات الحقيقية: هو أي استثمار يؤدي إلى الزيادة في رأس مال المجتمع وبمعنى آخر هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة طاقته الإنتاجية كسواء أو اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة.⁴
- ت. الاستثمارات الإنتاجية: إن الاستثمارات الإنتاجية في مجموعها هي استثمارات مادية ولكن ليس بمعنى الهيكل الاستثماري نفسه كالمبنى والتجهيزات، وإنما المقصود بها الإنتاج الذي يترتب عن ذلك الاستثمار والذي له قيمة مادية، وهذا النوع يمثل استثمار القطاع المنتج سواء كان هذا الاستثمار في النشاط الزراعي أو النشاط الاستراتيجي والتحويلي أو في المواصلات والتجارة عندما تكون خدماتها متعلقة بالناشطين.
- ث. الاستثمارات غير الإنتاجية: هي الاستثمارات التي يؤدي جهازها المادي إلى إنتاج خدمات تستفيد منها في الغالب الاستثمارات الإنتاجية في شكل وفرات خارجية أو زيادة في معدل إنتاجية العمل، وهذا النوع يمثل

¹ بابا عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 50-51.

² بلعجوز حسين، صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص 13.

³ موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 26.

⁴ طيبوني أمينة، " تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع المالية والنقد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003/2004، ص 7.

استثمارات القطاع غير المنتج الذي نتج عنه خدمات اجتماعية وذات طبيعة استهلاكية كما نلاحظ ذلك في استثمارات بناء المستشفيات والمدارس ودور الثقافة وغيرها.¹

المطلب الثالث: قرار الاستثمار

بشكل عام على إدارة المشروع اتخاذ القرار المناسب في ضوء الاقتراحات المعروضة والممكنة ومختلف المتغيرات المحيطة من إمكانيات ومعلومات تغطي كافة المجالات المختلفة المتعلقة والمرتبطة بالمشروع.

الفرع الأول: مفهوم القرار الاستثماري

إن القرار الاستثماري هو " ذلك الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين وهو اختيار بوعي يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة، إن الأصل في القرار هو عدم التأكد الناتج عن وجود مناهج وبدائل متعددة ولذلك يعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في الإدارة ويوجد المستثمر متخذ القرار نفسه وسط ثلاثة ظروف هي حالة التأكد، حالة المخاطرة، حالة عدم التأكد".²

وعليه فإن قرار الاستثمار يتميز بأنه قرار استراتيجي غير متكرر يترتب عليه تكاليف ثابتة مغرقة يصعب الرجوع فيها أو تعديلها، بالإضافة إلى المشاكل المحيطة به كظروف عدم التأكد والتغير في قيمة النقود ومشاكل عدم القابلية للقياس الكمي لبعض المتغيرات.³

الفرع الثاني: الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري

يفترض في متخذ قرار الاستثمار الرشيد مراعاة أمرين:

- الأمر الأول: أن يسلك في اتخاذ قرار الاستثمار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها:
 - تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
 - تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار وتحديد العوامل الأساسية المتحركة فيه.
 - تقويم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
 - اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.⁴
- الأمر الثاني: أن يجدر بمتخذ القرار أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

¹ عمور محمد، " أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية"، دراسة حالة الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع بئر توتة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع تخصص ديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007، ص 28.

² آل شبيب كامل دريد، مرجع سابق، ص 35.

³ حوري زهية، "تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 2007، ص ص 13-14.

⁴ بلعوز حسين، صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص 17.

1. مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: تعدد البدائل والخيارات هو نتيجة تفاعل الفرص المتاحة والتهديدات التي يتوقع المستثمر مواجهتها ونقاط القوة والضعف ومدى إمكانية قيام متخذ القرار بالموازنة بين هذه البدائل وإمكانياته.¹
2. مبدأ الخبرة والتأهيل: اتخاذ القرار الاستثمار الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين، لذا يفترض بالمستثمر الذي لا يملك خبرة أن يستعين في اتخاذ قراره الاستثماري بمشورة فئة المستشارين والمحللين المتخصصين الذين يملكون الخبرة والدراية الكافية في المجالات الاستثمارية.²
3. مبدأ المقارنة: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.³
4. مبدأ الملائمة: يعتبر مبدأ الملائمة أحد الأركان الأساسية التي يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع إستراتيجيته الاستثمارية، فعند قيام المستثمر باختيار المجال الاستثماري المناسب بين عدة بدائل مقترحة، فإنه يسترشد في تطبيق هذا المبدأ بمنحى تفضيله الاستثماري الذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق بعمر المستثمر ودخله ووظيفته واختصاصه ومجالات اهتمامه وخبرته وبيئته الاجتماعية وصحته... الخ.⁴
5. مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: و هنا يلجأ المستثمرون إلى تنوع استثماراتهم، و هذا للحد و التقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها ، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات و القيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاز و تطبيق هذا المبدأ على ارض الواقع.⁵

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري

يؤثر في القرار الاستثماري متغيرات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويواجه متخذ القرار الاستثماري العديد من الصعوبات والمشاكل التي ينبغي عليه أن يتغلب عليها حتى يخرج القرار الاستثماري بأعلى فعالية ممكنة، وتدور هذه المشاكل حول العديد من القضايا المتعلقة بموضوع الاستثمار فمنها ما يركز على الجانب المالي متمثلا في الصعوبات المالية وأهمها: معدلات الضرائب المرتفعة، والرسوم العالية، وندرة رأس المال اللازم للاستثمار، والشكل التالي يوضح العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري:

¹ آل شبيب كامل دريد، مرجع سابق، ص40.

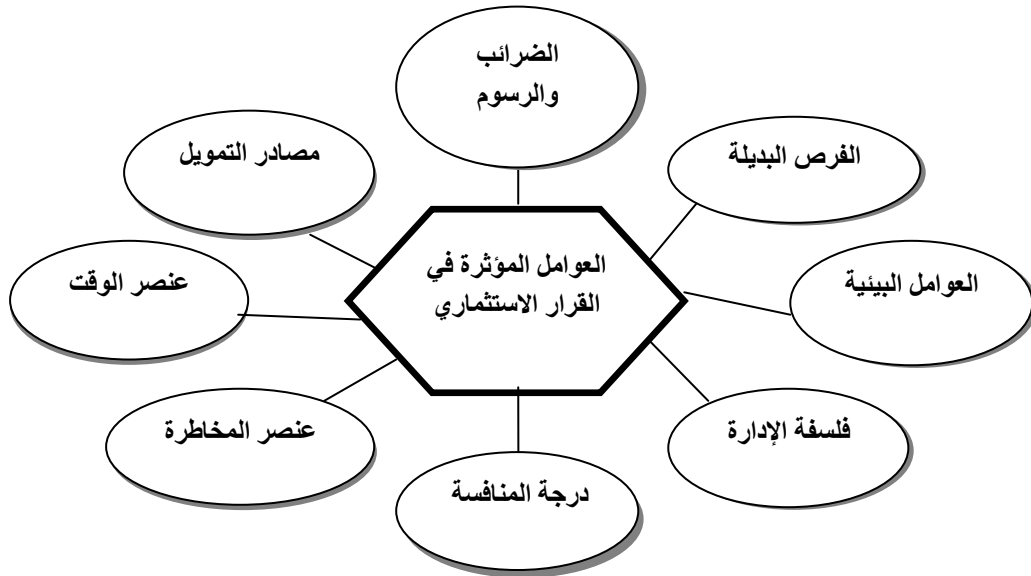
² مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص ص 42-43.

³ موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 22.

⁴ بلعجوز حسين، صاطوري الجودي، مرجع سابق، ص20.

⁵ العمودي محمد الطاهر، مرجع سابق، ص8.

الشكل رقم (03): العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري.



المصدر: موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 24.

وبعض الصعوبات تشمل الجوانب الإدارية لعملية الاستثمار ومن أهمها نقص الخبرة الإدارية لدى القائمين على أمر الاستثمار والمستثمر نفسه أحيانا، بالإضافة للمشاكل الإدارية الأخرى كتعدد الإجراءات الإدارية والروتين، والفساد الإداري... الخ.

وتشمل الصعوبات أيضا الجوانب الفنية ومنها نقص الخبرة أو نقص احد العناصر اللازمة للعملية الإنتاجية كالمواد الخام أو العمالة... الخ.

وهناك أيضا المشاكل والصعوبات السياسية كتعدد الأحزاب وتعارض أفكارها في مجال الاستثمار، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي.

ويوجد أيضا العديد من الصعوبات المتنوعة والتي تؤثر في عملية الاستثمار ومنها: سياسة التقليد والمحاكاة الاستثمارية.¹

المطلب الرابع: مخاطر الاستثمار

تعد المخاطر الاستثمارية من بين العناصر التي تؤخذ دوما في الحسبان بوصفها متغيرا مهما وحاسما عند اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية، التي تنشأ نتيجة التباين بين العوائد المتوقعة وكلما زاد هذا التباين زادت المخاطر الاستثمارية.

¹ موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 23-24.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الاستثمارية

مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي "عدم التأكد من تحقق العائد من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع".¹ ويعرف الخطر الاستثماري بأنه "الفرصة التي يختلف بها العائد الحقيقي للأصل عن العائد المتوقع، فالمستثمر يكون متأكدًا تمامًا من مبلغ النقود الذي استثمره ولكن لن يكون متأكدًا تمامًا من مبلغ النقود الذي سوف يحصل عليه من ذلك الاستثمار، وهذا يعني احتمال الحصول على عوائد فعلية أقل من العوائد المتوقعة²، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة³".

وتقاس المخاطر بأحد مقاييس التشتت التالية: المدى، التباين، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر الاستثمارية

ويمكن تصنيف المخاطر الاستثمارية إلى نوعين رئيسيين مع أن هناك مخاطر تكون مشتركة:

أ. **المخاطر النظامية:** وتسمى أيضا المخاطر العامة أو بالمخاطر العادية أو السوقية، وهي ذلك النوع من المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام ولا يقتصر تأثيرها على أداة مالية معينة أو قطاع معين أو مؤسسة معينة، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو معدلات أسعار الفائدة أو الحروب والانقلابات السياسية، فجميع الاستثمارات تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجات متفاوتة، وتكون درجة المخاطرة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسية كصناعة الصلب والحديد وصناعة الآلات، وكذلك الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران، أي بصورة عامة أن أكثر الشركات تعرضا للمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها و بالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية.⁴

ب. **المخاطر غير النظامية:** والتي تسمى كذلك بالمخاطر غير السوقية أو المخاطر الخاصة، وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو بقطاع معين وتكون مستقلة عن العامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، ومن هذه المخاطر التي قد تحدث في شركة ما:

1. حدوث إضراب عمال في تلك الشركة أو في القطاع الذي تنتمي إليه.
2. الأخطاء الإدارية في تلك الشركة.
3. ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة.

¹ حرдан طاهر، مرجع سابق، ص 16.

² شموط مروان، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص ص 217-218.

³ علوان نايف قاسم، مرجع سابق، ص 61.

⁴ مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص 58.

4. تغير أذواق المستهلكين بالنسبة للسلعة التي تنتجها هذه الشركة.¹

الفرع الثالث: مصادر المخاطر الاستثمارية

أولاً: مصادر المخاطر النظامية إن مصادر المخاطر النظامية عديدة منها:

1. **مخاطر التغير أو التذبذب في أسعار الفائدة** إن مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة بسبب حدوث تغيير في أسعار العوائد السوقية خلال مدة الاستثمار.

وعلى الرغم من أن مخاطر التغير في أسعار الفوائد تصنف ضمن المخاطر النظامية أي أنها تؤثر في جميع الأوراق المالية وجميع القطاعات إلا أن هذا التأثير يختلف من أداة لأخرى فيكون هذا الأثر أكبر في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالسندات، والأسهم الممتازة، وأقل في حالة الأوراق المالية ذات الدخل المتغير كالأسهم العادية.²

2. **مخاطر القوة الشرائية لوحد النقد:** ونعني بها احتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، فالقوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم، تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين، في حالة ارتفاع معدلات التضخم.

وعادة ما تكون الاستثمارات ذات الدخل الثابت (السندات) أكثر تأثراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود وغيرها من الاستثمارات، فإذا ارتفعت معدلات التضخم فإن القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمار تنخفض مما يؤدي إلى انخفاض المعدل الحقيقي للعائد على الاستثمار عن المعدل الاسمي لهذا العائد.³

3. **المخاطر السوقية:** وهي المخاطر التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.⁴

ثانياً: مصادر المخاطر غير النظامية للمخاطر غير النظامية مصادر عديدة منها:

1. **مخاطر الإدارة:** ففي حالات كثيرة تتصرف إدارة الشركة بطريقة غير سليمة إما بسبب ضعف أخلاق أحد رجال الإدارة العليا، أو بسبب قصر النظر في مسائل كثيرة وفي كل ذلك فإن عائد الاستثمار حساس جداً لسلوك الإدارة.⁵

¹ محسن سميرة، "المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية"، دراسة حالة البنك BNP PARIBAS، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2006/2005، ص 16.

² موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 48-49.

³ فايد كمال، مرجع سابق، ص 89.

⁴ حران طاهر، مرجع سابق، ص 17.

⁵ محسن سميرة، مرجع سابق، ص 15.

2. **مخاطر الصناعة:** قد يتعرض نوع من الصناعة لمخاطر تنعكس على المتعاملين فيه خلال الأسهم الخاصة بذلك المشروع الصناعي، مثل التطور العلمي وظهور أنواع منافسة الآلات والمعدات المستعملة، مما يؤثر على المشروع وإنتاجيته بالمقارنة مع غيره من المشاريع في ذات المجال.¹
- ثالثاً: المخاطر المشتركة بين المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية** ومن المخاطر المشتركة بين المخاطر النظامية وغير النظامية مخاطر الرفع التشغيلي ومخاطر الرفع المالي:
1. **مخاطر الرفع التشغيلي:** يرتبط الرفع التشغيلي عادة بنمط هيكل تكاليف المنشأة أي بالوزن النسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية في هيكل التكاليف الكلية أو الإجمالية، فالرفع التشغيلي يعني إحلال التكاليف الثابتة محل التكاليف المتغيرة والشركة التي تكون تكاليفها الثابتة مرتفعة تكون مخاطر الرفع التشغيلي فيها مرتفعة، وعلى هذا الأساس ترتفع درجة الرفع التشغيلي كلما ارتفع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة في هيكل التكاليف.²
2. **مخاطر الرفع المالي:** هي تلك المخاطر التي ترتبط بطبيعة هيكل رأس المال أي الأهمية النسبية لتكوين رأي المال من حقوق الملكية أي بالأموال التي تحصل عليها الشركة من المساهمين أصحاب المشروع أنفسهم نظير شراؤهم الأسهم أو استخدام الاحتياطات والأرباح المحتجزة المتوفرة لدى المشروع أو التمويل بالاقتراض وهو الحصول على الأموال من الغير مقابل فائدة ثابتة تعتبر كلفة على الشركة، لذلك فالشركات التي تمول نسبة عالية من رأسمالها بالاقتراض تكون أكثر عرضة لمخاطر الرفع المالي لأنها ملتزمة بتسديد الفوائد.³
3. **الرافعة الكلية** وتسمى أيضاً بالرفع المشترك أو الموحد، وهو عبارة عن حاصل ضرب درجة الرافعة التشغيلية بدرجة الرافعة المالية.⁴

¹ قويدري كمال، مرجع سابق، ص 78.

² مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص ص 66-67.

³ آل شبيب كامل دريد، مرجع سابق، ص ص 128-129.

⁴ موسى نوري شقيري، وآخرون، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص 55.

المبحث الثالث: عموميات حول المشاريع الاستثمارية

تعد المشاريع الاستثمارية من العوامل المحددة لتوجيه عناصر الإنتاج والكفاءات والقدرات والإمكانات المالية الموجودة في بلد ما، وتنوعها هو دليل على تطور وازدهار النشاطات الصناعية والتجارية والخدمية للبلد، لما تقوم به من تحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموجودة.

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية

تعددت الآراء المتعلقة بتحديد مفهوم ومعنى المشروع الاستثماري، حيث أن معظم الاقتصاديين الذين تناولوا دراسة المشروع، ركزوا على مفهوم الاستثمار دون ذكر مفهوم المشروع الاستثماري وهذا نتيجة الترابط والتكامل الموجود بينهما.

وعلى هذا الأساس فإن الفرق بين الاستثمار والمشروع الاستثماري يكمن في الوقت فقط، حيث أن المشروع الاستثماري يسبق العملية الاستثمارية، فهو تمهيد للاستثمار. أي هو كل ما يتعلق بالأفكار التي على أساسها سيقام المشروع الاستثماري.¹

و يعرف المشروع على انه: " عبارة عن مجموعة من العمليات أو النشاطات تربطها علاقات محددة ومعروفة تنفذ بزمن محدد بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف".²

ويمكن تعريف المشروع الاستثماري على انه: " كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة".³ ويفهم من كل ذلك أن هناك عناصر معينة يتكون منها مفهوم المشروع الاستثماري هي:

1. نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة سرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.

2. المنظم الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.

3. السوق وخصائصه، التي يتم تصريف الإنتاج فيها، ولا بد أن يكون للمشروع الاستثماري الطلب على منتجاته.

4. الربح أو العائد على الاستثمار كهدف أساسي بالإضافة إلى أهداف أخرى إن وجدت، بالتالي يشمل العائد هنا العائد المادي والاجتماعي.

5. الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري ليتمتع المشروع بشخصية معنوية اعتبارية.

6. المخاطرة، حيث هناك دائما درجة معينة من المخاطر توجد عند اختيار أي مشروع اقتصادي حيث يتحمل المشروع الربح أو الخسارة الناتجة عن نشاطه.

¹ فايدي كمال، مرجع سابق، ص ص 91-92.

² العباسي غالب، برهان نور محمد، إدارة المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص7.

³ عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص19.

مع ملاحظة أن عملية اختيار المشروع تقوم على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة على اعتبار أن تكلفة أي شيء تقدر بأفضل بديل أو كسب يتم التخلي عنه.¹

وعموماً فالمشروع هو: " كل كيان تنظيمي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة أو حاجات عامة خلال فترة معينة".²

وتتمثل خصائص المشاريع الاستثمارية في النقاط التالية:

1. تعرض المشروع الاستثماري إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد أكثر من ظروف التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها.
2. ارتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد المهام والواجبات بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه.
3. ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل.
4. تمثيل المشروع الاستثماري لجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والقطاعية والحكومية بالدولة.³
5. يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى.⁴
6. لا يعتبر إنشاء المشروع أو تطبيق فكرة المشروع هدفاً في حد ذاته، وإنما يعد وسيلة تستهدف تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف والمنافع ترتبط بأهداف ومصالح الأطراف المعنية بالمشروع.
7. يستلزم إنشاء وبدء تشغيل المشروع إجراء دراسات جدوى تفصيلية للتأكد من جاذبيته وجدواه.
8. يتطلب استمرار ونمو المشروع واستقراره، ممارسة العملية الإدارية بصورة فعالة لكل من وظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، والتي يتعذر ممارستها بفعالية دون وجود دراسات جدوى متكاملة للمشروع.
9. يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات المادية، البشرية والمالية مما يستلزم ضرورة التصرف الجيد مع ظروف واتجاهات البيئة التي يعمل فيها.

¹ حوري زهية، مرجع سابق، ص 7.

² أندراوس وليم عاطف، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات (الأطر والخطوات- الأسس والقواعد- المعايير)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 8.

³ العشماوي محمد عبد الفتاح، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية (مع نماذج علمية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 7.

⁴ أوسريز منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السابع-السداسي الثاني 2009، ص 331.

10. تتأثر فعالية ممارسات وأداء المشروع بدرجة كبيرة بكل الاعتبارات والخصائص الداخلية للمشروع، وكذلك بالمتغيرات والاتجاهات الخارجية، من مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وغيرها من مكونات البيئة الخارجية للمشروع.¹

المطلب الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية

يعتبر تحديد الهدف المراد تحقيقه نقطة الارتكاز والبداية التي تنطلق منها دراسات الجدوى للمشروع الاستثماري، ويتوقف الهدف من المشروع الاستثماري على نمط الملكية التي سوف يأخذها هذا المشروع حال تنفيذه والذي قد تمثل في نمط الملكية الخاصة أو الملكية العامة.

❖ **أهداف المشاريع الخاصة:** يمثل تحقيق أقصى ربح الهدف الرئيس للمشروع الاستثماري الخاص، إلا أنه لا يعتبر الهدف الوحيد نظراً لوجود أهداف أخرى بجانب هدف تحقيق الربح تكون على درجة كبيرة من الأهمية من جانب إدارة المشروع الاستثماري الخاص، والتي من أهمها:

1. تحقيق أقصى قدر ممكن من الإيرادات.
2. الحصول على شهرة كبيرة في الأسواق.
3. زيادة الإيرادات ومن ثم تنمية الأرباح في المستقبل.
4. تحقيق أهداف المديرين الخاصة الذين ترتبط مصالحهم برقم المبيعات.
5. مراعاة الاحتفاظ بسيولة مناسبة وموقف مالي سليم.²

❖ أهداف المشاريع العامة:

يعتبر تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من وراء ذلك أو لا، إلا أن هذا لا يعني أن المشروعات العامة لا تهدف إطلاقاً إلى الربح بل يجب أن لا يتم ذلك على حساب الأهداف التي أنشأ المشروع العام من أجلها، سواء كانت هذه الأهداف مالية، اقتصادية، إستراتيجية، اجتماعية أو غيرها.³ وعموماً فإنه يمكن إيجاز أهم الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات العامة فيما يلي:

1. تحديد المنفعة العامة، سواء كانت تحقق أرباح أو لا تحقق، فقد تتجه الدولة إلى بيع سلعة بسعر التكلفة أو أقل أو أكثر، هذا ولا يفهم من ذلك أن المشروعات العامة لا يهتمها تحقيق أرباح، بل يجب وضع إطار عام لمشروعاتها لا يجوز الخروج عنه وهو تحقيق المنفعة العامة.
2. إنشاء المشروعات التي تحقق من خلالها إطار المنفعة العامة مثل مشروعات الأمن القومي كصناعة الأسلحة والذخيرة، ومشروعات تتحقق من خلالها التطور الاقتصادي والتنمية، مثل مشروعات تكرير البترول والأساطيل البحرية، وإنشاء مراكز الصناعات الثقيلة كأساس للتنمية الاقتصادية.

¹ فايدى كمال، مرجع سابق، ص 93-94.

² العثماني محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 8.

³ حوري زهية، مرجع سابق، ص 11.

3. قد تتجه الدولة إلى إنشاء مشروعات يكون الهدف الأسمى منها، تحقيق هدف اجتماعي شعبي ووطني، مثل مشروعات الخبز المدعم، والأقمشة الشعبية والأدوية، كما تتجه الدولة إلى إنشاء تلك المشروعات من أجل تحقيق هدف المصلحة العامة.

4. وتتجه الدولة في الغالب إلى إنشاء مشروعات إنتاجية للحصول على موارد مالية، تغطي بها نفقاتها الرئيسية، بدلا من رفع أسعار الضرائب، كم في حالة مشروعات إنتاج السجائر، التي تتحقق من خلالها عنصر المنفعة الخاصة، وعلى الرغم من أن إنشاء تلك المشروعات تسبب أضرار صحية للمدخنين، إلا أنها من المشروعات العامة على مستوى العالم كله والتي تحقق مكاسب كبيرة تغطي بها الدولة تكاليفها.¹ وفي حالة الشركات المساهمة العامة الحديثة، والتي يتمثل فيها الفصل بين الإدارة والملكية، فمن الصعوبة تصور أن المدراء الذين يسيطرون على الشركات يتصرفون بالأساس في ضوء مصلحة المالكين فقط، حيث قد يميلون للعمل باتجاه خدمة مصالحهم الذاتية والتي قد تتمثل في تعظيم نمو المؤسسة أو تعظيم قيمة الأصول الثابتة للمؤسسة أو قيمة السهم لديها.²

المطلب الثالث: مخاطر المشروعات الاستثمارية

لا يخلو أي مشروع من المخاطر ولو في ادني درجاتها، ومن ثم فإن مع المكلف بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية أن تجد هذه المخاطر من حيث الحجم، النوع والطبيعة. وتعتبر حالة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية الداخلة كقوائد من أشد الحالات خطأ مع الاستثمار، ذلك لأن الظروف الاقتصادية شديدة التعقيد فقد حجم ومستوى الطلب وقد يظهر تطور تكنولوجي أو ظهور تضخم أو انكماش.³ يوجد نوعان رئيسيان من المخاطر وهما:

1. **المخاطر الخارجية:** هي الأحداث التي تأتي من خارج المشروع، وتؤثر عليه، وتمنعه من تحقيق توقعات المستفيدين منه، هذه المخاطر ذات مستويات مختلفة، فالمخاطر التي تعطل المشروع جزئيا هي من المخاطر الأقل ضررا في تعطيل المشروع، لأنه يمكن السيطرة عليها، والمحافظة على سير المشروع طبقا لجدولة محددة، أما المخاطر التي تعطل المشروع كليا، فإنها من المخاطر ذات المستويات العالية، والتي لا يمكن السيطرة عليها في معظم الأحيان (الكوارث الطبيعية).

المصدر المباشر للمخاطر الخارجية هو محيط المشروع أو محيطات المؤسسة، فمحيط المشروع الخارجي الذي يتألف من عناصر وقوى فاعلة خارج حدود المشروع يؤثر على المشروع وعلى جزئياته، ويمنع المشروع، بالتالي من نموه وتطوره، وقد يعيق أعماله، أو قد يقضي على النتائج المتوخاة منه.

¹ علام عبد السميع أحمد، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص ص 29-30.

² القرشي مدحت، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 18.

³ عبد الله حسين جوهر، مرجع سابق، ص 20.

2. **المخاطر الداخلية:** تنتج المخاطر الداخلية للمشروع عن مخاطر العمل بالمشروع، ومنها المخاطر المرتبطة بالمشروع من جوانبه الفنية، أو قد تنتج عن مخاطر المشروع العملائية ذاتها، التي ترتبط بالخطوات والإجراءات والأدوات والتقنيات المستخدمة لمراقبة المشروع.

ليس عامل المخاطر وحده يؤثر على المشروع، بل هناك ما يعرف بعامل الشك أو اللابقين الذي يؤثر بدوره على المشروع، والشك يحصل نتيجة نقص في المعلومات المحصلة عن مستويات المخاطر، تساعد المعلومات إدارة المشروع في عملية تقييم المخاطر، فقرارات تقليص أو القضاء على مخاطر المشروع تحتاج إلى معلومات شبه مؤكدة تتناول التعريف جيدا بالمخاطر أي تحديد أنواعها ومستوياتها بالدقة المطلوبة ثم إن وجود معلومات تتعلق بالتنبؤ بالمخاطر المحتملة، ووضع آليات وتقنيات لمعالجتها، تساعد دورها إدارة المشروع على اتخاذ القرارات الصائبة، ووضع الخطط الجيدة لاحتواء المخاطر قبل حدوثها، من بين هذه المعلومات ما يتعلق مثلا بجدولة أعمال المشروع، أي بوضع حلول للمشاكل التي قد تطرأ على المشروع في حالة تعرضه للخطر، إذ إن معرفة الحلول التي تضمن عدم حدوث تأخر في جدول أعمال المشروع، هي بحد ذاتها معلومات ناجحة لاحتواء مخاطر المشروع أو على الأقل الحد منها.¹

المطلب الرابع: دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية

تعتبر دراسة جدوى المشروعات من الموضوعات الهامة التي نالت اهتماما كبيرا على المستوى النظري والتطبيقي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، ويتمثل الهدف النهائي من دراسة الجدوى المشروعات الوصول إلى قرار استثماري رشيد سواء من وجهة النظر الفردية (الوحدة الاقتصادية) أو من وجهة النظر القومية، ويستلزم ذلك القيام بالعديد من الدراسات في اتجاهات عديدة فبعضها يتعلق بالجوانب القانونية والتسويقية والبعض يتعلق بالجوانب المالية والاقتصادية والبعض الآخر يتعلق بالجوانب الفنية... الخ.²

الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى

تعني دراسة الجدوى التعرف على فائدة المشروع (أي جدواه)، وهل سيحقق منفعة عند إنشائه وتشغيله، وما هو مقدار تلك الجدوى، أو المنفعة التي ستحقق من المشروع؟³ ويمكن تعريف دراسة الجدوى بأنها: "مجموعة الدراسات المتعلقة بتقييم الفرص الإنتاجية والاجتماعية والتسويقية لمشروع معين، وتتطلب هذه الدراسات توافر بيانات ومعلومات تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار الاستثماري السليم".⁴

¹ بلوط حسن إبراهيم، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص ص 34-36.

² أحمد فريد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص 11-12.

³ علام طه سعد، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003، ص 9.

⁴ العجلوني محمود محمد، الحلاق ساسي سعيد، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 34.

وعليه يمكن القول أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي: "مجموعة الدراسات التي تسعى لتحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من جوانب عدة: سوقية- مالية- تمويلية- اقتصادية واجتماعية"¹.

الفرع الثاني: أهمية دراسة الجدوى

1. تكمن الأهمية العلمية في دراسة الجدوى الاقتصادية في أنها إدارة علمية يتم إعدادها لتجنب المستثمر الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الأموال إذا ما اكتشفت الدراسة عدم جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية، ولتنبيه المستثمر إلى بديل استثماري آخر تجرى له دراسة أخرى.
2. تساعد دراسة الجدوى على التعرف على المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث خلال عمر المشروع ومدى مواجهتها، من خلال المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر بتغيراتها على مستوى المشروع مستقبلياً.²
3. تساعد دراسة الجدوى على الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية.
4. تضع دراسة الجدوى الاقتصادية خطة أو برنامجاً لتنفيذ المشروع وتحدد أسلوب إدارة المشروع، وتحقيق التفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق.
5. تساعد في الوصول إلى قرار بشأن الاستثمار أو عدمه، حيث يتطلب الأمر كما من المعلومات والبيانات وأسلوباً علمياً للتعامل معها وتحليلها.³
6. تساعد في تجنب المستثمرين للخسائر الضخمة التي قد يتعرضون لها في حالة غياب دراسة الجدوى، فكما هو معلوم تحتاج المشروعات إلى تكاليف ضخمة يكون جزءاً منها مغرقاً أي يصعب استرداده، فإن الدخول في مشاريع فاشلة معناه ضياع لهذه الأموال.⁴

الفرع الثالث: الصعوبات التي تواجه القائمين على دراسة الجدوى

- نظراً لأن دراسات الجدوى متعددة الجوانب والمتغيرات، ثمة صعوبات عديدة تواجه فريق العمل عند شروعه في إجراء دراسات الجدوى لعل أهمها:
1. عدم كفاية البيانات والمعلومات اللازم توافرها لإجراء الدراسات أو توافر معلومات غير كافية لإجرائها.
 2. تزداد صعوبة دراسات الجدوى مع ازدياد حجم المشروعات وتنوع أنشطتها ومنتجاتها، حيث يصعب تحديد بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالإضافة إلى تعدد المتغيرات النوعية التي يصعب إخضاعها لعمليات التحليل والقياس الكمي.

¹ الطيلوني فراس جهاد، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص21.

² علام عبد السميع احمد، مرجع سابق، ص ص 25-26.

³ الطيلوني فراس جهاد، مرجع سابق، ص ص 22-23.

⁴ كداوي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص29.

3. تتصف عمليات دراسات الجدوى في كثير من الأحيان بارتفاع تكلفتها بشكل لا تستطيع كثير من المشروعات وعلى الأخص المشروعات الصغيرة تحمله، وتزداد هذه التكلفة كلما تعددت أوجه نشاط المشروع وازداد حجمه.¹
4. صعوبات فنية تتمثل في تحديد وقت البدء والانتهاؤ للمشروع والتصاميم الهندسية.
5. مخاطر عدم التأكد نتيجة للاتجاه العالمي نحو عولمة مختلف الأنشطة، تزايدت مشاكل التعامل مع المتغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني والتغيرات الخارجية، الأمر الذي أدى الى ارتفاع مخاطر عدم التأكد المصاحبة لعملية تقدير متغيرات الدراسة.²
6. مشكلة اختيار المعيار أو المعايير الملائمة للتقييم، إذ ليس هناك معايير محددة يمكن تطبيقها في كل مكان وزمان.³

¹ أندراوس وليم عاطف، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات (الأطر والخطوات- الأسس والقواعد- المعايير)، مرجع سابق، ص ص 39-40.

² أوسريز منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، مرجع سابق، ص 334.

³ كداوي طلال، مرجع سابق، ص ص 33-34.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره في هذا الفصل حاولنا أن نبين بأنه تتاح أمام المؤسسات العديد من مصادر التمويل فمنها التمويل الداخلي أو الذاتي للمؤسسة الذي يعتمد على المصادر الذاتية للمؤسسة التي تعتبر الفائض الذي حققه ويحتفظ به المشروع العام وأيضا يمكن أن يكون ناتج عن موارد استثنائية للمشروع ، ويمكن أن تعتمد المؤسسة أيضا على التمويل الخارجي الذي يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وبشكل عام لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية مما يجعل المؤسسة تلجأ إلى مصادر خارجية.

كما حاولنا أن نوضح مدى أهمية الاستثمار على المستوى الاقتصادي، كونه عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية، وأيضا في تحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، هذه الأهمية البالغة تلزم دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية والعمل على ترشيد القرارات الاستثمارية، في ضوء الاقتراحات الممكنة ومختلف المتغيرات المحيطة من معلومات و إمكانيات تغطي كافة المجالات والجوانب المختلفة المتعلقة والمرتبطة بالمشروع.

وهنا تبرز الأهمية البالغة لدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية والتي يتم إعدادها لتجنيب المستثمرين من الوقوع في المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الأموال إذا ما اكتشفت الدراسة عدم جدوى المشروع من الناحية الاقتصادية، كما تساعد دراسة الجدوى على الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث خلال عمر المشروع التي تتصف بالندرة النسبية.

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها تبين لنا من خلالها الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في منح الائتمان والبحث عن طرق وأساليب لمواجهة المخاطر المحتملة منه أو معالجتها، والعمل على تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل، لذا سنحاول في هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي من الدراسة، و ذلك باختيار أحد أبرز وأهم البنوك الجزائرية، و هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية -البدر- على مستوى وكالة بسكرة، و هذا من خلال التربص الذي قمنا به.

وعلى ضوء ما سبق سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية متمثلة في:

- ✓ المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- ✓ المبحث الثاني: العمليات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر- وكالة بسكرة
- ✓ المبحث الثالث: دراسة حالة قروض ممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية -البدر- وكالة بسكرة

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية-البدر-

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أبرز بنوك الجهاز المصرفي الجزائري نظرا لمساهماته في التنمية الاقتصادية، وعليه ارتأينا أن نقوم بتقديم عام له من أجل التعرف على أهم مهامه وأهدافه والخدمات المقدمة من طرف وكذلك مختلف نشاطاته ومدى مساهمته في النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك على مستوى وكالة بسكرة.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية و مفهومه

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التجارية الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على المستوى الوطني من خلال دوره في دفع عجلة التنمية.

الفرع الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية**أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

في السابق وقبل تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية كان البنك الوطني الجزائري هو المسؤول عن القطاع الفلاحي، وحين وصلت الحاجات والنشاطات للقطاع إلى ما يقارب 90% وأصبح عاجزا عن تلبيةها ولهذا كان من الضروري إنشاء بنك آخر يكلف بهذه المهمة، فتم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية -البدر- وهو مؤسسة مالية وطنية أنشئت بموجب مرسوم رقم 106/82 بتاريخ 13/03/1982¹، و هو بنك تجاريا يتخذ شكل شركة مساهمة برأس مال مصرح به قدر ب 22 مليار دينار جزائري، ويقع مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، وأنيط به تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية-أي المعتمدة على الزراعة- والحرف التقليدية في الأرياف، وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصص إذن مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة والمتعلقة بالريف وذلك بقصد تطوير الريف وتنمية الإنتاج النهائي الغذائي (الزراعي والحيواني) على الصعيد الوطني.

وبإنشائه يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري (المسؤول الوحيد عن الائتمان الزراعي سابقا) جانبا هاما من اختصاصه وبذلك أصبح البنك الأخير تجاريا فقط بالمقاييس التقليدية لوظائف البنوك، والبنك الفلاحي يتميز بأنه وفي آن واحد يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي كما أن له الصلاحية الواسعة في منح القروض متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين رأس المال الثابت وهو يعطي امتيازاً للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل بسعر فائدة اقل و ضمانات اخف مما يفعله مع غيرها فبالنسبة للقروض قصيرة الأجل فان سدادها يتم بعد فترة أقصاها سنة من الإنتاج الفعلي الذي استفاد منه القرض، أما القروض المتوسطة الأجل فان مدة تسديدها هي 5 سنوات قابلة للزيادة إلى 7 سنوات، وأخيرا

¹ مرسوم رقم 106-82 المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16/03/1982.

القروض الطويلة الأجل تسديدها يتم خلال 15 سنة قابلة للزيادة إلى 17 سنة، والفوائد التي يطلبها البنك على قروضه قصيرة الأجل هي 4%، والقروض متوسطة الأجل 3,5%، والقروض الطويلة 2,5%. ورأس مال البنك 1 مليار دينار جزائري، وعدد فروع سنة 1985 كان 182 فرعا، وله فروع جهوية عددها 29 فرعا، ومنذ تأسيس البنك عام 1982 والى نهاية عام 1984 فقد تعامل في القطاع الزراعي مع 3807 وحدة إنتاجية، وفي نطاق المنشآت والمؤسسات العامة مع 87 منشأة، وفي القطاع الزراعي الخاص مع 12518 فلاحا عام 1983 و 35453 عام 1984، كما تعامل البنك في ميدان الإنتاج الزراعي، ولنفس الفترة مع 3500 مزرعة اشتراكية و 307 تعاونية زراعية متخصصة، ومع المنشآت الحكومية المتخصصة في قطاعات المياه واستصلاح الأراضي، ومع ذوي المهن الطبية والريف 95 مستفيدا، أما في قطاع التنمية علون البنك منشآت البناء والحرفيين وقطاع المكننة الزراعية.

وقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى فروع صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات (التي سبق أن تقرر ت عام 1980 مع بدء المخطط الخماسي) وتسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية تضم 1450 بلدية.

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراحل ثلاث تتمثل في:

(1) من 1982 إلى 1990: خلال هذه السنوات الثماني، اتخذ البنك هدفة وعمل على ترسيخ وجوده في المناطق الريفية من خلال فتح عدة فروع في المناطق الزراعية، فاكنتسب الخبرة والكفاءة العالمية في مجال تمويل صناعة الأغذية الزراعية و الصناعة الميكانيكية الزراعية، فقامت الإدارة بتكثيف وجود وكالات تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الأماكن ذات النشاط الفلاحي أي أن إدارة البنك تسعى في فترة ظهور هذا البنك للحصول على مركز معتبر في السوق وبين البنوك الموجودة سابقا.

(2) من 1991 إلى 1999: تميزت هذه الفترة بصدور قانون النقد والقروض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 والذي نص على إلغاء التخصص القطاعي للبنوك مما جعل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يفتح على العديد من القطاعات والمجالات الاقتصادية الفعالة والناشطة وذلك دون التخلي عن القطاع الفلاحي، لهذا وسع نشاطه الذي أصبح يشمل كافة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وكانت هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الحاسب الآلي، ويأتي ضمن هذه المرحلة النقاط أو الفترات التالية:

❖ في 1991: إدخال نظام "SWIFT" الخاص بإتمام العمليات المتعلقة بالتجارة الدولية.

❖ في 1992: تم فيها:

- إنشاء برنامج "SYBU"، مع تجهيز وحدات لمختلف الخدمات المصرفية للمساعدة في إدارة القروض، وإدارة العمليات النقدية، وإدارة الاستثمار، والوصول عن بعد إلى حسابات العملاء.

- حوسبة جميع عمليات التجارة الخارجية، ويتم تجهيزها الآن بفتح الاعتمادات المستندية لمدة 24 ساعة كحد أقصى.
- إدخال مخطط جديد للحسابات على مستوى الفروع والوكالات.
- ❖ في 1993: الانتهاء من تعميم نظام الإعلام الآلي على كافة وكالات البنك.
- ❖ في 1994: إعداد خدمة بطاقة الدفع والسحب لبنك - البدر - متاحة للزبائن.
- ❖ في 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لمعالجة وبيع الخدمات المصرفية عن بعد وفي الوقت الآني.
- ❖ في 1998: تم إعداد واستخدام بطاقة الصراف الآلي فيما بين البنوك متاحة للعملاء.
- (3) من 2000 إلى 2004: تميزت هذه المرحلة بضرورة مساهمة البنوك العمومية في إنعاش الاستثمار، وذلك من خلال الاستثمارات الإنتاجية ومدى مطابقتها لمبادئ اقتصاد السوق واخذ يعمل على منح القروض الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم وتمويل القطاع الخاص، وكما ان لهذه المرحلة العديد من النقاط التالية:
- ❖ في 2000: تم في هذه المرحلة:
- قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإجراء فحص دقيق وشامل لكل نقاط القوة والضعف للسياسات التي يطبقها، من خلال إعداد وتطبيق بعض الاستراتيجيات التي تمكنه من اعتماد المعايير الدولية المتعلقة بالنشاط المصرفي.
- قام بإعادة تنظيم برنامج "SYBU" المتاح لخدمة العملاء.
- تعميم نظام شبكة الاتصال المحلية (Mega-pac) عبر الوكالات المحلية والمؤسسات المركزية.
- ❖ في 2001: قام البنك بإعادة النظر في تقييم موارده والتأكد من صحة الديون المشكوك فيها وذلك من أجل تحديد المركز المالي ومواجهة أي مخاطر تتعلق بالسيولة، وكما توجه البنك في هذه السنة بإدراج الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية على كافة التراب الوطني La Banque Assise.
- ❖ في 2002: أصبح لبنك الفلاحة والتنمية الريفية فروع مختلفة ومتنوعة الخدمات عبر مختلف بنوك الوطن، وعليه أصبح البنك الأول في الجزائر بتعدد شبكاته وكثرة حركتها ونشاطها، وأصبح برأس مال يفوق 5.8 مليار دولار و30% يمثل التجارة الخارجية.
- ❖ في 2004: تم في هذه المرحلة:
- استخدام البنك لتقنية نقل الشيكات عبر الصورة، حيث كان سابقا يستغرق 15 يوما في تحصيل الشيكات ولكن بعد تطبيقه لهذه التقنية قلت المدة إلى 3 أيام فقط، تعد هذه التقنية مازالت غير معروفة عند البنوك الجزائرية.
- قامت إدارة البنك بتعميم استخدام الشبايبك الآلية للأوراق النقدية.

❖ من 2005 إلى يومنا هذا: قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة إلى إعادة تخصصه في الميدان الفلاحي أي تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعد من أهم البنوك الجزائرية لما يمتلكه من شبكة مكثفة، فقد وسع البنك شبكة فروعه ووكالاته، حيث كانت تقدر وكالاته بـ140 وكالة و18 مديرية جهوية ورثها من البنك الوطني الجزائري إلى 29 مديرية جهوية و 173 وكالة في سنة 1985م وذلك بعد 3 سنوات منذ تأسيسه ومن ثم أصبحت تقدر بـ41 مديرية جهوية و 290 وكالة وأكثر من 7000 موظف في عام 2001 إلى أن وصل يحوز على 42 مديرية جهوية، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): المديريات الجهوية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر-

الرمز	المديرية الجهوية	الرمز	المديرية الجهوية	الرمز	المديرية الجهوية	الرمز	المديرية الجهوية
001	أدرار	012	تبسة	024	قالمة، أهراس	055	ميلة
002	شلف، عين الدفلى	013	تلمسان	025	قسنطينة	056	الجزائر "الغرب"
003	الأغواط، غرداية	014	تيارت	026	المدية	060	الجزائر "Pilot"
004	أم البواقي، خنشلة	015	تيزي وزو	027	مستغانم	034	برج بوعريريج
005	باتنة	017	الجلفة	028	المسيلة	050	عين الدفلى
006	بجاية	018	جيجل	029	معسكر	052	غليزان
007	بسكرة	019	سطيف	030	ورقلة، وتمنراست	053	بومرداس
008	بشار، تندوف	020	السعيدة، النعامة والبيضا	031	وهران	057	الطارف
009	البلدية	021	سكيكدة	042	تنياسة	058	تيزي وزو "الغرب"
010	البويرة	022	سيدي بلعباس	051	عين تموشنت		
011	الجزائر "الشرق"	023	عنابة	054	الجزائر "المركز"		

المصدر: www.badr-bank.net، بتاريخ 2014/04/11، الساعة 14:10.

الفرع الثاني: مفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية - البدر-

أولاً: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو هيئة عمومية اقتصادية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وكذا يتمتع بالاستقلال في التسيير، كما يقوم بتقديم خدمات مختلفة كمنح القروض، كما يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بفائدة محددة من طرف البنك بالإضافة إلى تجارة النقود، شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض، كما يمكن له إعادة استثمار رأس المال وأخذ حصص إلزامية على شكل أسهم ضمن كل عملياته المالية نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري والذي أصبح شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 000 000 000 دينار جزائري منذ تأسيسه، شارك بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عدة عمليات لتنمية وتطوير مجموعة من القطاعات، كما عرف توسع لمهامه وقدراته، يملك حالياً 140 وكالة، ويشرف على حوالي 293 وكالة و 39 مديرية جهوية، و7000 موظف.¹

ويحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني والمرتبة 13 على مستوى إفريقيا و668 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك عالمي.

ثانياً: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة بسكرة -

تعتبر ولاية بسكرة من المناطق الفلاحية المهمة في الجزائر لذا فإن إنعاش الفلاحة فيها لن يكون إلا بعمليات تمويل كبيرة تتولى توفيرها وهذا ما يترجمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدينة بسكرة بالمرسوم 82/106 ويقع مقره بشارع ابن باديس بمدينة بسكرة، حيث يشرف على 9 وكالات منها 5 في الوادي و4 في بسكرة وتظم الدوائر التالية: سيدي عقبة، أولاد جلال، طولقة، الدبيلة، الوادي، المغير، قمار، جامعة وكل وكالة من هذه الوكالات لها صلاحية محددة فهي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي والتجاري والحرفي التابع للدائرة.

ومن خلال ما ذكر فالهدف من حقيقة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

وهناك عدة خصائص يتميز بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تتمثل في النقاط الآتية الذكر:

- يحتل المرتبة الأولى، كونه البنك الأول ضمن البنوك التجارية الجزائرية.
- يعد أول بنك عمومي جزائري طبق مبدأ البنك المجالس مع الخدمات الشخصية.
- يعتمد في استخداماته على نظام SWIFT انطلاقاً من سنة 1991.
- يكتسب بنك الفلاحة والتنمية الريفية الشبكة الأكثر كثافة وذلك نظراً لاستعماله نظام الإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية.

¹ www.badr-bank.net، بتاريخ 20/04/2014، الساعة 14:20.

- يعد من البنوك الشاملة و ذات الصفة العالمية بصفته يتدخل في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال ما يقل عن 6 مليار دولار أمريكي من تلك التعاملات المصرفية والاقتصادية و 30 % من التجارة الخارجية الجزائرية.
- يمكن للزبائن فحص حسابهم الشخصية عن بعد.
- يقوم بترتيب مختلف القروض الوثائقية في مدة لا تتجاوز 24 ساعة.
- يعتمد بالكامل على الإعلام الآلي على كل الشبكة وذلك من خلال برنامجات خاصة.
- يقوم بالعديد من العمليات البنكية في الوقت الحقيقي وكذلك عن بعد مع إمكانية فحص حسابات العملاء الشخصية عن بعد.¹

المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه

الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ومن أهم أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

- مساهمة البنك في سياسة التنمية وتجديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه، والاستثمار في النشاطات الأكثر مردودية والأكثر ربحية.
- ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات الأنشطة المتعلقة به.
- رضا عملاء البنك من خلال تقديم المنتجات والخدمات ذات جودة باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال والتي تلبي احتياجاتهم.
- التطوير التجاري من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق، وإدخال خط إنتاج جديد.
- تطوير المنتجات الزراعية، الغذائية والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين لترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية ودعم المهن الحرة.
- يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال التسيير وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل، توفير أحسن الخدمات للعملاء.
- تجديد الممتلكات والوسائل الخاصة بالبنك.
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جمع الموارد.
- تطوير نوعية الخدمات المقدمة لضمان الاستمرارية الحصول على الفرصة السوقية المثلى أو الحصول على أكبر حصة سوقية.
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.
- المساهمة في الدعم الاقتصادي الوطني.

¹ www.badr-bank.net ، بتاريخ 2014/04/11، الساعة: 14:02.

- العمليات المتعلقة بالقرض وبالاعتماد المستندي.
- العمليات المتعلقة بالسحب على الأجهزة التابعة للبنوك الأخرى.
- توسيع مجالات القرض في قطاعات أخرى غير المتعلقة بالفلاحة.
- المساهمة في تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل والمعيشة وترقيتها.¹

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

◆ وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجارة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.
- تنفيذ المخططات وبرامج التنمية المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة.
- المراقبة مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.
- فتح حسابات للأشخاص حسب طلبهم.
- قبول الودائع ومنح القروض والمشاركة في جمع المدخرات.
- تشجيع وترقية الزراعة، الصناعات الزراعية، الصناعات الغذائية والحرف اليدوية.
- ◆ وفي إطار السياسة الائتمانية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام التالية:
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكفلة الموارد.
- معالجة كل عمليات الائتمان والصرف الأجنبي.

¹ www.badr-bank.net ، بتاريخ 2014/04/11، الساعة: 14:08.

المطلب الثالث: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة وهيكله التنظيمي

الفرع الأول: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

ومن أهم المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - ما يلي:

➤ **مبادئ الاستغلال:** على البنك أن يوفر الجو الملائم للزبائن أثناء تعامله معهم فعليه أن يوفر له المعلومات وأيضاً الاستقبال الجيد، ويوفر المعلومات الدقيقة والصحيحة والواضحة للزبائن لتكون على معرفة كاملة بالمتغيرات الطارئة على الساحة الاقتصادية.

➤ **مبدأ القرض والمخاطرة:** يجب على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يعتمد على ودائع زبائنه في منح قروضه للزبائن آخرين، وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها وذلك توفيراً لعامل الثقة للمودع بإثبات خطي ويأخذ على المقترض ضمان على القروض الممنوحة.

➤ **مبدأ السيولة النقدية:** يجب على البنك أن تتوفر في خزينته السيولة النقدية الكافية لمواجهة طلبات السحب من قبل عملائه في أي وقت.

➤ **مبدأ الخزينة:** يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال في خزينته لتلبية احتياجات المتعاملين ومعاملاتهم، أما الفائض منها يتم إيداعه في حسابه لدى البنك المركزي.

➤ **مبدأ الأمن:** يلجأ الزبون إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفادياً للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إذن البنك يعمل كجهاز أمن ملزم بالمرقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

إن النشاط الذي يسير عمل أي بنك يتمثل في تشكيل الهيكل التنظيمي له، وهذا ما نلاحظه من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة، الذي يمثل قوة في التنظيم وحسن في الأداء من خلال أعماله المنظمة وتسيير عملياته المصرفية، أن الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يضم:

■ **الوكالات:** وتتمثل في الفروع التابعة للبنك، ويشرف عليها مجموعات جهوية للاستغلال غير أنها تقوم بكافة العمليات والوظائف التي يؤديها أي بنك تجاري وكما تعد من خلالها الرقابة القاعدية للاستغلال وينحصر عملها في تلبية كافة احتياجات العملاء المحليين مع تحقيقها على أكمل وجه وفي أفضل الظروف، حيث يحتوي البنك حالياً على 300 وكالة موزعة عبر التراب الوطني.

■ **الفروع:** تتمثل مهمتها في مراقبة و متابعة وكذلك توجيه وتنسيق بين كافة الوكالات التابعة له، وكما يبلغ عدد الفروع التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 33 فرعاً موزعة بشكل أن كل فرع يشرف على مجموعة من الوكالات، وذلك نتيجة ما تبناه بنك BADR خلال سنة 2004 بما يسمى بالتنظيم الجديد غير أن هذه الفروع أصبحت بعد ذلك يطلق عليها بالمجموعات الجهوية للاستغلال والتي يبلغ عددها اليوم 41 مجموعة.

يحتوي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة على مجموعة من المصالح التي من خلالها يتم تقديم الخدمات للعملاء، والتي يمكن ذكرها كالآتي:

1. مصلحة القروض: تقوم هذه المصلحة بكافة العمليات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها، فمن مهامها أيضا القيام بدراسة ملفات طلب القروض وتكون حسب قيمة المبلغ والتي تقدم إلى اللجان الخاصة بهذه الدراسة وتدرج ضمن هذه المصلحة الفروع التالية:

- ✓ فرع خاص بالقروض الفلاحية: يكمن دور هذا الفرع في منح ومراقبة كل القروض المتعلقة بالفلاحين.
- ✓ فرع القروض التجارية: كذلك يقوم بمنح القروض ولكن تكون لفئة التجار مع مراقبتها.
- ✓ فرع الإحصائيات: يقوم هذا الفرع بجمع وإعطاء كل الإحصائيات السنوية أو حتى الشهرية حيث تكون هذه الإحصائيات خاصة بالقروض فقط.

2. مصلحة المحاسبة: ومن مهام هذه المصلحة جمع العمليات المحاسبية الخاصة بالبنك، وكذا إعداد الميزانيات الافتتاحية والختامية للبنك ويضاف إلى ذلك مراجعة جميع العمليات اليومية المتعلقة بالبنك ودفع أجور العمال.

3. مصلحة مراقبة الأمور الإدارية: تهتم هذه المصلحة بصفة خاصة بالشؤون التالية:

- ◆ المراقبة الداخلية، الأرشيف والأمن.
- ◆ كما تهتم بكل من الأجور العمال وعطلهم والمكافآت المتعلقة بهم وأيضا الدورات التكوينية وكل ما يتعلق بالموارد البشرية بصفة عامة.
- ◆ ويضاف إلى ذلك كل من الإعلانات والاحتياجات والدعاوي وغيرها من المهام الأخرى.

4. مصلحة الصندوق (الخزينة): تؤدي هذه المصلحة بعض المهام منها ما يلي:

- ✓ فتح حسابات للعملاء.
 - ✓ قبول الودائع.
 - ✓ إجراء عمليات السحب والدفع على الحسابات، حيث أن هذه العملية تتم على مستوى شبابيك خاصة بها.
- كما تحتوي هذه المصلحة على فرعين هما:

«أمين الصندوق الرئيسي»: ويتم على مستوى هذا الفرع بتأدية عملية خصم الأوراق التجارية لصالح العملاء وذلك من خلال تقديم تلك الأوراق التجارية إلى البنك المركزي من أجل خصمها ومقابل ذلك يتقاضى عليها عمولة، حيث تتمثل هذه العمولة في نتيجة الفرق بين سعر الخصم وسعر إعادة الخصم.

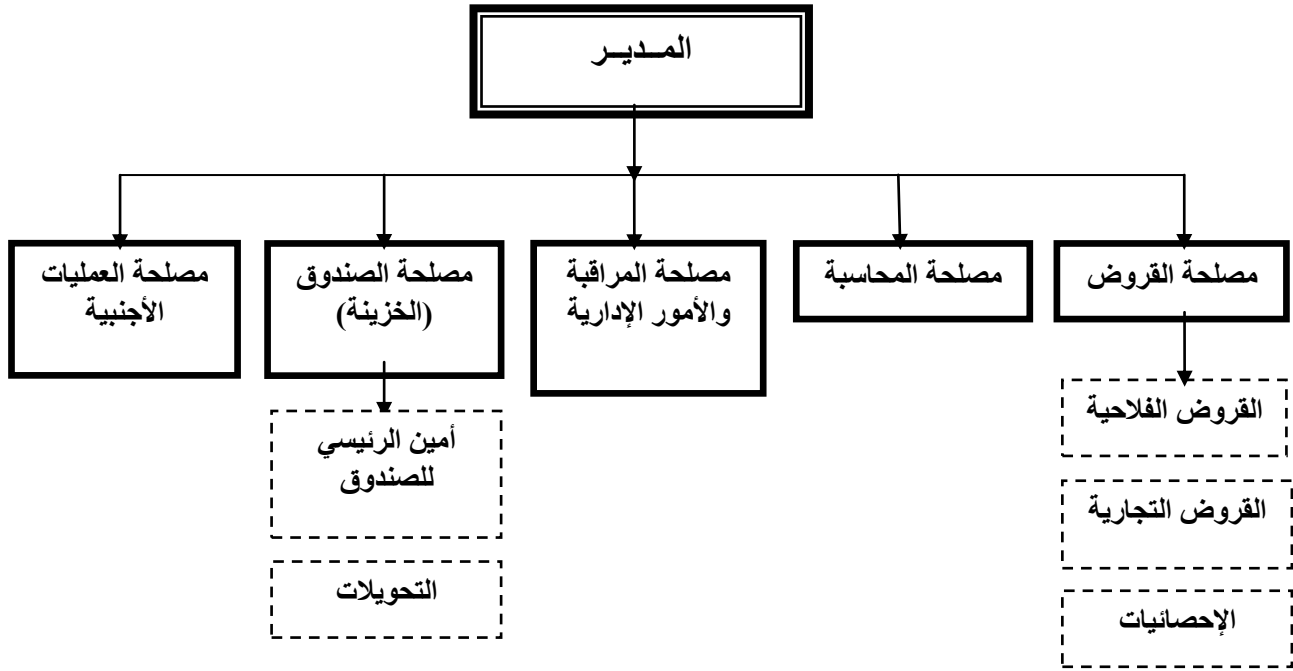
«أما فرع التحويلات»: فهو خاص بعملية نقل الأموال من حساب عميل ما إلى حساب آخر وذلك عندما يكون العميلين لديهما حسابين في نفس البنك.

5. مصلحة العمليات الأجنبية: يكمن الهدف من هذه المصلحة إلى تأدية بعض الخدمات الخاصة بالتجارة الخارجية، وذلك من خلال العمليات الآتية:

- ◆ يقوم البنك بتمويل عمليات التجارة الخارجية من خلال الدفع عن المصدر أو المستند وذلك عن طريق فتحه لاعتمادات مستندية أو خطابات الاعتماد.

- ◆ قيام هذه المصلحة بعملية تحويل العملات من وإلى الخارج.
- ◆ القيام بعمليات التوطين المصرفي.
- ◆ كذلك تقوم هذه المصلحة بجمع الإحصائيات المختلفة الخاصة بالعمليات الخارجية الأجنبية بالإضافة إلى ذلك القيام بعملية تصفية الحسابات ومراجعتها.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة.

المبحث الثاني: العمليات التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة بعدة عمليات ويقدم العديد من القروض والخدمات التقليدية منها والحديثة وسنحاول في هذا المطلب إبراز أهم هذه الخدمات والقروض التي يقدمها البنك لعملائه.

المطلب الأول: الخدمات التقليدية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

1. الحساب الجاري (Compte Courant): ويتم فتح هذا النوع من الحساب لدى فئة الأشخاص الذين يمارسون نشاطا تجاريا سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، ولا يمنح البنك سعر فائدة على هذا النوع من الحساب.

2. الإيداع لأجل (Les Dépôts à Terme): وهي أداة مقدمة للعملاء الطبيعيين والمعنويين من أجل إيداع أموالهم الفائضة عن احتياجاتهم لأجل معينة مع نسب فائدة تتغير من طرف البنك، على أن يكون الإيداع لمدة أقصاها 3 أشهر والمبلغ الأدنى للإيداع يقدر بـ10000دج، واما بالعملة الصعبة فهي أيضا لا تقل مدتها عن 3 أشهر وحدد المبلغ الأدنى للإيداع 762024 أورو.

3. **دفتر التوفير (Livret épargne):** ويتم فتح هذا النوع من الحساب لفئة الأشخاص الراغبين في ادخار فوائض أموالهم عن حاجتهم ، وهذه الخدمة تتيح للعميل القيام بعملية سحب ودفع وتحويل سواء في نفس الوكالة او الوكالات التابعة لها، وذلك مقابل سعر فائدة يحدده البنك أو بدون فائدة وذلك تبعاً لرغبة العميل المدخر. (الملحق رقم 01)

4. **دفتر توفير الأشبال (Livret épargne Junior):** دفتر توفير الأشبال مخصص لمساعدة أبناء المدخرين وذلك لتدريبهم على الادخار في بداية حياتهم الادخارية، يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين، وتكون الدفعة الأولى بقيمة 500 دج وذلك إما في شكل نقدي أو على شكل تحويلات تلقائية منتظمة. (الملحق رقم 02)

5. **حسابات بالعملة الصعبة (Les Comptes Devises):** من خلال هذا الحساب يسمح البنك للمدخرين بتحويل نقودهم المدخرة إلى العملة الصعبة في وقت الحاجة وذلك مقابل عائد محدد من طرف البنك.

6. **أذونات الصندوق (Les Bons de Caisse):** وهو عبارة عن قسيمة يمنحها البنك للعميل عند إيداعه للمبلغ الذي يجب أن لا يقل عن 10000 دج والمحدد بها قيمة المبلغ واسم البنك المودع واسم الشخص المودع مع تاريخ الاستحقاق، ويمكن أن يكون الأذن باسم المكتتب أو لحامله، موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وإذا كان المبلغ كبيراً جداً تتضاعف هذه الوديعة إلى مجموعة من الاذونات وتقدم عليها فائدة حسب قيمة المبلغ المودع. (الملحق رقم 03)

المطلب الثاني: الخدمات الحديثة التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

تكمّن مختلف الخدمات المصرفية الحديثة التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة، وتتمثل في:

1. **بطاقة بدر ما بين البنوك (Carte Inter Bancaire) CIB:** هي عبارة عن بطاقة وطنية ممنغطة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من أموالهم المدخرة عبر الصراف الآلي التابع للبنك أو بعض الصرافات الآلية التابعة للبنوك التي تم اتفاق معها على إصدار هذه البطاقة ، وكما تشرف عليها شركة النقد الآلي SATIM ومختلف العلاقات التلقائية فيما بين البنوك، حيث أنها صالحة فقط في الجزائر على الشبكة ما بين البنوك.

والبطاقة الذهبية (CIB GOLD): هي متاحة للعملاء باستخدام معايير المنصوص عليه، بالإضافة إلى عملية الدفع و السحب نقدي، وتقدم هذه البطاقة وظائف إضافية منها : إزالة السقف وزيادة الدفع. (الملحق رقم 04)

2. **إرسال الشيكات عبر الصورة (Scanner Des Chèques):** وهي تساهم في تحصيل شيكات العملاء لمدة 48 ساعة على العكس ما كانت عليه في السابق حيث تقدر بـ15 يوم، وبالتالي وفرت هذه الخدمة متاعب كبيرة على العملاء حيث تمكنهم هذه الخدمة من الحصول على أموالهم في وقت الحاجة إليها.

3. بدر اتصالات (Badr Ettisalat) : هي عبارة عن خدمة متاحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح عملائه لتلبية كافة انشغالاتهم ، وذلك بوضع تحت تصرفهم مركزه لاتصال من خلال الرقم التالي: 021428428 لتوفير لهم المعلومات اللازمة عن رصيد حساباتهم في وقت الحاجة إليها مع توفر عناء الذهاب لمقر البنك.(الملحق رقم 05)

4. بطاقة التوفير بدر (Tawfir): وهي بطاقة يتم على إثرها تحويل الأموال للعملاء من حسابهم الجاري لدفتر الاحتياط والادخار من خلال الموزعات النقدية الآلية دون تكبد عناء ذهاب إلى مقر البنك، حيث يشترط على أصحاب هذا النوع من البطاقات حيازتهم على دفتر الادخار على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكما يتم على مستوى هذه البطاقة القيام بالعمليتين التاليتين:

✓ عمليات التحويلات: ونقصد بها نقل الأموال من حسابهم البنكي نحو حسابهم التوفيري عبر الشبايبك الآلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية- بدر-وكالة بسكرة.

✓ عمليات السحب: وتتم على مستوى الشبايبك الآلية لشبكة الخدمات المصرفية الإلكترونية لبنك البدر وما بين البنوك. (الملحق رقم 06)

5. البدر نت (Badr Net): هي عبارة عن خدمة مقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر موقع البنك على الانترنت البوابة الإلكترونية المصرفية المتاحة للعملاء عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في المنزل.(الملحق رقم 07)

6. الجزائر استثمار: هي شركة مساهمة ذات رأس مال استثماري مقدر بـ 1000000000 دج تعود ملكيته لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - بنسبة 70% و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بنسبة 30%،

▪ طرق التدخل:

- في مرحلة التأسيس (رأس المال الاستثماري).

- تطوير أو إعادة هيكلة رأس المال.

- انتقال رأس المال.

▪ معايير اختيار المشاريع الاستثمارية:

- طبيعة المشروع (التقنية ، الفنية ...)

- نوعية خطة العمل (الربحية المالية والاقتصادية في المدى المتوسط).

- المهارات والكفاءات التقنية والإدارية للمقاولين.

- المساهمة في استحداث مناصب شغل و أهمية المشروع بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

■ قواعد عقد الاشتراك:

- يحدد القانون لشركة رأس المال الاستثماري أقصى نسبة مشاركة ب 49 % في رأسمال الشركة.
- حدد المبلغ الأقصى للمشاركة بـ 50 مليون دج.
- مدة المشاركة 5 سنوات.

■ الشركات المؤهلة:

وتتدخل شركة الجزائر استثمار فيما يخص كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاضعة للقانون الجزائري بالقطاع العام و الخاص و التي تنشط في إنتاج السلع والخدمات، كما يمكن للمقاولين الشباب أن يستعينوا بشركة الجزائر استثمار للمساهمة في رأس مال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من خلال التقرب من وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية الكائنة بمقر إقامتهم.

■ شروط الإخراج:

بشكل عام يتم خروج رأس مال الشركة الممولة بواسطة الطرق التالية: إعادة شراء من قبل المساهم المقاول لمساهمة شركة رأس المال الاستثماري و التنازل (بالتراضي) عن أغلبية رأس المال الاستثماري لمعامل صناعي (من القطاع) أو لصندوق استثمار و التنازل عن حصة من رأس المال عن طريق اللجوء إلى البورصة.

■ مجالات العمل:

كلفت شركة الجزائر استثمار بالتصرف نيابة عن وزارة المالية لحساب صناديق الولايات التالية: عين الدفلة الجزائر العاصمة، المدينة ، قالمة، قسنطينة، عنابة، خنشلة، سوق أهراس، تبسة، عين تيموشنت، غليزان، تلمسان، بسكرة، ورقلة، تمنراست واليزي.

■ الاتصال:

لمزيد من المعلومات يجب التقدم إلى:

- وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - القريبة من أماكن إقامتهم.

وكالات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط القريبة من أماكن إقامتهم. (الملحق رقم 08)

المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

1- **قرض التحدي (Credit Ettahadi):** وهو نوع جديد من القروض ظهر قبل عامين يمنح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويصنف حسب المدة إلى صنفين:

❖ متوسط الأجل: ويكون من سنة إلى 7 سنوات واغلب العملاء يميلون إلى هذا النوع من القروض باعتبار انه ليس به سعر فائدة، وفي حالة عدم سداد قيمة هذا القرض تقوم الدولة بتغطيته بصفة انه مدعم من قبلها (الخزينة العمومية).

❖ طويل الأجل: ويكون من 8 سنوات إلى 15 سنة وله نفس خصائص قرض التحدي متوسط الأجل.

✓ مكونات ملف قرض التحدي:

- تحديد قيمة القرض.
 - تحديد نوعية ملكية الأراضي التي قد تكون محل الرهن، حيث انه إذا كانت مساحة الأراضي اقل من 10 هكتار ففي هذه الحالة يساهم البنك بنسبة 90 % و 10% من قبل الفلاح ويتم اتخاذ قرار منح قرض التحدي من قبل المديرية الجهوية لوكالة بسكرة، ولكن في حالة أن مساحة الأراضي تفوق 10 هكتارات فعلى البنك أن يساهم بـ 80% و 20% من قبل الفلاح ويتم اتخاذ قرار منح قرض التحدي في هذه الحالة من قبل المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة بعد إرسال ملفه.
 - عند منح إعانة من قبل يجب إحضار وثيقة تثبت ذلك.
 - ملف مصادق عليه: عقد ملكية الأرض- فاتورة احتياجات التي سيتم استخدامها.
 - إحضار رخصة البناء في حالة أنه سيتم إنجاز مشروع على سبيل المثال: تربية الدواجن....
 - إحضار رخصة من الري.
 - إحضار ثلاث نسخ من هذا الملف.
 - يتيح البنك للفلاح الذي يملك ارضين غير انه يريد العمل بإحدى الأراضي ولكنها غير تابعة لمنطقة التي ينشط بها البنك.
 - إحضار دفتر الشروط الذي يحتوي على البنود التالية:
 - الهدف: من خلال هذا البند أو المادة يجب على العميل أن يظهر غرض من الحصول على هذا القرض (الغاية التي سيحققها العميل من استخدامه لهذا القرض).
 - حقوق المستثمر الفلاحي: من بين هذه الحقوق هو الحصول على مبلغ المالي.
 - الوقاية من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.
 - قوائم الأراضي السطحية والفلاحية.
 - التزامات المستثمر الفلاحي.
 - رخصة السياقة والبطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها.
 - رقم الهاتف.
- كما تجدر الإشارة أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة تابعة له المناطق التالية: القنطرة، الحاجب، طولقة، جمورة، الوطاية، الواد، بسكرة.
- ومن بين امتيازات هذا القرض أنه مدعم من قبل الدولة ولا يتم سداد أو تسديد سعر الفائدة إلا بعد مرور 6 سنوات بنسبة 1%، ولكن عند سنة 8 و 9 تزيد نسبة الفائدة بنسبة 2% على ما كانت عليه في السنة 6.

2- القرض الرفيق (Credit Rfig): وينقسم إلى:

- **القرض الرفيق العادي:** في ظل سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، تم إطلاق صيغة "القرض الرفيق" الذي تم تطبيقه في سنة 2008، وقرض الرفيق هو عبارة قرض مقدم من أجل تمويل حاجات موسمية قصيرة الأجل بهدف دعم و تشجيع الإقبال على الاستثمار في المجال الفلاحي وتسمح هذه الصيغة من القروض للفلاحين باقتناء مختلف الوسائل و الإمكانيات التي تساعدهم على ممارسة نشاطهم الفلاحي في أحسن الظروف ويتم تسديد مبلغ هذا القرض بعد مدة سنة واحدة قابلة للتديد بستة أشهر في الحالة القصوى، وهذا القرض لا يحمل سعر فائدة ومن مميزاته أنه يقدم لفئة الفلاحين فقط.
- **القرض الرفيق غير العادي:** هو عبارة عن مبلغ مالي مقدم من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة لتمويل حاجات التصدير مثل: تصدير التمور، البذور... الخ، ويكون تاريخ استحقاقه قصير الأجل وأيضاً لا يحمل سعر فائدة.

✓ مكونات ملف القرض الرفيق "العادي والغير عادي":

- طلب قرض.
- بطاقة فلاح أو صياد ممنوحة من طرف الغرفة الوطنية للزراعة.
- الوضعية الضريبية والشبه الضريبية.
- الفواتير الشكلية.
- مخطط التصنيع المقيم.
- التكلفة الخزينة التقديرية للشركة.
- تصريح بعدم الديون الممنوحة من CNMA أو بنك آخر.¹

3- القرض الفدرالي (Credit Federative): القرض الفدرالي هو قرض موجه للمستثمرين المتكاملين

كالشركات الاقتصادية والتعاونيات والتجمعات التي تشارك في جميع المجالات الفلاحية والشبه فلاحية، مدته من ستة أشهر إلى 24 شهر، حيث تساعد هذه القروض على التسيير المالي لحاجات الشركة حيث تزود الشركة بالسلع الضرورية للفلاحين والضرورية لعملية الإنتاج.

✓ مكونات ملف القرض الفدرالي:

- تحديد مبلغ القرض.
- ضمان يغطي هذا مبلغ القرض.
- ثلاث ميزانيات للسنوات الأخيرة للعمل.
- جدول حسابات النتائج المتوقع.

¹ مقابلة مع: قلاله نجم الدين، مصلحة القروض، ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية، نقود وبنوك، 2014/04/30، الساعة: 11:15.

- إطار المخزون.

- وثيقة توضح الجهة التي سيصدر لها.

- إحضار وثيقة تثبت علاقة متعاملين من الخارج.

فبعد إحضار مختلف الوثائق المكونة للملف وإتمامه، يتم اتخاذ قرار منح القرض الفدرالي أو عدمه من قبل المديرية الجهوية للبنك، ولهذا نجد الموافقة على منح هذا القرض من قبل المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دون إرسال ملف إلى المديرية العامة بالجزائر العاصمة.

4- قروض الاستئجار (Credit Leasing): هو عقد بين البنك المؤجر العميل المستأجر لاستئجار السلع أو

الآلات والمعدات اللازمة للمشروع، لمدة 10 سنوات لآلات الحصاد و5 سنوات للآلات الأخرى، قد يصل

مبلغ الائتمان إلى نسبة 100 % من مجموع مبلغ أو قيمة المشتريات الفلاحية و عموما يستطيع المستثمر

المشاركة في المبلغ الإجمالي بنسبة 20% إلى 30 %، نسبة الفائدة أو عائد البنك محددة بنسبة 9 %، وفي

إطار المشاريع التي تستفيد من الإعانة المالية الحصة الفردية تقدر بـ 10 % من قيمة المشروع، كما أن الحصة

الفردية تتراوح ما بين 20 % إلى 30 % من المبلغ الإجمالي إذا كان المشروع لا يستفيد من القدرات البشرية.

✓ مكونات ملف قرض الاستئجار:

- طلب كراء للعتاد أو الآلات مملوء من طرف العميل.

- شهادة ميلاد أصلية.

- شهادة إقامة.

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

- تصريح بعدم الإخضاع للضريبة ممنوح من طرف CNMA.

- بطاقة فلاح.

- الفاتورة الشكلية.

- ملف تقني للاستغلال.

- مخطط المشروع الممول.

- تصريح من طرف الهيئات المختصة.¹

¹ مقابلة مع: سيدهم سارة ميرة، مكلفة بالدراسات في مصلحة القروض، ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية، نقود وبنوك، 2014/04/14، الساعة: 10:30.

5- القروض المقدمة بالتعاون مع ANSEG و CNAC:

كما يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتعاون مع ANSEG و CNAC قروضا للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة بالنسبة لـ ANSEG و ما بين 30 إلى 50 سنة بالنسبة لمؤسسة CNAC وتعمل هذه المؤسسات على إدماج الشباب المستثمر أو من أجل المستثمرين الشباب البطالين بحيث يقوم العميل طالب القرض بوضع طلب القرض في إحدى المؤسستين CNAC أو ANSEG.

✓ أهم ما يميز هذا النوع من القروض:

- قيمة القرض البنكي 70 % من المبلغ الإجمالي للمشروع.
- مدة القرض: 8 سنوات بحيث لا يتجاوز دفع أول قسط 3 سنوات.
- فترة معالجة الملفات شهرين.
- قيمة القرض الغير جزائي:
- إذا كان المبلغ الإجمالي للقرض اقل أو يساوي 5000000 دج فان قيمة القرض الغير الجزائي تقدر بـ 29 % من القيمة الإجمالية.
- إذا كان المبلغ الإجمالي للقرض أكثر من 5000000 دج و اقل من 10000000 دج فان قيمة القرض الغير جزائي تقدر بـ 28 % من المبلغ الإجمالي.
- قيمة الحد الأدنى المدفوعة من طرف العميل تقدر كما يلي:
- إذا كان المبلغ الإجمالي للمشروع أقل أو يساوي 5000000 دج فيكون الحد الأدنى المدفوع من طرف العميل يقدر بـ 1% من القيمة الإجمالية للمشروع.
- إذا كان المبلغ الإجمالي للمشروع أكثر من 5000000 دج وأقل 10000000 دج فيكون الحد الأدنى المدفوع من طرف العميل يقدر بـ 2% من القيمة الإجمالية للمشروع.
- نسبة الأرباح: المضافة على القرض الاستثماري تقدر من طرف البنك للشباب المستثمر ما بين 60 إلى 95 % حسب النشاط أو منطقة المشروع.

✓ شروط القبول:

- أن يكون العمر بين 19 و 35 سنة بالنسبة لـ ANSEG و ما بين 30 إلى 50 سنة بالنسبة لمؤسسة CNAC.
- المساهمة في صندوق ضمان لضمان مخاطر الائتمان.
- توظيف الأموال في شكل أسهم.
- أن يكون طالب القرض متحصل على مؤهل مهني.
- في الوقت الذي يضع فيه طلب المساعدة يجب أن لا يشغل أي وظيفة.

✓ مكونات الملف:

- طلب خطي للتمويل موجه إلى البنك.
 - شهادة ميلاد أصلية رقم 12.
 - شهادة مؤهل عملي أو مهني أو حرفي.
 - نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية.
 - نسخة من الدراسات التقنية والاقتصادية مرفق بالفواتير الشكلية (عتاد، أجهزة مادة أولية، مشتريات) وبيان تقديري للأشغال الجارية والأشغال المنجزة.
 - شهادة قابلية تمويل أو مطابقة تمويل مقدمة من طرف GSV F.
 - بيان تأمين للعتاد والآلات المحصل عليها لمدة سنة.
 - نسخة من بطاقة الضرائب أو شهادة الوجود.
 - نسخة من عقد الكراء لمدة أديها سنتين قابلة للتجديد.
 - نسخة من تصريح عدم الانخراط لصندوق الضمان الاجتماعي CNAS والصندوق الوطني للتجار .Casnos
 - نسخة من السجل التجاري أو وثائق أخرى للتسجيل (بطاقة فلاح أو حرفي...).
 - الزيارات القبلية لموقع المشروع من طرف مؤسسة L'angem ومرفقة بإمضاء من طرف المستثمر باستثناء المشاريع الغير تابعة للوكالة L'angem.
 - نسخة عن تصريح إدماج الأموال (المال الخاص بالمشروع).
- بعد تقديم طالب القرض مكونات الملف السالفة الذكر فيتم اجتماع كل أعضاء البنوك مع صاحب المشروع مع مسؤولي كل من إحدى مسؤولي المؤسسات ANSEG، CNAC ومسؤولي بعض الهيآت كالضرائب... الخ ليتم مناقشة الهدف من القرض وكذلك مناقشة المشروع ومدى قدرة العميل وصدقه في أداء المشروع ومدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ثم تتجمع اللجنة لاتخاذ قرار منح الموافقة أو رفض الإقراض بحيث يأخذ كل بنك المشاريع التي هو مسؤول على تمويلها في البلاد ثم يتم اتخاذ القرار. (الملحق رقم 09)

المبحث الثالث: دراسة حالة قروض ممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر - وكالة بسكرة
بعد تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإبراز العمليات التي يقوم بها من خلال الخدمات التي يقدمها وكذا أنواع القروض، ارتأينا في هذا المبحث إعطاء دراسة تطبيقية من خلال مقارنة بين قرض ممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر - وكالة بسكرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب CNAC، قرض ممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر - وكالة بسكرة و المتمثل في قرض التحدي و ذلك بعد التطرق إلى المعطيات التي تخص كل قرض على حدا.

المطلب الأول: دراسة حالة قرض ممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر - وكالة بسكرة والمدعم في إطار دعم وتشغيل الشباب CNAC
الفرع الأول: تقديم القرض

تقدم السيد "ق.ر" بطلب منح ائتمان من قبل البنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر - وكالة بسكرة بهدف إنجاز مشروع لإنتاج عجينة التمر ضمن الإطار المدعم في إطار دعم وتشغيل الشباب CNAC ، وعند استلام البنك ملف العميل "ق.ر" قام بتوجيهه للجهة المختصة لدراسة هذا المشروع من كافة الجوانب من هدفه ومدة إنجاز هذا المشروع ومتى سيتم سداد هذا الائتمان بالإضافة إلى الضمانات التي سوف يقدمها العميل "ق.ر" للبنك، ففي هذه الحالة تمت الموافقة المبدئية على منح القرض، ومن بعد هذه المرحلة يقوم البنك بإرسال لجنة مختصة تقوم بمعاينة الأرض التي سيقوم باستئجارها والتي على إثرها يتم إقامة هذا النشاط (إنتاج عجينة التمر) وتتم هذه العملية لكي يتأكد البنك من صحة تلك المعلومات الموجودة في ملف طلب القرض الذي قدمه العميل "ق.ر"، وبما أن الأرض محل المعاينة تقع في اورلال (طولقة) بسكرة مما تسمح على تحقيق ربح سبه مؤكد لارتباطها بعوامل طبيعية، فبعد إتمام العمليتين على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم اتخاذ قرار منح هذا السيد "ق.ر" الائتمان مع تسديد قيمته على ثمانية سنوات.

جدول رقم (02): معلومات مبدئية حول القرض المدعم بـ CNAC الذي تم منحه

نوع القرض	المبلغ	مدة الصلاحية	تاريخ حد الاستغلال	تاريخ استهلاك الدين	تأخر جزئي	تأخر كلي	المعدل أو الهامش	معدل لجنة الالتزام
قرض طويل الأجل CNAC	4.149.600,00	/	12 شهر	60 شهر	/	36 شهر	/	معدل الفائدة 95 %

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – البدر - وكالة بسكرة

ولكي يتم منح هذا الائتمان، يجب توفر الشروط التالية:

← **الاحتياطات الحاضرة:** تتمثل في:

- ✓ تعهد والتزام برهن العتاد أو المعدات المكتسبة عند الحصول عليها.
- ✓ الحصول على مساهمة من طرف CNAC بنسبة 28 % أي مبلغ مالي يقدر بـ 1.659.840.00 د.ج.
- ✓ الحصول على مساهمة شخصية بنسبة 2 % أي مبلغ 118.560,00 د.ج.
- ✓ الحصول على مساهمة من قبل البنك تقدر بنسبة 70 % أي مبلغ مالي يقدر بـ 4.149.600.00 د.ج.
- ✓ الأمر بالسحب (عند الحصول أو إعطاء الشيك الأول).
- ✓ التعهد بقيام التأمين لتعدد المخاطر أي التزام موثق بالاشتراك في DPAMR.
- ✓ اتفاقية بمبلغ القرض.
- ✓ إمضاء ومصادقة على بعض الكمبيالات.
- ✓ شهادة الانخراط في صندوق ضمان القروض أي العضوية في FCMG.
- ✓ الحيازة على بطاقة الفلاح أو إثبات مؤقت صادر عن غرفة الفلاحة.
- ✓ شهادة الحيازة عن عقد ملكية أو كراء للأرض محل الرهن.
- بعض التسهيلات التي يتم الحصول عليها تكمن في:
- ✓ يتم منح قرض من قبل CNAC بدون فائدة مع بعض الإعانات من صندوق هذه الوكالة.
- ✓ قرض بنكي يفرض عليه سعر فائدة يقدر بـ 5.25 %.
- ✓ منح بعض الامتيازات ضريبية وشبه ضريبية وبعض الإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية الأخرى.

← **الضمانات غير الحاضرة:** تتمثل في:

- ✓ اكتتاب التأمين الشامل متعدد الأخطار.
- ✓ انخراط في صندوق الضمان الفلاحي FGA .

← **الاحتياطات غير الحاضرة:** لا توجد

← **ملاحظة:**

- ✓ يتم تسديد هذا القرض عن طريق الشيك والذي يحمل اسم المورد.
- ✓ يجب إتباع القوانين المنصوص بها.

الفرع الثاني: دراسة مالية للمشروع الاستثماري الممول من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

1. الهيكل الاستثماري للمشروع: ولتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الهيكل الاستثماري للمشروع المدعم بـ CNAC

العنوان	التكاليف دج	التكاليف الكلية دج
التكاليف الأولية	123.000	123.000
معدات الإنتاج	5.765.000	5.765.000
معدات مكتب		
أدوات		
التخطيط		
حقوق الجمارك & الضرائب		
تكاليف التركيب		
رأس المال	40.000	40.000
المجموع	5.805.000	5.928.000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أنه: تم تقدير التكاليف المبدئية والأولية لإنجاز مشروع إنتاج عجينة التمر بمبلغ مالي قدر بـ 123.000 دج، وفيما تتمثل قيمة معدات الإنتاج بمبلغ قدر بـ 5.765.000 دج، في حين أن مبلغ رأس المال قدر بـ 40.000 دج، وعليه فإن المجموع قدر بمبلغ 5.805.000 دج.

2. الهيكل المالي للمشروع: ولتوضيح ذلك ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الهيكل المالي للمشروع المدعم بـ CNAC

العنوان	معدل الاشتراك	المبلغ
المساهمة الشخصية	2%	118 560
النقود		118 560
طبيعة		
P.N.R CNAC	28%	1.659.480
القرض البنكي	70%	4.149.600
المبلغ الإجمالي	100%	5.928.000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

من خلال الجدول رقم (04) نوضح: الدراسة المالية للمشروع وإبراز مدى مساهمة كل جهة من أجل إنجاز المشروع إنتاج عجينة التمر، حيث تم تقدير نسبة مساهمة صاحب المشروع بـ 2% أي ما يعادل مبلغ مالي قدره 118.560 دج من القيمة الإجمالية، أما نسبة مساهمة البنك الفلاحة والتنمية الريفية قدرت بـ 70 % حيث تمثل الحصة الأكبر من قيمة القرض البنكي الذي قدر بـ 4.149.600 دج، أما فيما يتعلق بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قدرت نسبة مساهمتها بـ 28 % أي مقابل مبلغ قيمته 1.659.480 دج.

ملاحظة: عادة ما تكون مساهمة البنك ثابتة تقدر بـ 70% ومساهمة وكالات دعم وتشغيل الشباب تقدر بـ 29% من المبلغ الإجمالي للقرض و 1% مساهمة شخصية، ولكن في هذه الحالة فان مساهمة CNAC تقدر بـ 28 % و المساهمة الشخصية قدرت بـ 2% وتبقى مساهمة البنك ثابتة 70% وهذا نتيجة لان المبلغ الإجمالي للقرض يفوق 350 مليون دج.

بعد ما تتم الموافقة من قبل اللجنة المختصة بدراسة ملفات طلب القروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر وكالة بسكرة باتخاذ قرارها بمنح العميل "ق.ر" القرض البنكي، كما تم تحديد معدل الفائدة على هذا القرض البنكي 5.25 % ولمدة ثمانية سنوات، ومن أجل توضيح طريقة استغلال هذا القرض البنكي يقوم البنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة تحت إشراف اللجنة المختصة بهذه الدراسة.

3. الميزانية التقديرية لمدة 5 سنوات: ولكي يتم إنجاز مشروع لإنتاج عجينة التمر يجب أولاً إعداد الميزانية الافتتاحية له انطلاقاً من المعلومات المذكورة أعلاه، والتي يمكننا تمثيلها بالجدول الآتي:

الجدول رقم (05): الميزانية التقديرية لمدة 5 سنوات

الأصول	السنة الأولى		السنة الثانية	
	الخام	استهلاك الدين	الصافي	الخالص
2. الاستثمار				
التكاليف الأولية	123.000	24.600	98.400	123.000
معدات إنتاج/التخطيط	5.765.000	1.153.000	4.612.000	5.765.000
3. المخزون				
4. المستحقات	1.389.653		1.389.653	1.988.167
النتيجة				
المبلغ الإجمالي	7.277.653	1.177.600	6.100.053	7.876.167
				2.355.200
				5.520.967

الخصوم		الاصافي		الاصافي	
1. رأس المال	118.560	118.560	118.560	118.560	
5. الديون		141.633			
ديون الاستثمار					
قروض بنكية	4.149.600	3.319.680	4.149.600	3.319.680	
قروض CNAC	1.659.840	1.659.840	1.659.840	1.659.840	
ديون المخزون	30.420	30.420	30.420	30.420	
Cpte					
الديون المالية					
النتيجة	141.633	250.833	141.633	250.833	
المبلغ الإجمالي	6.100.053	5.520.967	6.100.053	5.520.967	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة.

ولتوضيح أكثر يرجع (للملحق رقم 10).

المطلب الثاني: حالة قرض التحدي ممول من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة

يعتبر هذا النوع من القروض الجديدة التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر - وكالة بسكرة، حيث ظهر قبل عامين، وهذا على ما يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر - وكالة بسكرة يقدم خدمات جديدة لفائدة عملائه.

❖ تقديم القرض

تقدم السيد "م.م" بطلب منح قرض من قبل البنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة بهدف إنجاز مشروع لتربية البقر عن طريق قرض التحدي متوسط الأجل لمدة سبع سنوات، وعند استلام البنك ملف العميل "م.م" قام بتوجيهه للجهة المختصة لدراسة هذا المشروع من كافة الجوانب من هدفه ومدة إنجاز هذا المشروع ومتى سيتم سداد هذا القرض بالإضافة إلى الضمانات التي سوف يقدمها العميل "م.م" للبنك، ففي هذه الحالة تمت الموافقة المبدئية على منح القرض، ومن بعد هذه المرحلة يقوم البنك بإرسال لجنة مختصة تقوم بمعاينة الأرض المرهونة المستثمرة والتي على إثرها يتم إقامة هذا النشاط تربية البقر وتتم هذه العملية لكي يتأكد البنك من صحة تلك المعلومات الموجودة في ملف طلب القرض الذي قدمه العميل "م.م"، وبما أن الأرض محل المعاينة تقع في منطقة فلاحية جنان الطرفة بالحاجب في بسكرة مما تسمح على تحقيق ربح شبه مؤكد لارتباطها بعوامل طبيعية، فبعد إتمام العمليتين على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم اتخاذ قرار منح هذا السيد "م.م" بالقرض مع تسديد قيمته على سبعة السنوات.

جدول رقم (06): معلومات مبدئية حول القرض التحدي الذي تم منحه

نوع القرض	المبلغ	مدة الصلاحية	تاريخ حد الاستغلال	تاريخ استهلاك الدين	تأخر جزئي	تأخر كلي	المعدل أو الهامش	معدل لجنة الالتزام
قرض متوسط الأجل (التحدي)	1733.400,00	/	12 شهر	60 شهر	24 شهر	/	/	/

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-البدر- وكالة بسكرة.

ولكي يتم منح هذا الائتمان، يجب توفر الشروط التالية:

◀ الضمانات الحاضرة: تتمثل في رهن الأرض المستثمرة.

◀ الاحتياطات الحاضرة:

✓ اتفاقية القرض.

✓ تعهد والتزام بتحرير عقد التأمين الشامل لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة.

✓ الإمضاء والمصادقة على مجموعة من الكمبيالات.

✓ دفع مساهمة شخصية تقدر بـ 192.600.00 دج.

◀ الضمانات غير الحاضرة: تتمثل في:

✓ اكتتاب التأمين الشامل متعدد الأخطار.

✓ انخراط في صندوق الضمان الفلاحي FGA .

◀ الاحتياطات غير الحاضرة: لا توجد.

◀ ملاحظة:

✓ يتم تسديد هذا القرض عن طريق الشيك والذي يحمل اسم المورد.

✓ يجب إتباع القوانين المنصوص بها. (الملحق 11)

ففي حالة عدم تسديد العميل للقيمة الاجمالية للقرض الذي تم منحه، ومع تجاوزه لفترة السماح له بالسداد فإن البنك يرسل إليه ثلاث إنذارات متتالية بعد الاتصال به هاتفياً، وعندما لا يستجيب العميل فيقدم البنك مختلف الوثائق المتعلقة به في صورة ورقة تجارية " سند لأمر " إلى محامي البنك لإتخاذ الاجراءات اللازمة قضائياً مع أخذ ما تم رهنه لدى البنك. (الملحق رقم 12)

في حالة وفاة العميل يقوم البنك بالاتصال مع ورثة العميل وعندما لا يوافقون على سداد القيمة الاجمالية للقرض ففي هذه الحالة يتم أخذ كذلك جميع ما تم رهنه من قبل العميل في شكل ضمانات لصالح البنك، و البنك يقوم

بتغطية عجزه في الميزانية نتيجة لعدم سداد العميل لمبلغ القرض من خلال مختلف الخدمات والمنتجات التي يقوم بها البنك لصالح عملائه التي تم ذكرها سابقا، وفي حالة أن العميل مدعم من قبل الدولة أي الشركة الوطنية لتشغيل و دعم الشباب فيتم تسديد قيمة قرضه من طرف الخزينة العمومية باعتباره مدعم من طرف الدولة.

المطلب الثالث: تقييم السياسة الائتمانية المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة
من خلال قيامنا بدراسات الحالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - وكالة بسكرة، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية حول السياسة الائتمانية المتبعة في هذا البنك:

- ❖ يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدور ايجابي في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ❖ يلجأ العملاء بشكل كبير إلى قروض التحدي وذلك لأنها لا تحتوي على نسب فائدة ولأن متوسطة الأجل ومبالغها لا تعد ضخمة أي في متناول دخلهم وتناسب طلباتهم ورغباتهم.
- ❖ كلا القروض سالفة الذكر (قرض التحدي، المدعم من طرف CNAC) مدعمة من طرف الدولة أي لا تحتوي على سعر فائدة وبالتالي فان الدولة هي التي تقوم بتسديد هذه النسب.
- ❖ السياسة الردعية المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تعد غير مجدية أو غير كافية في الحد من المخاطر الائتمانية من خلال الضمانات المقدمة والتأمينات الممنوحة لأن هناك من العملاء من لا يستطيع أو يريد سداد قيمة القرض، وبالتالي فان البنك يعتمد بالدرجة الأولى على سمعة العميل طالب القرض.
- ❖ ويعاب على هذه السياسة الائتمانية ما يلي:
 - عدم استعمال المعايير اللازمة والكافية لدراسة ملفات القروض المقدمة للبنك.
 - عدم توفر نظام كفاء وفعال في البنك.
 - بالرغم من الوفورات المالية التي يحتويها البنك إلا أنه يتماطل في منحه التمويل اللازم للشباب رغم تحصله على الموافقة على التمويل هذا ما يؤدي إلى نفور العملاء خاصة الشباب منها.
 - ندرة استعمال الضمانات العقارية في البنك إلا أنه في السنوات الأخيرة هناك ارتفاع طفيف في استعمالها.
- ❖ ولكي تكون هذه السياسة الائتمانية المتبعة من طرف البنك ناجحة أكثر يجب على إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية إتباع ما يلي:
 - ❖ يجب التأكد من تامين الفلاحين لمحاصيلهم الفلاحية لدي المؤسسات المختصة للتأمين.
 - ❖ يجب تحديد قيمة القروض علي أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج و طبقات المقترضين و هذا التنظيم يحتاج إلي تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة علي القيام بهذه المهام بكفاءة و خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.
 - ❖ يجب أن لا تتوقف وظيفة البنك فقط علي منح القروض و إنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من اجلها هذه القروض.
 - ❖ يجب أن تكون أقساط الدفع لقيم القروض في مواعيد استلام الدخل للعملاء وذلك تسهيلا لهم للدفع.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - البدر - والتي كانت على مستوى وكالة بسكرة، وذلك من خلال تقديم عام وشامل وموجز للبنك من نشأته وتعريفه وهيكله التنظيمي واهم مهامه المتمثلة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها، من أجل دفع عجلة التنمية.

وقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالمعلومات بأهم الخدمات التقليدية والحديثة التي يقدمها البنك ويضعها في متناول زبائنه فهناك التقليدية وأبرزها الحساب الجاري والإيداعات ودفتر التوفي ودفتر توفير الأشبال و ادونات الصندوق...، وأخرى حديثة يقدمها البنك لتسهيل المتاعب لعملائه وهي بطاقة بدر ما بين البنوك، بدر نت، بدر للاتصال، بطاقة توفير ، الجزائر استثمار...، وأيضا حاولنا الإلمام بشكل موجز على أنواع القروض التي يمنحها والمتمثلة في قرض التحدي وهو نوع جديد من القروض ظهر قبل عامين يمنح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويصنف حسب المدة إلى متوسط وطويل الأجل، وقرض الرفيق العادي هو عبارة قرض مقدم من أجل تمويل حاجات موسمية قصيرة الأجل بهدف دعم و تشجيع الإقبال على الاستثمار في المجال الفلاحي، والرفيق غير العادي هو عبارة عن مبلغ مالي مقدم من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة لتمويل حاجات التصدير وهما من دون سعر فائدة، والقرض الفدرالي الموجه للمستثمرين المتكاملين كالشركات الاقتصادية والتعاونيات والتجمعات التي تشارك في جميع المجالات الفلاحية والشبه فلاحية، وقرروض الاستئجار وهو عقد بين البنك المؤجر العميل المستأجر لاستئجار السلع أو الآلات والمعدات اللازمة للمشروع.

كما تم إدراج دراستين لنوعين من القروض وهما قرض مدعم من طرف مؤسسة CNAC وقرض التحدي الذي هو نوع حديث من أنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى وكالة بسكرة، فقمنا بدراسة كل ملف على حدا وتم تقييم السياسة الائتمانية المتبعة على مستوى البنك من خلال إبراز أهم الملاحظات والاستنتاجات من كلا الدراستين السابقتين.

يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر الإشباع للحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن على الجانب الآخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إن لم يحسن استخدامه وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد، وفي حالة الإفراط يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

تعتبر المشروعات الاستثمارية من الوسائل والطرق الأكثر شيوعاً في سبيل تحقيق أهداف التنمية، ولذا نعقد عليها كل الآمال ونرصد لها المخصصات والميزانيات الضخمة، التي تتولى البنوك جمعها في أغلب الأحيان خاصة في إطار اقتصاديات الاستدانة، وباعتبار أن هذه المشروعات الاستثمارية تتعلق بالمستقبل الذي ينطوي على مجموعة من الأخطار يصعب التكهن بحدوثها، والتي قد ينجر عنها عدم قدرة المشروع على بلوغ الأهداف المسطرة له، الأمر الذي يلقي بضلاله على البنك الممول ويجعله عرضة لاهتزاز موقفه المالي وصورته أمام المودعين، بالتالي كان من الضروري القيام بمجموعة من الدراسات والقياسات الفنية، التي تتفاوت حسب طبيعة المشروع المدروس وكذا حسب الظروف المتوقعة للمستقبل، كما أن اعتمادها من طرف البنوك عند دراسة ملفات الاستثمار يخضع بدوره إلى طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة.

وعلى هذا الأساس فقد اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية -البدري- وكالة بسكرة وذلك من أجل إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري.

◆ النتائج:

✓ النتائج النظرية:

1. الفرضية الأولى صحيحة، حيث يعتبر الائتمان المصرفي المورد الأساس الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته، إذ يمثل الجانب الأكبر من استخداماته، وهو عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ويمنح نقداً ويعتمد على عدة عناصر منها الثقة والمدة.
2. الفرضية الثانية صحيحة، حيث تواجه البنوك العديد من المخاطر أثناء تأديتها لنشاطها، منها ما يرتبط بالبنك الممول الذي لا يحسن تسيير موارده التي لا تراعي التوافق الزمني بين تواريخ استحقاق الائتمان والودائع ما يوقعه في مشاكل، ومنها ما يرتبط بالظروف العامة المحيطة من تقلبات في معدلات الفائدة أو من تغيرات في أسعار الصرف، وأخرى ترتبط بالعميل طالب القرض والتي تنتج إما لسوء نية العميل وعدم نزاهته في التعامل أو لمعاناته لظروف أو مصاعب مالية خلال فترة اقتراضه من البنك رغم نيته السليمة في إعادة أموال البنك.
3. الفرضية الثالثة صحيحة، لا يعتبر إنشاء المشروع الاستثماري أو تطبيق فكرة المشروع هدفاً في حد ذاته، وإنما يعد وسيلة تستهدف تحقيق مجموعة مترابطة من الأهداف والمنافع ترتبط بأهداف ومصالح الأطراف المعنية بالمشروع، ويعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات المادية،

البشرية والمالية مما يستلزم ضرورة التصرف الجيد مع ظروف واتجاهات البيئة التي يعمل فيها تحتاج المشاريع الاستثمارية للأموال باستمرار للإنفاق على النشاطات المختلفة، و بالتالي تلجأ المؤسسات إلى التمويل المصرفي لما له من أهمية في تنميتها و تطويرها.

4. الفرضية الرابعة صحيحة، تعد السياسة الائتمانية مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية، وكل بنك سياسة ائتمانية محددة يعتمدها للتحكم في العملية الائتمانية.

✓ النتائج التطبيقية:

1. تستلزم عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الفعالة توافر بنك للمعلومات والمعطيات حول كافة قطاعات النشاط داخل الاقتصاد الوطني.
2. تعتبر الضمانات الحقيقية عنصرا محددًا في قرار منح الائتمان المصرفي من طرف البنوك الجزائرية، الأمر الذي يحول دون تمويل العديد من المشاريع نتيجة غياب هذه الضمانات الحقيقية أو صعوبة تحقيقها في بعض الأحيان.
3. لا تستطيع البنوك بأي شكل من الأشكال القضاء على المخاطر الائتمانية التي تواجهها، وذلك لأنها ملازمة لعملية الإقراض ولكنها تحاول التقليل من حدة هذه المخاطر عن طريق الإجراءات العلاجية لمواجهةها والإجراءات الوقائية تجنبًا لحدوثها.
4. الإجراءات المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمواجهة المخاطر الائتمانية تعتمد على إتباع مبادئ الإقراض الجيد، طلب الضمانات اللازمة، تنويع محفظة القروض، التأمين الشامل، تجزئة السوق التي لم تعطى لها أهمية كبيرة.
5. تتطلب عملية التمويل المصرفي للاستثمارات دراية كاملة بالوضعية المالية للمؤسسة المقترضة خاصة فيما يتعلق بحجم وهيكل التزاماتها.
6. الدولة الجزائرية بذلت جهود معتبرة من أجل تشجيع الاستثمار في جميع القطاعات خاصة القطاعات المنتجة، وهناك العديد من الهيئات التي وضعتها الدولة من أجل التكفل بموضوع الاستثمار وهذا يدل على الأهمية التي تضعها في القطاع الخاص ليكمل القطاع العام ولا يعد منافس له.
7. هناك العديد من المشاكل التي تقف حاجز أمام تطور مجال الاستثمار من بينها مشكل المستثمر في حد ذاته ليس لديه الروح المقاولانية في إنشاء المؤسسات حيث يعد قطاع الخدمات أكبر قطاع يتوجه إليه الشباب مع إهمال قطاع الفلاحة والصناعة أي القطاعات المنتجة والتمركز فقط على القطاع الخدماتي، ويرجع ذلك إلى نقص الوعي لدى الشباب أي أن الروح المقاولانية محدودة جدا، وكذا يجب مراعاة فرص الاستثمار هل

الدولة جديرة بتمويلها، وهناك أيضا الصعوبات البيروقراطية وذلك راجع إلى انفصال الإدارات عن بعضها البعض، وهناك مشكل آخر وهو مشكل التمويل الذي يعد مشكل عويص بالرغم من الوفرة المالية التي تحتويها البنوك إلا أن البنك يتماطل في منحه التمويل اللازم للشباب رغم تحصله على الموافقة لتمويل المشروع، وهناك نقص وعدم تنوع في مجالات الاستثمار في الولاية.

◆ التوصيات:

بعد التطرق إلى نقاط هذه الدراسة بنوع من التفصيل في الجانب النظري، الذي لمسنا من خلاله تجربة البنوك الجزائرية في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية بإتباع سياسة ائتمانية محددة، ثم محاولة إلقاء الضوء على واقع هذه البنوك من خلال دراسة حالة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر - وكالة بسكرة- أين لاحظنا بعض النقائص والمعوقات والتي يمكن محاولة تفاديها أو التقليل منها عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي نوجزها في النقاط التالية:

1. إعطاء أكثر استقلالية للبنوك ورفع الوصاية عليها خاصة فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية الخاصة بكل بنك.
2. العمل على امتلاك القدرات الفنية والتكنولوجية الحديثة التي تمكن من قياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية.
3. صياغة سياسة واضحة من طرف السلطات العليا في البلاد في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بالضمانات الحقيقية التي تشكل في غالب الأحيان عائقا أمام البنوك والمستثمرين نظرا لما يعرفه العقار وكذا المناطق الصناعية في الجزائر من تعقيدات.
4. الاعتماد على الشفافية والإفصاح وضمان انسياب المعلومات المالية حول القطاع المصرفي الجزائري.
5. يجب الاعتماد على مختلف الأساليب والوسائل الأخرى الحديثة لمواجهة المخاطر الائتمانية، وعدم الاكتفاء فقط بعنصر الثقة وعلى سمعة العميل، أو الاعتماد على طلب الضمانات لمواجهة المخاطر وتغطيتها.
6. توعية الشباب المستثمر للتوجه إلى القطاع المنتج بالتوجه إلى القطاع الصناعي والزراعي دون إهمال القطاع الخدماتي.
7. يجب على الجهات المختصة العمل على ترقية الاستثمار من خلال القيام بدورات تكوينية للشباب وإعطائه أفكار أخرى واعدة في مجال الاستثمار، أي مشاريع ذو جدوى اقتصادية قادرة على خلق فرص عمل.
8. يجب خلق مناخ استثماري ملائم أين يتم القيام بالمشروع وتجسيده على أرض الواقع لكي لا يسبب ذلك عزوفا عن الاستثمار.
9. على المستثمرين اقتناص الفرص المجدية للاستثمار بحيث يعود له بالنفع عليه وعلى الاقتصاد الوطني، وان يخرج من إطار المشاريع النمطية بحيث يعتمد على أفكار حديثة وأيضا على آخر الاختراعات والخروج من قطاع الخدمات الذي لا ننكر أهميته.

◆ أفاق الدراسة:

إن الإحاطة بموضوع السياسة الائتمانية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية بكل تفاصيله، يتطلب القيام بدراسة مستفيضة وأبحاث متواصلة، وذلك بسبب التطور السريع الذي تعرفه عملية تمويل المشاريع الاستثمارية نتيجة للعولمة الاقتصادية.

ونعتقد أن جهدنا هذا لا يعدو أن يكون أكثر من محاولة في بداية الطريق، نأمل أن نكون قد خطونا الخطوة الأولى، ولعل القصور الوارد في هذه الدراسة من شأنه أن يكون حافزا إضافيا للباحثين في هذا الموضوع، بغية سد الثغرات واكتشاف الحقائق وتفصيل المعلومات وبذلك تتحقق الإضافات المنهجية والمعرفية التي هي المقصد الرئيسي لكل باحث عن حقيقة الأشياء، وكبداية لانطلاقة جديدة لباحثين آخرين في هذا الموضوع نقترح الدراسة التالية: الصيرفة الالكترونية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية.

المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- أحمد فريد مصطفى، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- أحمد يوسف عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- ارشيد عبد المعطي رضا، جودة محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.
- آل شبيب كامل دريد، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- أندراوس وليم عاطف، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- أندراوس وليم عاطف، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات (الأطر والخطوات- الأسس والقواعد- المعايير)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- الأنصاري أسامة عبد الخالق، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
- بلعجوز حسين، صاطوري الجودي، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- بلوط حسن إبراهيم، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
- بوراس أحمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.
- جبر هشام، إدارة المصارف، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
- جلدة سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- حردان طاهر، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- الحمزاوي محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي- دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته-، الناشر منشأة المعارف، ط2، الإسكندرية، مصر، 2000.

- الحناوي محمد صالح، مصطفى فريد نهال، العبد إبراهيم جلال، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004.
- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004.
- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- الخضير محسن محمد، الائتمان المصرفي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1997.
- الدوري عبد الرحمن مؤيد، إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- ذيب سمير سوزان، نور إبراهيم محمود، موسى نوري شقيري، سعادة يوسف عبد الله، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
- الزعبي محمد هيثم، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- شحاتة صلاح إبراهيم، ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، دار الإيمان للطباعة، القاهرة، مصر، 2009.
- شموط مروان، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.
- الطيلوني فراس جهاد، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- العباسي غالب، برهان نور محمد، إدارة المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، نشر الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- عبد الرحيم أحمد حسن، البنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2011.

- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- العجلوني محمود محمد، الحلاق ساسي سعيد، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- العشماوي محمد عبد الفتاح، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية (مع نماذج علمية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.
- عطية صلاح أحمد، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
- علام طه سعد، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003.
- علام عبد السميع أحمد، دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.
- علوان نايف قاسم، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- عوض الله زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
- عيسى مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- غنيم أحمد، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2002.
- القرشي مدحت، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008.
- كارين أ. هورشر. تعريب: عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، أساسيات إدارة المخاطر المالية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
- كامل أسامة، حامد عبد الغني، النقود والبنوك، دار الوفاء، بدون بلد نشر، 2006.
- كداوي طلال، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، الأردن، 2008.
- كراجة عبد الحليم، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس- مفاهيم- تطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2003.
- مختار إبراهيم، التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1993.
- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001.
- مطر محمد، التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- مطر محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2004.
- المكاوي محمود محمد، التمويل المصرفي (التقليدي- الإسلامي)، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- موسى شقيري نوري، نور إبراهيم محمود، الحداد محمد وسيم، ذيب سمير سوزان، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- موسى نوري شقيري، الزرقان طاهر صالح، الحداد محمد وسيم، الدويكات فايز مهند، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المركز العربي الحديث، الطبعة الحديثة، ط3، الإسكندرية، 2000.
- هندي منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، منشأة المعارف، مصر، 2008.
- الوادي حسين محمود، سمحان محمد حسين، سمحان أحمد سهيل، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.

ب. الرسائل والأطروحات:

➤ الأطروحات:

- بابا عبد القادر، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003/2004.

- حوري زهية، "تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2007.
 - سعدي يحيى، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007.
 - منصور الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.
- الرسائل الجامعية:
- أبو كمال علي ميرفت، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
 - آيت عكاش سمير، "تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية"، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، جانفي 2005.
 - بن حسان حكيم، "دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2006.
 - بوشوشة محمد، "مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة"، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2006/2007.
 - جمعون نوال، "دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية"، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2005.
 - حاج الله حيزية، "الاستثمارات السياحية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، ماي 2006.

- زرمان كريم، "التوقع بخطر قرض بنك تجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية"، دراسة على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري بانوراميك قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2008/2007.
- شناقرة وردة، "اثر الاندماج المصرفي على القدرة التنافسية للبنوك التجارية"، دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2009/2008.
- صديقي سعاد، "دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية"، دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي- وكالة جيجل-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة-، السنة الجامعية 2006/2005.
- طالبي خالد، "دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة: الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي و المؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، مدرسة الدكتوراه "اقتصاد ومناجمنت"، السنة الجامعية 2011/2010.
- طيبوني أمينة، "تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع المالية والنقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003.
- عمري ريمة، "آليات تمويل مؤسسات قطاع التعليم العالي في الجزائر"، دراسة حالة جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2008/2007.
- العمودي محمد الطاهر، "الاستثمار العقاري ودوره في مواجهة مشكل السكن في الجزائر 1999-2009"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

- عمور محمد، "أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية"، دراسة حالة الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع بئر توتة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع تخصص ديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007.
- فايدى كمال، "التقويم والتمويل المصرفي للاستثمارات في الجزائر"، حالة البنك الوطني (BNA)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبلدية، جوان 2005.
- قويدري كمال، "السياسة المالية وأثرها على الاستثمار" - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبلدية، سبتمبر 2006.
- لوكاثير مالحه، "دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع: قانون التنمية الوطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012/03/12.
- محسن سميرة، "المشتقات المالية ودورها في تغطية مخاطر السوق المالية"، دراسة حالة البنك BNP PARIBAS، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2006/2005.
- مسعي سمير، "تسيير القروض المصرفية"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2008/2007.
- نوري منيرة، "البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة والمفاضلة بينها في ظل الإصلاح البنكي"، دراسة حالة مركب تكرير الملح الوطاية 2001-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2004-2005.
- هبال عادل، "إشكالية القروض المصرفية المتعثرة"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2011/2012.

ج. الملتقيات والمجلات:

➤ الملتقيات:

- بوعشة مبارك، إدارة المخاطر البنكية مع إشارة خاصة للجزائر، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنعقد أيام 11 و12 مارس 2008، المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- بوفليح نبيل، عبد الله الحرتسي حميد، التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، المنعقد يومي 06-07 أبريل 2009، المنظم من طرف قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
- الزوام محمد السنوسي، إبراهيم محمد مختار، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية في منظمات الأعمال_التحديات_الفرص_الآفاق_، جامعة الزرقاء الخاصة، ليبيا، الفترة 10-11 نوفمبر 2009.
- شيحي محمد ، بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لتوقع خطر القروض البنكية، حالة بنك تجاري، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، المنعقد أيام 11 و12 مارس 2008 ، المنظم من طرف قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .
- مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية(تحليلها- قياسها- إدارتها والحد منها)، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر الائتمانية واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 نيسان- أبريل، 2007.

➤ المجلات:

- أوسرير منور، بن حاج جيلالي مغراوة فتحية، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السابع-السداسي الثاني 2009.
- زغيب مليكة، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 5/2005.

د. التقارير والمحاضرات:

➤ المحاضرات:

- خوني رابح، محاضرات مقياس المخاطر البنكية، مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص مالية ونقود، السداسي الثاني، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012 .
- رابح حدة، محاضرات في مقياس أسواق مالية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة مالية، نقود، وبنوك، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2008-2007 .
- عبة فريد، محاضرات مقياس السوق النقدي، مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص مالية ونقود، السداسي الثاني، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2011/2010 .
- مفتاح صالح، محاضرات في مقياس المالية الدولية، مقدمة لطلبة السنة الرابعة، تخصص: مالية، نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2002/2001 .

➤ التقارير:

- خان طارق الله، حبيب احمد، إدارة المخاطر، ورقة مناسبات رقم 05، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2003 .

ذ. المقابلات:

- سيدهم سارة ميرة، مكلفة بالدراسات في مصلحة القروض، ليسانس مالية، نقود وبنوك، 2014/04/14، الساعة: 10:30 .
- قلالة نجم الدين، مصلحة القروض، ليسانس مالية، نقود وبنوك، 2014/04/30، الساعة: 11:15 .

ر. الجريدة الرسمية:

- مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 1982/03/11 .

ز. الموقع الإلكتروني:

- www.badr-bank.net

المراجع باللغة الفرنسية:

- Bouyacoub Farouk, **L'entreprise Et Le Financement Bancaire**, Casbah éditions, Alger, 2000.
- Chiha Khemici, **Finance d'entreprise approche stratégique**, Houma édition, Alger, 2009.
- Jacques Teulité, Patrick Topscalian, **Finance**, 2^{ème} édition, libraire Vuibert, Paris, France, 1991.
- Société inter bancaires de formation, **le rôle des banques**, Cycle intermédiaire, Alger BB1^{ere} Année.

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
127	دفتر التوفير	01
128	دفتر توفير الأشبال	02
129	أذونات الصندوق	03
130	بطاقة بدر ما بين البنوك	04
131	بدر اتصالات	05
132	بطاقة التوفير بدر	06
134-133	البدر نت	07
136-135	الجزائر إستثمار	08
138-137	أنواع القروض	09
142-139	قرض ممول من طرف لبنك مدعم من CNAC	10
144-143	قرض التحدي	11
145	سند لأمر	12

تساعد السياسة الائتمانية على ترشيد القرارات الائتمانية بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها والمجالات التي لا يمكن التوظيف فيها، وبالتالي على جودة محفظة الائتمان من الديون المتعثرة وحسن استثمار أموال المودعين، مع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك في الأجل القصير والمساهمة في تحقيق أهدافه في الأجل الطويل، وتترجم أغراض البنك وإمكانياته، وتحدد صلاحيات منح الائتمان المصرفي داخل البنوك.

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المؤسسات وخاصة الكبيرة منها، وهذا ما لمسناه أيضا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة، وبناء على ذلك فإن الإدارة المالية تبدأ باختيار مصادر التمويل بعد أن تكون قد انتهت من مهمة تحديد كمية نوعية احتياجاتها من الأموال. تعد المشاريع الاستثمارية من العوامل المحددة لتوجيه عناصر الإنتاج والكفاءات والقدرات والإمكانيات المالية الموجودة في بلد ما، وتنوعها هو دليل على تطور وازدهار النشاطات الصناعية والتجارية والخدمية للبلد.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، السياسة الائتمانية، التمويل، الاستثمار، المشاريع الاستثمارية.

Résumé:

Aide politique de crédit de rationaliser les décisions de crédit de la banque d'identifier les domaines qui pourraient être la dotation des zones qui ne peuvent pas être les embaucher, et donc sur la qualité du portefeuille de crédit des créances douteuses et l'argent des bonnes déposants d'investissement, à la réalisation des objectifs stratégiques de la banque à court terme et de contribuer à la réalisation de ses objectifs à long terme, et de traduire les objectifs de la Banque et de ses possibilités, et de définir les pouvoirs de l'octroi du crédit bancaire dans les banques.

Est une fonction des fonctions de financement importants dans diverses institutions, en particulier les grands, et c'est ce que nous avons vu aussi dans la Banque de l'agriculture et du développement rural - Agence Biskra, et sur cette base, la gestion financière commence par le choix des sources de financement après avoir terminé la tâche de déterminer le montant de la qualité de ses fonds.

Les projets d'investissement de facteurs spécifiques pour guider les éléments de la production et des compétences, des capacités et des moyens financiers dans un pays, et de la diversité est un témoignage de l'élaboration et de la prospérité des activités industrielles, commerciales et de services dans le pays.

Mots-clés: Le crédit bancaire, la politique de crédit, le financement, l'investissement, les projets d'investissement.